



التقرير السنوي حول الإشراف البنكي



السنة المالية 2019

بنك المغرب



التقرير السنوي حول الإشراف البنكي

بنك المغرب

المحتويات

2	كلمة السيد الوالي
5	أبرز الأحداث
7	الأرقام الرئيسية
11	بنية مؤسسات الائتمان ونشاطها ومردوديتها الحفاظ على المردودية رغم استمرار تباطؤ الائتمان
23	المخاطر البنكية أسس قوية تمكن البنوك من امتصاص الصدمات المحتملة
89	الإطار القانوني والتنظيمي لمؤسسات الائتمان سنة 2019: تعزيز أنظمة اليقظة لدى البنوك
119	الملحقات
159	الفهرس

كلمة السيد الوالي

شهدت سنة 2019 تباطؤ النمو الاقتصادي الوطني إلى 2,5%، نتيجة انخفاض القيمة المضافة الفلاحية بنسبة 5,8% موازاة مع تسجيل تسارع طفيف في نسبة نمو الناتج الداخلي الإجمالي غير الفلاحي إلى 3,5%.

وفي هذا السياق، بلغ نمو الائتمان البنكي الموجه إلى القطاع غير المالي 4,8%، مما يعكس تسارع القروض الممنوحة للمقاولات إلى 5,6% وتباطؤ القروض المخصصة للأسر إلى 3,6%. وفيما يخص الديون المتعلقة الأداء، فقد ارتفع مبلغها إلى 70 مليار درهم، مما يعني بلوغ نسبة مخاطر القروض 7,5% مقابل 7,3% سنة 2018.

وفيما يخص الموارد، ارتفع تحصيل الودائع بنسبة 2,9% فقط، نتيجة تأثير انخفاض سجل على مستوى الودائع لأجل ورافقته زيادة في النقد المتداول.

وفي هذا السياق، عزز القطاع البنكي قاعدته المالية حيث تحسنت نتائجه وتعززت أمواله الذاتية.

فمن حيث المردودية، تمكنت البنوك من تحقيق أداء جيد على العموم، لا سيما بفضل نتائج أنشطة السوق وانخفاض تكلفة المخاطر. فقد اختتمت السنة المالية 2019 بتسجيل نتيجة صافية على أساس فردي بزيادة قدرها 8%، حيث وصلت إلى 12 مليار درهم، ليلعب بذلك عائد الأصول 0,9% وعائد الأموال الذاتية 9,4%. وعلى أساس مجمع، ارتفعت النتيجة الصافية - حصة المجموعة التراكمية الخاصة بإحدى عشر بنكا بنسبة 2,7%، مما يعكس تأثير تراجع أداء بعض الشركات التابعة في أفريقيا جنوب الصحراء.

وتعززت ملاءة المؤسسات البنكية، من جهتها، حيث وصل متوسط نسبة الملاءة إلى 15,6% ومعدل الأموال الذاتية الأساسية إلى 11,5%.

وفيما يتعلق بالتنظيم والإشراف الميكرو احترازي، استهدفت إجراءات البنك تعزيز مرونة القطاع البنكي وتحسين ممارسات الحكامة وإدارة المخاطر، بما يتماشى مع المعايير الدولية.

ولتحقيق هذه الغاية، دعيت البنوك إلى التحضير لتفعيل إصلاح تصنيف الديون الذي كان موضوع عملية متكررة للتبادل والتشاور مع مهنيي هذا القطاع. كما قام البنك بتتبع تطبيق المؤسسات البنكية لعملية داخلية لتقييم كفاية رأسمالها الذي سيلزم تعديله خلال السنوات القليلة المقبلة. كما استعرض خططا استشرافية تهدف إلى إدخال تعديلات من أجل مواجهة الأزمات الداخلية وضعتها البنوك ذات الأهمية النظامية من أجل التصدي لسيناريوهات الصدمات الافتراضية.

وبالإضافة إلى ذلك، واصل البنك تعزيز إجراءاته الرامية إلى تشجيع التمويل الأخضر والمستدام، ووضع اللمسات الأخيرة على مشروع التوجيه التنظيمي الذي يضع المبادئ التوجيهية المتعلقة بإدارة المخاطر المناخية والبيئية. كما تعبأ البنك بكل جدية للمشاركة في إقامة شبكة البنوك المركزية والجهات المشرفة على إرساء نظام مالي أخضر (مراع للبيئة) (شبكة البنوك المركزية

لإرساء نظام مالي مراعى للبيئة) وقام، بناء على طلب نظرائه أيضا، بلعب دور حلقة الوصل مع البنوك المركزية والهيئات التنظيمية في إفريقيا.

وشملت محاور العمل التي حظيت بالأولوية بالنسبة للبنك مواكبة اعتماد تمويل أكثر استخداما للتقنيات الرقمية. إضافة إلى عملية الرصد التي أجريت على الصعيد الدولي، أنجزت دراسات استقصائية لدى البنوك من أجل تقييم وضع التحول الرقمي، وبالأخص تقييم الممارسات والمخاطر المترتبة عن اللجوء إلى الحوسبة السحابية. وقد قام البنك بتحديث تحليله للفرص والمخاطر الناجمة عن التقنيات الجديدة ودعا الجهات الفاعلة في المجال البنكي إلى تعزيز يقظتها فيما يتعلق بمكافحة المخاطر الإلكترونية.

وفي مجال الأمن المالي، وتطبيقا لتوصيات بعثة التقييم الخاصة بالمغرب التي قادتها مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، قام البنك بتوحيد الإطار التنظيمي لواجب اليقظة الذي يقع على عاتق مؤسسات الائتمان، مع الاستمرار، بالتنسيق مع وحدة معالجة المعلومات المالية، في توعية مختلف المتدخلين ودعمهم.

وعلى مستوى المراقبة العابرة للحدود، قام البنك بتوسيع آلية تعاونه مع نظرائه الأجانب من خلال توقيع اتفاقيتين جديدتين مع البنكين المركزيين لمصر وجزر موريشيوس، ليصل بذلك عددها الإجمالي إلى 15 موزعة على 27 بلدا.

ومن ناحية أخرى، واصل بنك المغرب عمله مع الجهات المعنية من أجل تعزيز استكمال وضع ملامح نظام التمويل التشاركي، لا سيما على المستوى القانوني والضريبي وعلى مستوى أدوات أسواق الرساميل. كما واصل مناقشاته مع المجلس العلمي الأعلى والمجموعة المهنية لبنوك المغرب قصد استكمال الإطار التعاقدى الذي ينظم منتجات التمويل والادخار التشاركيين، أي ودائع الاستثمار غير المقيدة، والوكالة بالاستثمار، والإجارة المنتهية بالتملك، والسلم وأدوات الضمان التشاركي.

كما شهدت هذه السنة الانطلاق التدريجي للعرض الخاص بحسابات الأداء في بعض مؤسسات الأداء المعتمدة. وقد عمل البنك مسبقا على مراقبة تطبيق أنظمة إدارة المخاطر والمراقبة وضمان الامتثال المتعلقة بها.

وفي مجال حماية زبناء مؤسسات الائتمان، ركزت الإجراءات التي نفذت على إضفاء الحيوية على المركز المغربي للوساطة البنكية، وإصدار توجيه تنظيمي بشأن الحركة البنكية ووضع القواعد الخاصة بتنظيم عملية إصدار شهادات رفع اليد عن الضمانات. كما أبرم البنك اتفاقية تعاون مع مجلس المنافسة في أوائل سنة 2020 بهدف تعزيز العمل المشترك بين الهيئتين.

وفي مجال معالجة الصعوبات التي تواجهها مؤسسات الائتمان، بلغ العمل على إصلاح الإطار الخاص بتسوية وضعية البنوك وحل الأزمات التي تتعرض لها مرحلة متقدمة وسيتم اعتماده كجزء من الإصلاح المقبل للقانون البنكي. ومن جهة أخرى، تم استكمال نظام ضمان الودائع من خلال إصدار منشور جديد ينظم عمل صندوق ضمان ودائع البنوك والنوافذ التشاركية، وتم تقديمه إلى المجلس الأعلى للعلماء لإبداء رأيه بشأنه.

وتميزت سنة 2019 بخطاب 11 أكتوبر 2019 بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الرابعة الذي دعا فيه جلالة الملك الحكومة وبنك المغرب، بالتنسيق مع المجموعة المهنية لبنوك المغرب، إلى العمل على وضع برنامج دعم خاص للشباب حاملي الشهادات وتمويل مشاريع التشغيل الذاتي.

وتنفيذاً للتوجيهات الملكية السامية، انخرط بنك المغرب انخراطاً كاملاً، إلى جانب وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة، في وضع برنامج مخصص لدعم وتمويل المقاولين. وفي هذا الإطار، أنشأت الدولة والقطاع البنكي غلafa ماليا أوليا قدره 6 ملايين درهم، على مدى 3 سنوات. وقد تم تعزيز موارد هذا الصندوق بملياري درهم إضافية قدمها صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وخصصت لتمويل الأنشطة الاقتصادية في العالم القروي.

ولهذا الغرض، قدّم عرض تمويلي أطلق عليه اسم «انطلاقة»، وفق شروط جد مواتية، قصد دعم إنشاء المقاولات، وهو يستهدف حاملي مشاريع التشغيل الذاتي والإدماج المهني، والمقاولات الشابة، وأنشطة المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة التي تصدر منتجاتها نحو إفريقيا. ومن جهة أخرى، وضع بنك المغرب آلية لإعادة التمويل غير المحدود، بسعر فائدة تفضيلي يبلغ 25,1% ويطبق على جميع القروض البنكية الممنوحة في إطار هذا البرنامج، سواء كانت قروصاً للاستثمار أو التشغيل. وكخطوة تحفيزية، خفف البنك أيضاً من المتطلبات الاحترازية التي تطبق على البنوك والتي تتعلق بالأموال الذاتية وتغطي القروض الممنوحة للمقاولات الصغيرة جداً.

وقد مكنت الجهود التي قام بها البنك المركزي والسوق المالي من تعزيز مرونة القطاع البنكي في نهاية هذا السنة، مما مكّنه من مواجهة الأزمة المتعلقة بالجائحة التي ظهرت في نهاية الربع الأول من سنة 2020 وكذلك الآثار المترتبة عنها من الناحية الصحية والاقتصادية والاجتماعية والمالية.

أبرز أحداث سنة 2019

- 22 يناير : المشاركة، بالمكسيك، في لجنة القيادة التابعة لشبكة البنوك المركزية وسلطات الإشراف المعنية بإرساء نظام مالي مراعى للبيئة.
- 7 مارس : المشاركة، ببروناي، في اجتماع الفريق العامل التابع لمجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB) والجمعية الدولية لشركات تأمين الودائع المنعقد حول موضوع وضع معيار للمبادئ الأساسية لنظام تأمين فعال للودائع الإسلامية.
- 11 مارس : المشاركة، بالقاهرة، في الاجتماع العاشر لمجموعة العمل حول تناسب المعايير العالمية (GSPWG).
- 28 مارس : تنظيم ورشة العمل الثانية حول موضوع «تمويل سلاسل التوريد» بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية.
- 18 أبريل : تنظيم الاجتماع الثلاثي الثاني بين بنك المغرب والمجموعة المهنية لبنوك المغرب والاتحاد العام لمقاولات المغرب حول موضوع «تمويل المقاولات: الحصلة والآفاق».
- 20 أبريل : مشاركة بنك المغرب في الجلسة العامة التاسعة والعشرين لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، المنعقدة في عمان بالأردن.
- 24 أبريل : تنظيم بنك المغرب للاجتماع الخامس لمجمع المشرفين على مجموعة البنك المغربي للتجارة الخارجية.
- 25 أبريل : تنظيم بنك المغرب للاجتماع الخامس لمجمع المشرفين على مجموعة البنك الشعبي للمغرب.
- 5 ماي : مشاركة بنك المغرب، بأبوظبي، في الاجتماع الثالث والثلاثين للجنة العربية للرقابة المصرفية التابعة لصندوق النقد العربي.
- 20 ماي : مشاركة بنك المغرب، بمدينة بازل، في الدورة الثامنة والخمسين للمجلس التنفيذي للجمعية الدولية لأنظمة ضمان الودائع.
- 10 يونيو : مشاركة بنك المغرب، في القاهرة بمصر، في مؤتمر مجمع المشرفين التابعين للبنوك.
- 25 يونيو : مشاركة بنك المغرب، بالدار البيضاء، في الدورة الرابعة من «البرنامج العالمي لقيادة التمويل الأخضر» التي نظمها القطب المالي للدار البيضاء بالاشتراك مع مركز الأبحاث لتنمية التمويل الأخضر التابع لجامعة تسينغهاوا بدعم من بنك المغرب.
- 2 يوليو : انعقاد الاجتماع الخامس عشر للجنة الاستقرار المالي التابعة لبنك المغرب.
- 2 يوليو : انعقاد الاجتماع التاسع للجنة التنسيق ومراقبة المخاطر النظامية.
- 15 يوليو : اجتماع السيد والي بنك المغرب مع مجلس المجموعة المهنية لبنوك المغرب.
- 30 يوليو : مشاركة بنك المغرب في الاجتماع السنوي لمجمع المشرفين على مجموعة القرض الفلاحي، الذي نظّمته بباريس سلطة المراقبة الاحترازية وحل الأزمات.

- 31 يوليوز** : مشاركة بنك المغرب في الاجتماع السنوي لمجمع المشرفين على مجموعة الشركة العامة، الذي نظّمته بباريس سلطة المراقبة الاحترازية وحل الأزمات.
- 10 شتنبر** : مشاركة بنك المغرب، بكيغالي في رواندا، في الدورة الحادية عشرة من المنتدى العالمي حول سياسات الإدماج المالي، المنظم بشراكة بين الائتلاف من أجل الإدماج المالي والبنك الوطني لرواندا.
- 26 شتنبر** : انعقاد الاجتماع الخامس للجنة إفريقيا برئاسة والي بنك المغرب ومشاركة رؤساء المجموعات المصرفية المغربية المتواجدة في إفريقيا.
- 16 أكتوبر** : انعقاد الاجتماع السنوي لبنك المغرب مع الفيدرالية الوطنية لجمعيات القروض الصغرى.
- 20 أكتوبر** : انعقاد اجتماع لجنة مؤسسات الائتمان.
- 23 أكتوبر** : المشاركة في الاجتماع السنوي لمجموعة المشرفين على البنوك في الدول الناطقة بالفرنسية المنعقد في باريس.
- 30 أكتوبر** : الاشتراك، مع الائتلاف من أجل الإدماج المالي، في تنظيم المؤتمر العالمي الرفيع المستوى حول التمويل الأخضر الشامل للجميع، بالرباط.
- 30 أكتوبر** : مشاركة بنك المغرب، بمدينة داكار، في المؤتمر الدولي حول شركات التكنولوجيا المالية، الذي نظّمه كل من البنك المركزي لدول غرب إفريقيا والبنك الدولي.
- 6 نونبر** : مشاركة بنك المغرب، بالبحرين، في الجمع العام السنوي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.
- 6 نونبر** : مشاركة بنك المغرب، بتونس، في الاجتماع الثامن لمجلس محافظي البنوك المركزية لاتحاد المغرب العربي.
- 12 نونبر** : مشاركة بنك المغرب، بباريس، في الاجتماع الخامس للجنة القيادة التابعة لشبكة البنوك المركزية وسلطات الإشراف المعنية بإرساء نظام مالي مراعى للبيئة.
- 23 نونبر** : مشاركة بنك المغرب، بمصر، في الجلسة العامة الثلاثين لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (GAFIMOAN).
- 27 نونبر** : تنظيم بنك المغرب للاجتماع السادس لمجمع المشرفين على مجموعة التجاري وفا بنك.
- 9 دجنبر** : مشاركة بنك المغرب، بأبوظبي، في الاجتماع الرابع والثلاثين للجنة العربية للرقابة المصرفية التابعة لصندوق النقد العربي.
- 10 دجنبر** : مشاركة بنك المغرب، ببנגلاديش، في الاجتماع الخامس والثلاثين لمجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB).
- 24 دجنبر** : انعقاد الاجتماع السادس عشر للجنة الاستقرار المالي التابعة لبنك المغرب.
- 24 دجنبر** : انعقاد الاجتماع العاشر للجنة التنسيق ومراقبة المخاطر النظامية.

الأرقام الرئيسية للنظام البنكي

I- بنية النظام البنكي

90 :	- عدد مؤسسات الائتمان والهيئات المعتمدة في حكمها
24 :	• البنوك
5 :	• من بينها البنوك التشاركية
3 :	• من بينها النوافذ التشاركية
27 :	• شركات التمويل
6 :	• البنوك الحرة
12 :	• جمعيات القروض الصغرى
19 :	• مؤسسات الأداء
2 :	• مؤسسات أخرى 1

- الشبكة:

- بالمغرب
- 6 539 وكالة بنكية، أي بمعدل شبك واحد لكل 5 400 نسمة
- 7 613 شباكا بنكيا آليا
- بالخارج: 48 شركة تابعة و15 فرعا تضم حوالي 1 523 وكالة بنكية.

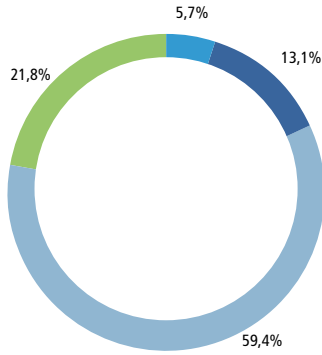
- مجموع مستخدمي مؤسسات الائتمان والهيئات المعتمدة في حكمها: 57 287.

II - مؤشرات نشاط البنوك ومردوديتها - على أساس فردي

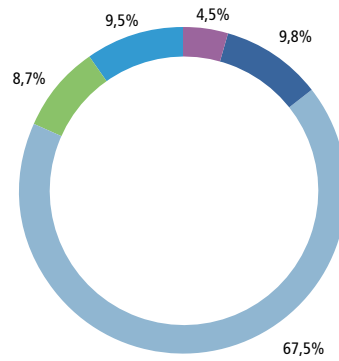
2019	2018	2017	المبلغ بملايير الدراهم
1.415	1.341	1.271	مجموع الحصيلة
893	854	800	قروض بواسطة الدفع من الصندوق (صافية من المؤن) (1)
955	928	901	ودائع الزبناء
134	121	115	الأموال الذاتية (دون احتساب أرباح السنة المالية)
49,5	47,2	46,0	العائد الصافي البنكي
25,5	23,8	23,5	النتيجة الإجمالية للاستغلال
12,0	11,1	10,8	النتيجة الصافية
%4,42	%4,35	%4,53	متوسط مردود الاستخدامات
%1,33	%1,37	%1,38	متوسط كلفة الموارد
%50,2	%50,7	%50,6	متوسط معامل الاستغلال
%0,9	%0,9	%0,9	عائد الأصول (ROA)
%9,4	%9,5	%9,5	عائد الأموال الذاتية (ROE)
%7,5	%7,3	%7,5	نسبة الديون المتعلقة الأداء
%69	%69	%71	معدل تغطية الديون المتعلقة الأداء بالمؤن

(1) بما في ذلك القروض الممنوحة لشركات التمويل.

بنية استخدامات البنوك - 2019



بنية موارد البنوك - 2019



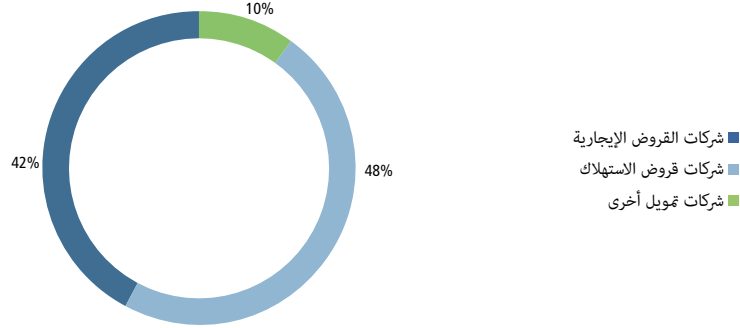
III - مؤشرات نشاط البنوك التشاركية ومردوديتها

2019	2018	2017	المبلغ بملايير الدراهم
12.151	7.061	452	مجموع الحصيلة
6.548	3.125	-	تمويل بواسطة الدفع من الصندوق (دون احتساب هوامش الدفع المسبق)
3.096	1.665	23	ودائع الزبناء
2.267	2.226	394	الأموال الذاتية (دون احتساب نتيجة السنة المالية)
202	67	0,02	العائد الصافي البنكي
-414	-364	-6	النتيجة الإجمالية للاستغلال
-419	-377	-6	النتيجة الصافية

VI - مؤشرات نشاط شركات التمويل ومردوديتها

2019	2018	2017	المبلغ بملايير الدراهم
123	117	112	مجموع الحصيلة
111	105	99	قروض بواسطة الدفع من الصندوق (صافية من المؤن)
5,7	5,7	5,4	العائد الصافي البنكي
3,6	3,6	3,4	النتيجة الإجمالية للاستغلال
1,5	1,4	1,5	النتيجة الصافية
%9,9	%9,2	%8,7	نسبة الديون المعلقة الأداء
%1,3	%1,2	%1,3	عائد الأصول (ROA)
%13,7	%13,3	%14,3	عائد الأموال الذاتية (ROE)

حصة كل فئة من شركات التمويل في إجمالي الأصول



V - مؤشرات نشاط جمعيات القروض الصغرى ومردوديتها :

2019	2018	2017	المبلغ بملايير الدراهم
8,1	7,9	7,6	مجموع الحصيلة
7,5	6,8	6,6	جاري القروض (الإجمالي)
%3,1	%3,0	%3,3	نسبة الديون المعلقة الأداء
0,21	0,19	0,18	النتيجة الصافية

IV - مؤشرات نشاط البنوك الحرة ومردوديتها :

2019	2018	2017	المبلغ بملايير الدراهم
42,3	40,4	42,7	مجموع الحصيلة
17,9	18,3	18,5	جاري القروض (دون احتساب المؤونات)
8,8	6,4	6,5	ودائع الزبناء
0,4	0,5	0,5	النتيجة الصافية

IIV - مؤشرات نشاط مؤسسات الأداء ومردوديتها:

2019	2018	المبالغ بملايير الدراهم
6.024	4.498	الشبكة
987	880	منها الذاتية
5.037	3.618	منها الوكلاء
514.827	59.019	عدد حسابات الأداء
10.895	8.096	التجار الذين يقبلون التعامل بالبطاقات
341	-	وكلاء البيع بالتجزئة
173.142	12.690	حجم المعاملات المنجزة بواسطة حسابات الأداء
2.678.683	2.346.769	مجموع الحصيلة
64.230	52.940	ودائع الزبناء
165.604	159.183	النتيجة الصافية

IIIV - مؤشرات نشاط المجموعات البنكية الإحدى عشر ومردوديتها-على أساس مجمع

2019	2018*	2017*	المبالغ بملايير الدراهم
1.793	1.673	1.597	مجموع الحصيلة
1.104	1.037	975	قروض بواسطة الدفع من الصندوق (صافية من المون)
1.186	1.128	1.090	ودائع الزبناء
147	130	132	الأموال الذاتية - حصة المجموعة
75	71	69	العائد الصافي البنكي
35	33	33	النتيجة الإجمالية للاستغلال
14,3	13,9	13,4	النتيجة الصافية - حصة المجموعة
%53,6	%53,6	%52,5	متوسط معامل الاستغلال
%0,8	%0,8	%0,8	عائد الأصول (ROA)
%9,7	%10,7	%10,1	عائد الأموال الذاتية (ROE)

* أرقام تمت مراجعتها نتيجة توسع المجموعات لتبلغ 11 مجموعة بدل 9 مجموعات.

الجزء الأول

بنية القطاع البنكي ونشاطه ومردوديته ومخاطره

بنك المغرب

بنك المغرب

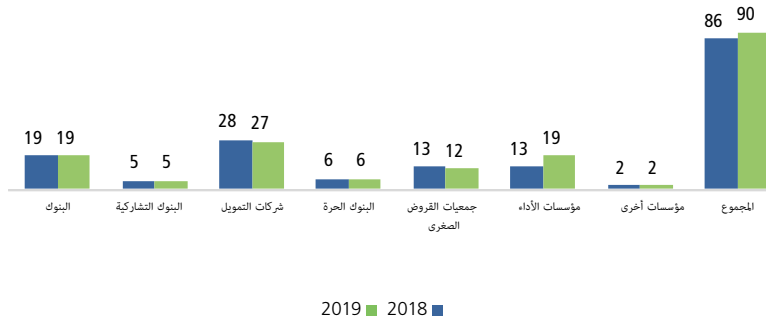
الفصل الأول: بنية القطاع البنكي

تميز المشهد البنكي خلال سنة 2019 بانطلاق نشاط مؤسسات الأداء المرخص لها في سنة 2018 ومنح تراخيص جديدة للفاعلين الراغبين في تقديم خدمات الأداء بالاستناد إلى حسابات للأداء. وبذلك، وصل إجمالي عدد مؤسسات الائتمان والهيئات المعتمدة في حكمها إلى 90 مؤسسة. وموازية مع ذلك، شهدت شبكة البنوك تطوراً محدوداً، مما يعكس تحولا متزايدا نحو استخدام القنوات الرقمية. وقد أنجزت عمليات أخرى جديدة من أجل شراء البنوك الموجودة في بلدان إفريقيا جنوب الصحراء.

I - بنية النظام البنكي والمساهمين

ارتفع عدد مؤسسات الائتمان والهيئات الخاضعة لرقابة بنك المغرب من 86 مؤسسة سنة 2018 إلى 90 مؤسسة خلال سنة 2019 بعد الترخيص لست مؤسسات للأداء، وتصفية شركة للكفالة بسبب عدم قابلية نموذج الأعمال الخاص بها للاستمرار، وسحب التصريح من إحدى جمعيات القروض الصغرى.

رسم بياني 1: تطور عدد مؤسسات الائتمان والهيئات المعتمدة في حكمها



وظل الرأسمال الأجنبي مهيمناً على 7 بنوك و7 شركات للتمويل. وظل عدد المؤسسات التي يسيطر القطاع العام على رأسمالها مستقرًا في 5 بنوك و4 من شركات التمويل.

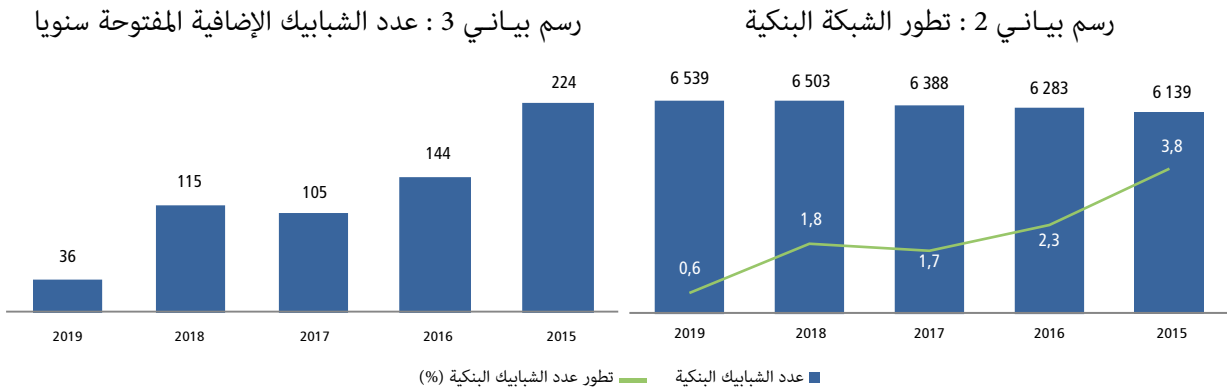
وبلغ عدد مؤسسات الائتمان المدرجة في البورصة 10 مؤسسات سنة 2019، منها 6 بنوك و4 شركات للتمويل. وتمثل هذه المؤسسات 36,7% من رسملة البورصة.

وعلى الصعيد العابر للحدود، قامت إحدى المجموعات البنكية في سنة 2019 بشراء 3 بنوك توجد في مدغشقر والكاميرون والكونغو على التوالي، مما رفع شبكة مجموعات البنكية المغربية الثلاث في الخارج إلى 48 شركة تابعة و15 فرعاً تتوزع في 35 بلداً، منها 27 في إفريقيا و7 في أوروبا وبلد واحد في آسيا.

ويتجسد حضور هذه المجموعات في إفريقيا من خلال 45 شركة تابعة و4 فروع، موزعة على 10 بلدان في غرب إفريقيا (8 منها في منطقة الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا)، و6 بلدان في وسط إفريقيا، و6 في شرق إفريقيا، و3 في شمال إفريقيا، وبلدان في إفريقيا الاستوائية. والبنوك المغربية حاضرة أيضا في باقي أرجاء العالم، من خلال 3 شركات تابعة و11 فرعا، في 7 دول أوروبية وفي الصين. كما تتوفر على 48 مكتب تمثيل في 11 دولة يقع معظمها في أوروبا.

II - تطور الشبكة البنكية

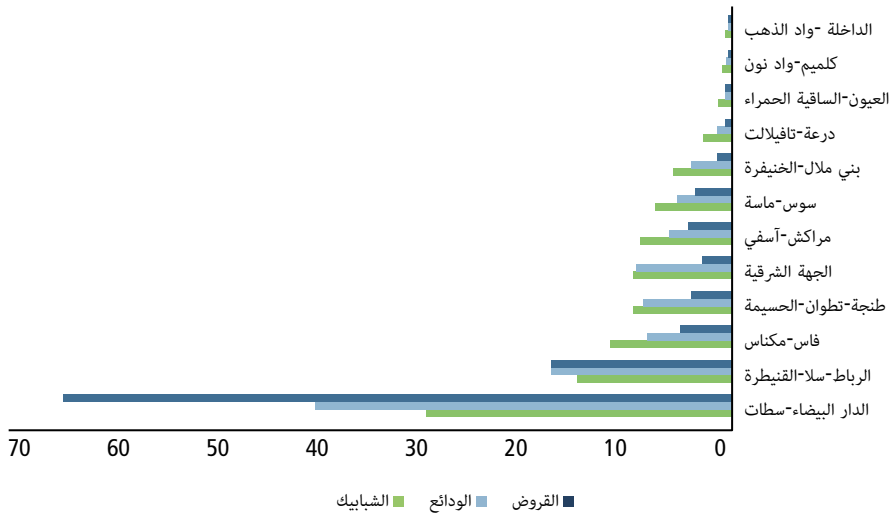
تباطأت وتيرة تطور الشبكة البنكية من جديد، بنسبة 0,6% سنة 2019، مقابل 1,8% في 2018، بفضل تطور القنوات الرقمية. ووصل عدد الشبايك البنكية إلى 6.539، أي 36 وكالة إضافية فقط، 33 منها فتحت من قبل بنوك تشاركية. أما شبكة البنوك التقليدية، فقد ظلت مستقرة تقريبا من جهتها.



وبلغت الكثافة البنكية 5.400، وهي تحسب بعدد السكان لكل شبك. أما الكثافة التي تحسب بعدد الشبايك لكل 10.000 نسمة، فوصلت إلى حوالي شباكين، مقابل شبك واحد قبل خمسة عشر سنة.

وظل التوزيع الترابي للوكالات والودائع والقروض مستقرا بشكل إجمالي خلال سنة 2019، حيث لاتزال جهة الدار البيضاء-سطات تحتل المرتبة الأولى بنسبة 29% من الوكالات، و38% من الودائع و64% من القروض، متبوعة بجهة الرباط-سلا-القنيطرة بنسبة 15% من الوكالات البنكية و17% من الودائع و17% من القروض. وتحتل جهة فاس-مكناس المرتبة الثالثة بواقع 11% من الوكالات و8% من الودائع و4% من القروض.

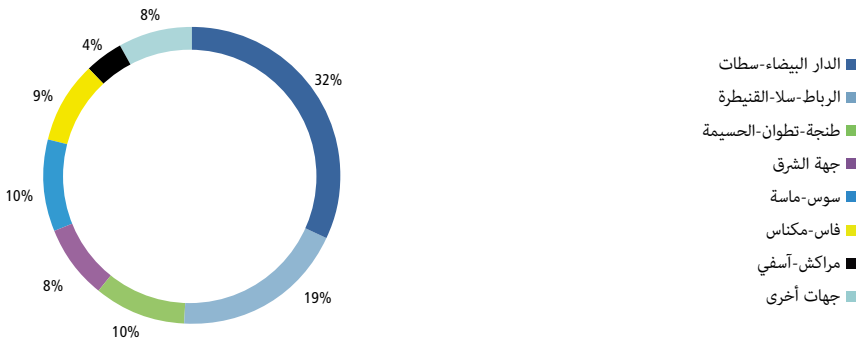
رسم بياني 4 : حصة كل جهة ضمن مجموع الشبكة البنكية والودائع والقروض (%)



وفيما يتعلق بفتح وكالات إضافية خلال سنة 2019، لازالت جهة الدار البيضاء-سطات تسجل أكبر حصة، متبوعة بجهة فاس-مكناس وجهة سوس ماسة.

وفي المنطقة الحرة لطنجة، تتوفر البنوك على 5 شركات تابعة وفرع واحد، أي دون تغيير بالمقارنة مع السنوات السابقة. وبخصوص البنوك والنوافذ التشاركية، فقد تطورت شبكة وكالاتها والفضاءات المخصصة لها لتصل إلى 133 وكالة مقابل 100 وكالة سنة 2018. ويوجد نصف هذه الشبكة في جهة الدار البيضاء-سطات والرباط-سلا-القنيطرة.

رسم بياني 5: توزيع شبكة البنوك التشاركية حسب الجهات (%)

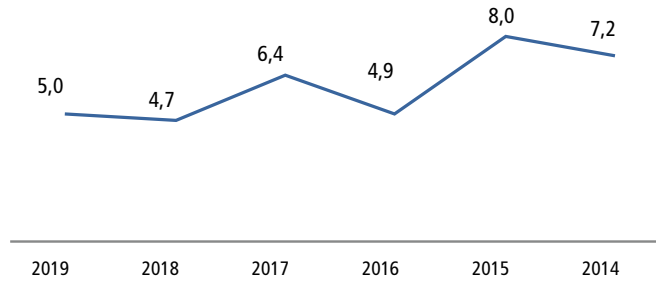


ومن جانب آخر، تعززت شبكة مؤسسات الأداء بنسبة 34%، لتصل إلى 6.024 نقطة بيع، منها 987 وكالة خاصة و5.037 وكلاء.

III - تطور عدد الحسابات البنكية

مع متم سنة 2019، سجل عدد الحسابات البنكية ارتفاعا سنويا قدره 5% ليصل إلى أزيد من 28 مليون حساب، بعد 4,7% مع نهاية سنة 2018. وبخصوص الحسابات المفتوحة لدى البنوك التشاركية، فقد بلغ عددها حوالي 87 ألف حساب مقابل 56 ألفا في السنة الماضية.

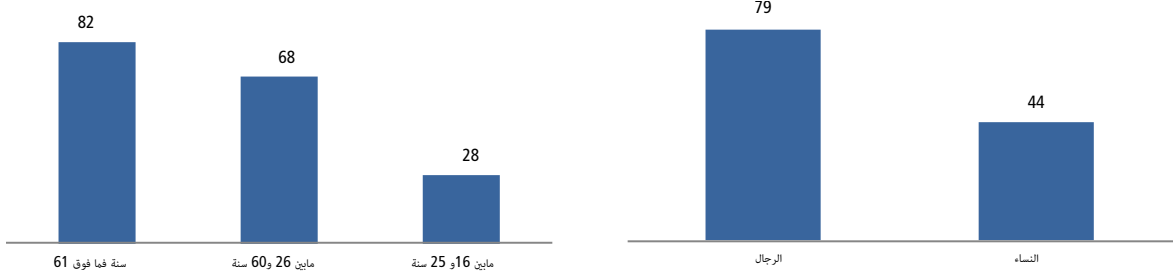
رسم بياني 6 : تطور عدد الحسابات البنكية (%)



تزايد عدد الحساب البنكية للخواص الذين يتوفرون على حساب واحد على الأقل¹ بالنسبة إلى عدد السكان البالغين بواقع نقطة واحدة، من سنة إلى أخرى، ليصل إلى 61%. وحسب النوع، بلغت هذه النسبة 44% بالنسبة للنساء و79% بالنسبة للرجال، مقابل 40% و77% على التوالي في نهاية سنة 2018، مما يظهر تحسنا في نسبة توفر النساء على حساب بنكي.

وحسب الفئات العمرية، يتوفر 28% من الأشخاص المتراوحة أعمارهم ما بين 16 و 25 سنة على حساب بنكي، مقابل 24% سنة 2018. وبلغت هذه النسبة، في أوساط الأشخاص المتراوحة أعمارهم ما بين 26 و 60 سنة، 68% عوض 69%، فيما وصلت بالنسبة للأشخاص الذين تفوق أعمارهم 61 سنة، إلى 82% بدلا من 83%.

رسم بياني 7 : عدد السكان الذين يتوفرون على حساب بنكي واحد على الأقل حسب الفئة العمرية (%)

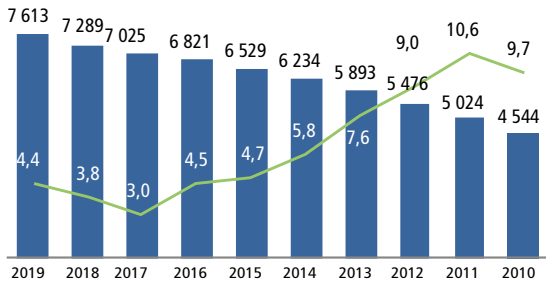


1 المصدر : المصلحة المركزية للحسابات البنكية بينك المغرب.

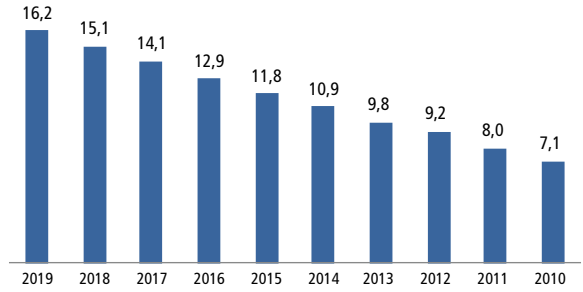
VI - تطور عدد البطاقات والشبابيك البنكية الآلية

تزايد عدد البطاقات البنكية بنسبة 7,3% إلى 16,2 مليون في نهاية سنة 2019، لايزال معظمها يستعمل لعمليات السحب. وبالموازاة مع ذلك، بلغ عدد الشبابيك البنكية الآلية 7 613 وحدة في نهاية سنة 2019، مما يمثل نسبة نحو قدرها 4,4% مقابل 3,8% في السنة السابقة.

رسم بياني 10 : تطور عدد الشبابيك البنكية الآلية



رسم بياني 9 : تطور عدد البطاقات البنكية المتداولة (بالملايين)

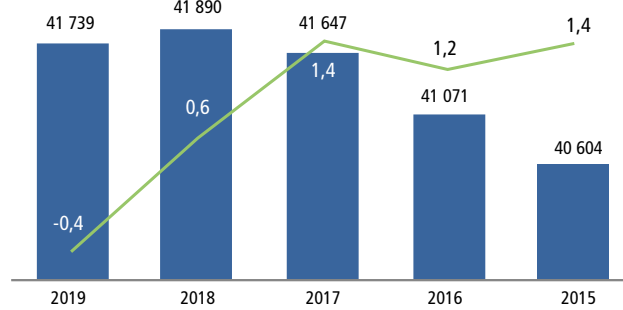


■ عدد الشبابيك البنكية الآلية — تطور عدد الشبابيك البنكية الآلية (%)

V - عدد مستخدمي مؤسسات الائتمان والهيئات المعتمدة في حكمها

وصل عدد مستخدمي مؤسسات الائتمان والهيئات المعتمدة في حكمها، في نهاية دجنبر 2019، إلى 57.287 مستخدماً، أي بزيادة قدرها 1,5% بالمقارنة مع سنة 2018². ويعمل حوالي 75% منهم في البنوك، و6% في شركات التمويل، و14% لدى جمعيات القروض الصغرى و5% لدى مؤسسات الأداء.

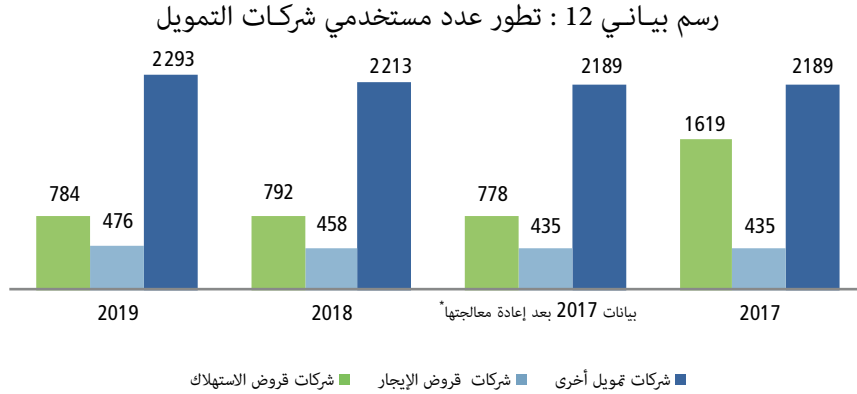
رسم بياني 11 : تطور عدد مستخدمي البنوك بالمغرب



■ عدد مستخدمي البنوك — تطور عدد مستخدمي البنوك (%)

2 تحديث عدد المستخدمين لسنة 2018.

وتراجع عدد مستخدمي البنوك بنسبة 0,4% ليصل إلى 41.739 مستخدماً، أي بانخفاض بواقع 151 متعاوناً، في سياق اتسم باستقرار الشبكة البنكية ورقمنة العمليات. وحسب الفئة العمرية، يمثل المستخدمون المتراوحة أعمارهم بين 25 و35 سنة نسبة 43%، فيما يشكل المستخدمون المتراوحة أعمارهم ما بين 35 و50 سنة نسبة 33%، وأولئك الذين تفوق أعمارهم 50 سنة نسبة 17%. وارتفعت نسبة النساء ضمن العدد الإجمالي للمستخدمين إلى 50%، مقابل 47%.



* لأسباب تتعلق بالمحاسبة، تم تعديل عدد مستخدمي باقي مؤسسات التمويل بالنسبة لسنة 2017 أخذاً في الاعتبار عدد مستخدمي شركات تدبير وسائل الأداء التي تم الترخيص لها سنة 2018 بمزاولة نشاط مؤسسات تمويل.

يشغل قطاع شركات التمويل 3.553 مستخدماً، مما يمثل زيادة بواقع 90 شخصاً مقارنة بسنة 2018 (+2,6%)، وهمت هذه الزيادة في معظمها شركات قروض الاستهلاك. فقد سجلت هذه الأخيرة ارتفاعاً بنسبة 3,6% في عدد مستخدميها مقابل 3,9% بالنسبة لشركات قروض الإيجار وتراجع بنسبة 1% لشركات التمويل الأخرى.

ومن جانبه، تعزز عدد مستخدمي جمعيات القروض الصغرى بنسبة 1,4% سنة 2019 مقابل تطوره بواقع 7,9% سنة من قبل، ليصل إلى 7.936 شخصاً.

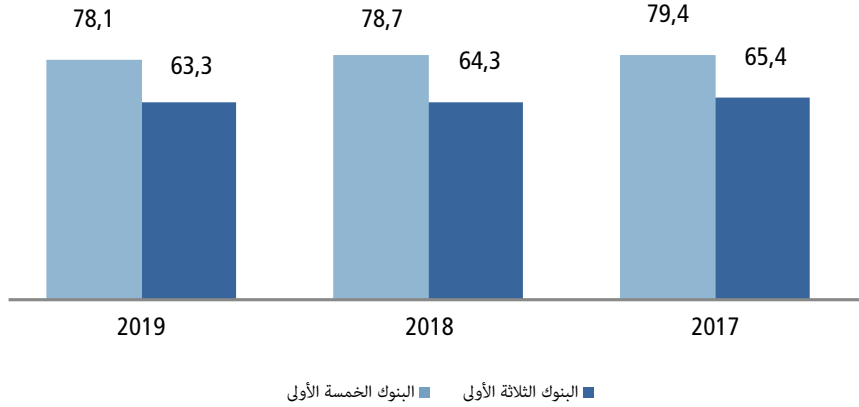
وتزايد عدد مستخدمي مؤسسات الأداء بنسبة 27,6% ليصل إلى 2.585 مستخدماً، ارتباطاً بتطور الشبكة البنكية.

IV - تطور التمركز البنكي

1 - تمركز نشاط البنوك على أساس فردي

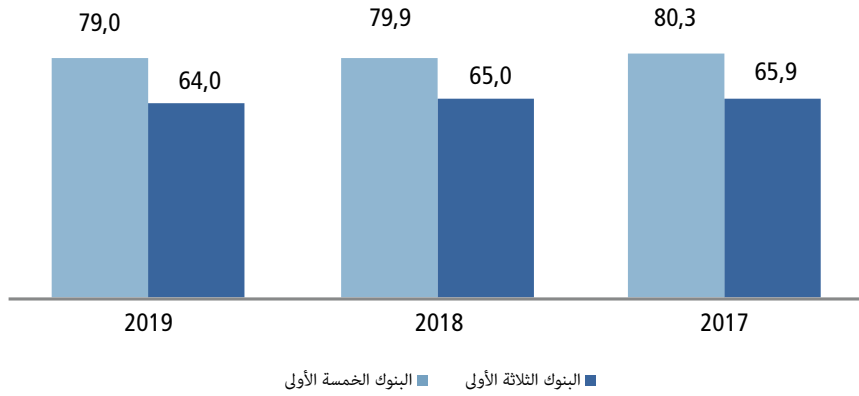
خلال سنة 2019، واصل مستوى التمركز البنكي انخفاضه المسجل خلال السنوات الأخيرة. فقد بلغت حصة البنوك الثلاثة الأولى في مجموع أصول القطاع 63,3% سنة 2019، مقابل 64,3% في السنة السابقة، وحصة البنوك الخمسة الكبرى 78,1% عوض 78,7%.

رسم بياني 13: تركز مجموع أصول البنوك (%)



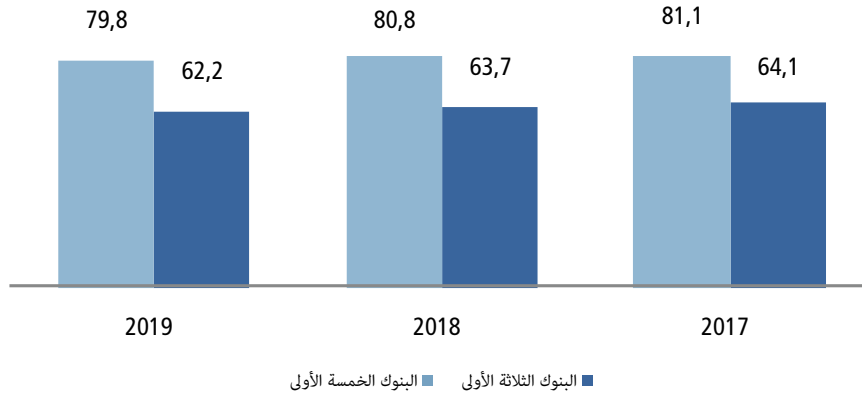
من حيث الودائع، حصلت البنوك الثلاثة المحلية الكبرى نسبة 64% من الودائع مقابل 65% في السنة السابقة. واستحوذت البنوك الخمسة الأولى على حصة قدرها 79,9% مقابل 79,9% سنة 2018.

رسم بياني 14 : تركز ودائع البنوك (%)



وفي ما يتعلق بالقروض، بلغت حصة البنوك الثلاثة الكبرى 62,2% من القروض الموزعة، مقابل 63,7% سنة 2018، فيما مثلت البنوك الخمسة الكبرى 79,8% من التمويلات بدلا من 80,8% سنة من قبل.

رسم بياني 15: تمركز القروض الممنوحة من طرف البنوك (%)

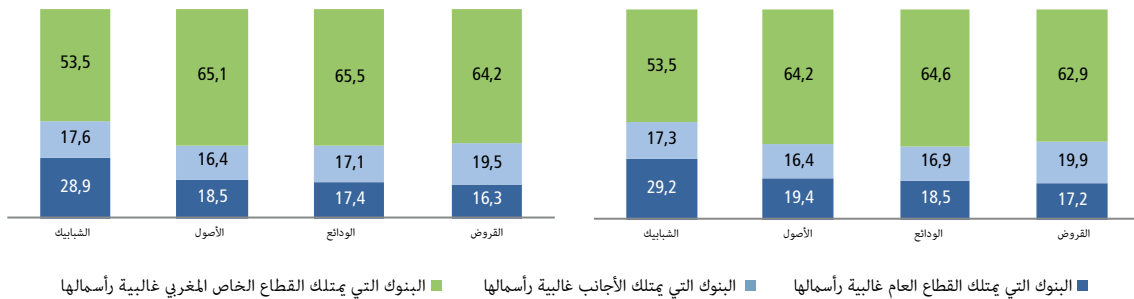


حسب مؤشر هرفندال-هيرشمان، سجل مستوى تمركز مجموع الأصول والقروض لدى البنوك انخفاضا طفيفا إلى 0,16 مقابل 0,17 سنة من قبل، في حين لم يتغير هذا المستوى بالنسبة للودائع على ما كان عليه خلال السنوات السابقة، أي 0,17، مما يعكس اعتدال تمركز السوق البنكية.

وحسب نوع المساهمة في الرأسمال، تتوفر البنوك التي يملك القطاع الخاص المغربي غالبية رأسمالها على 53,5% من الشبايك، وهو نفس المستوى المسجل في السنة الماضية. وتقلصت هذه الحصة بمقدار 0,9 نقطة بالنسبة لمجموع الأصول والودائع لتصل إلى 64,2% و 64,6% على التوالي، وبواقع 1,3 نقطة لتصل إلى 62,9% بالنسبة للقروض.

رسم بياني 17: التمرکز حسب نوع المساهمين في رأسمال البنوك - 2018 (%)

رسم بياني 16: التمرکز حسب نوع المساهمين في رأسمال البنوك - 2019 (%)



واستقرت حصة البنوك التي يملك الخواص الأجانب غالبية رأسمالها في السوق، من حيث مجموع الأصول، في نسبة 16,4%. وانخفضت حصتها في السوق من حيث الشبكة والودائع بشكل طفيف، أو 0,3 نقطة، لتصل إلى 17,1% و 0,2 نقطة لتبلغ 16,9%، على التوالي، فيما تعززت حصتها من حيث القروض بواقع 0,4 نقطة إلى 19,9%.

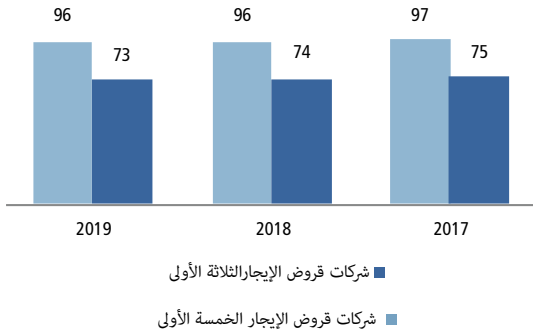
وعززت البنوك التي يمتلك القطاع العام غالبية رأسمالها حصتها في السوق من حيث الشبكة لتصل إلى 29,2% (+0,3 نقطة)، ومن حيث مجموع الأصول لتبلغ 19,4% (+0,9 نقطة)، ومن حيث الودائع لتصل إلى 18,5% (+1,1 نقطة)، ومن حيث القروض لتبلغ 17,2% (+0,9 نقطة).

2 - تمركز نشاط شركات التمويل

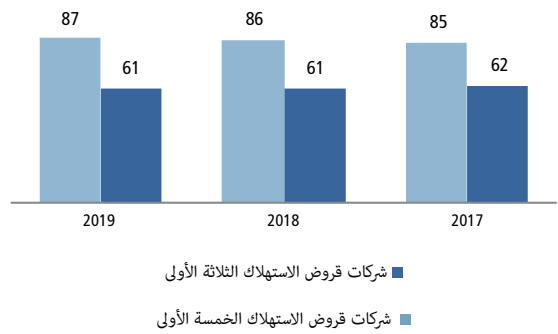
في نهاية سنة 2019، استقرت حصة شركات قروض الاستهلاك الثلاث الكبرى ضمن مجموع أصول القطاع في نسبة 61%. وتزايدت حصة الشركات الخمس الأولى بمقدار نقطة واحدة لتصل إلى 87%. وتملك 7 شركات تابعة لمجموعات مالية حصة 95% من مجموع الأصول.

وفي ما يتعلق بقطاع قروض الإيجار، فقد بلغت حصص الشركات الثلاث والخمس الأولى، على التوالي، 73% و96% في نهاية سنة 2019، مقابل 74% و96% سنة من قبل.

رسم بياني 19: تمركز مجموع أصول شركات قروض الإيجار (%)



رسم بياني 18: تمركز مجموع أصول شركات قروض الاستهلاك (%)



3 - تمركز نشاط مؤسسات الأداء المتخصصة في تحويل الأموال

ارتفعت مساهمة مؤسسات الأداء الثلاث الأولى في مجموع تحويلات الأموال المنجزة عن طريق الشركات الوسيطة بمقدار طفيف بلغ 0,4 نقطة لتصل إلى 89,6%. بينما بقيت مساهمة المؤسسات الخمس الأولى مستقرة في حوالي 98%.

4 - تمركز نشاط جمعيات القروض الصغرى

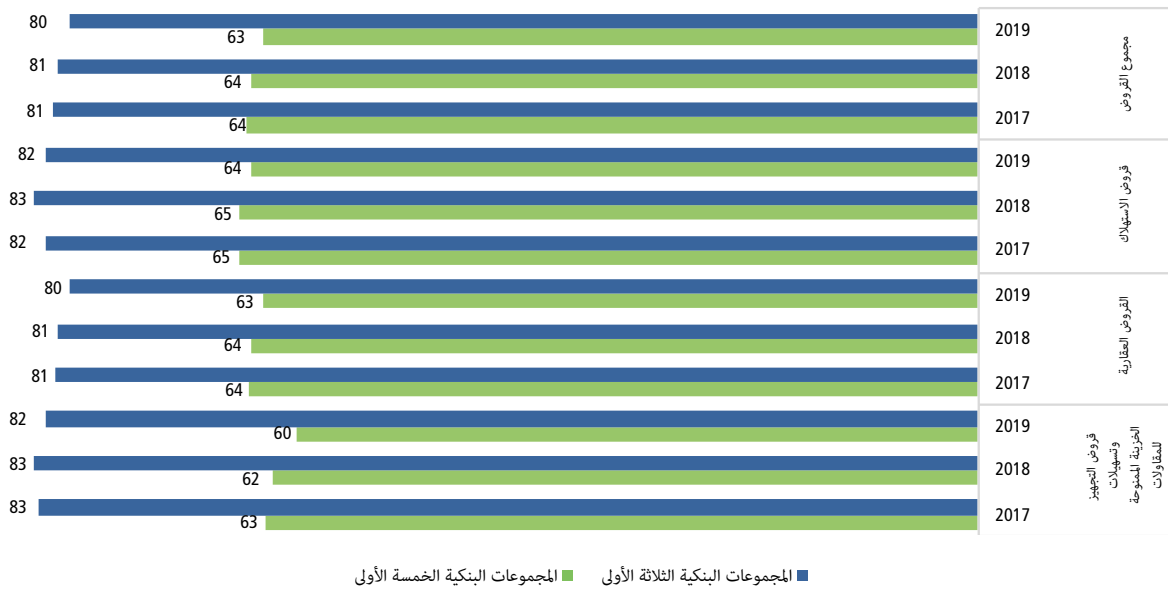
بقي مستوى تمركز قطاع القروض الصغرى مرتفعا. فقد وصلت مساهمة جمعيات القروض الصغرى الأولى في القروض الموزعة، في نهاية سنة 2019، إلى 92% في حين بلغت 98% بالنسبة للجمعيات الخمس الأولى.

5 - تمركز نشاط البنوك على أساس مجمع

على أساس مجمع، انخفض مستوى تمركز نشاط قطاع القروض مقارنة بسنة 2018، وانخفضت حصة المجموعات البنكية الثلاث والخمس الأولى ضمن مجموع القروض بنقطة واحدة لتبلغ 63% و80%، على التوالي.

ويظهر التحليل حسب الغرض من القرض أن حصة المجموعات البنكية الثلاث الأولى تراجعت بمقدار نقطتين إلى 60% بالنسبة لتسهيلات الخزينة وقروض التجهيز، فيما انخفضت حصة المجموعات الخمس الأولى بنقطة واحدة إلى 82%. وفيما يتعلق بقروض العقار، تقلصت هذه الحصة بواقع نقطة واحدة لتصل إلى 63% و80%، على التوالي. وفيما يخص قروض الاستهلاك أيضا، تراجعت حصة المجموعات البنكية الثلاث والخمس الأولى بنقطة واحدة لتصل إلى 64% و82%، على التوالي.

رسم بياني 20: تطور تمركز القروض على أساس مجمع



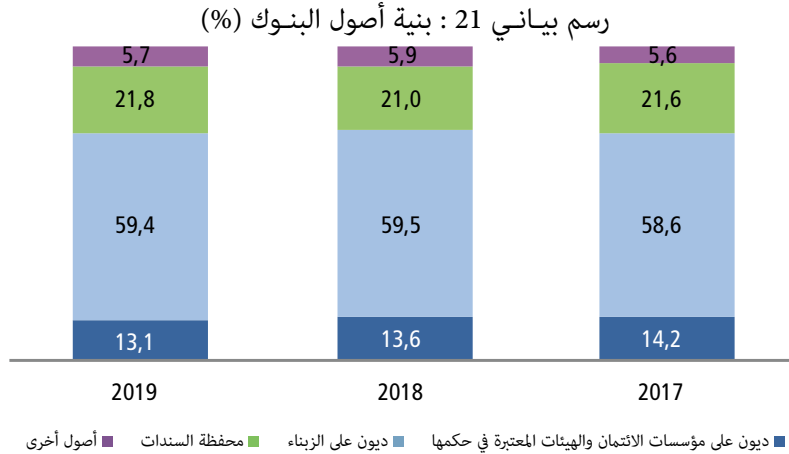
الفصل الثاني: نشاط ومردودية مؤسسات الائتمان والهيئات المعتمدة في حكمها

I- نشاط البنوك ومردوديتها على أساس فردي

في نهاية سنة 2019، وصل حجم القطاع البنكي الذي يقاس بالمجموع التراكمي لأصوله إلى 1.414,6 مليار درهم، مسجلاً بذلك ارتفاعاً بنسبة 5,5%، وهي نفس وتيرة السنة الماضية. وكنسبة إلى الناتج الداخلي الإجمالي، فقد مثل 123%، بنقطة إضافية واحدة مقارنة بالسنة الماضية. ويعكس هذا التطور على وجه الخصوص، ويعكس هذا الاتجاه بشكل خاص، في جانب التوظيفات، زيادة في القروض ومحفظه الأوراق المالية، وفي جانب الموارد، زيادة في الودائع المحصلة من الزبناء وإعادة التمويل في سوق السندات. كما تباطأ نمو الديون اتجاه مؤسسات الائتمان مقارنة بالعام السابق.

1 - يرجع نمو استخدامات البنوك إلى ارتفاع الديون المقدمة للزبناء ومحفظه سندات الخزينة

لم تشهد بنية مجموع أصول البنوك تغييرات كبيرة مقارنة بالسنوات السابقة، حيث لا تزال الديون على الزبناء تستحوذ على حصة كبيرة، أي 59,4% مقابل 59,5% خلال السنة السابقة. وعرفت حصص الديون على مؤسسات الائتمان والهيئات المعتمدة في حكمها انخفاضاً بمقدار 0,5 نقطة لتصل إلى 13,1%. وبالمقابل، ارتفعت حصة محفظه السندات بمقدار 0,8 نقطة لتصل إلى 21,8% سنة 2019.

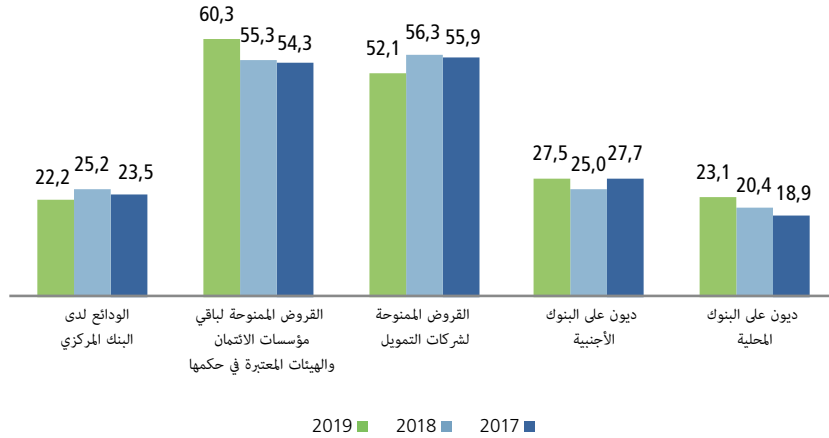


وتزايدت حصة أصول البنوك المحررة بالعملة الأجنبية بواقع 0,6 نقطة لتصل إلى 8,5%، بما فيها حوالي 4% تحققت مع غير المقيمين.

1.1- ارتبط ارتفاع الديون على مؤسسات الائتمان والهيئات المعتمدة في حكمها بارتفاع الديون ما بين البنوك على الخصوص

بعد ارتفاع بنسبة 1% سنة 2018، تزايدت الديون على مؤسسات الائتمان والهيئات المعتمدة في حكمها بواقع 1,7% لتصل إلى حوالي 185,3 مليار درهم. ويشمل هذا التطور ارتفاعا في الديون على مؤسسات الائتمان والهيئات المعتمدة في حكمها وعلى البنوك المحلية والبنوك الأجنبية من جهة، وانخفاضا في الديون على شركات التمويل والودائع لدى البنك المركزي، من جهة ثانية.

رسم بياني 22 : ديون البنوك على مؤسسات الائتمان والهيئات المعتمدة في حكمها (بملايير الدراهم)



وسجلت الديون المستحقة على البنوك المحلية، التي بلغت 23,1 مليار، ارتفاعا بنسبة 13,4% بعد تزايدها بواقع 7,8% سنة 2018. ومن ضمن هذا المجموع، عرفت قروض الخزينة، التي تتميز بطابعها المتقلب، ارتفاعا بنسبة 24,3% لتصل إلى 13,2 مليار درهم مقابل 40%. وبدرجة أقل، ارتفعت القروض المالية بنسبة 7,8% لتصل إلى 5,6 مليار، بعد انخفاض بنسبة 3,7% في السنة الماضية. وبالمقابل، تراجعت القيم المستلمة للاستحفاظ من جديد، بنسبة 5,7% مقابل 23,2% في السنة الماضية.

وفيما يخص الديون المستحقة على البنوك في الخارج، فقد تزايدت بنسبة 10,3% لتصل إلى 27,5 مليار، بعد أن تراجعت بنسبة 9,8% سنة 2018، مما يعكس ارتفاع المبلغ الجاري لحسابات الزبناء بالعملة الأجنبية بنسبة 9,5%. وبالمثل، تسارعت وتيرة الزيادة في القروض الممنوحة لمؤسسات الائتمان والهيئات المعتمدة في حكمها، لتبلغ 9% ويصل مبلغ هذه القروض إلى 60,3 مليار، وهذا راجع بالخصوص إلى القروض الداعمة لنشاط الشركات التابعة الموجودة في منطقة طنجة الحرة.

وبعد ارتفاع بنسبة 7,3% في السنة الماضية، سجلت ودائع البنوك لدى البنك المركزي، في تاريخ الإقفال، تراجعا قدره 11,9% لتصل إلى 22,2 مليارا، لا سيما بسبب انخفاض معدل الاحتياطي النقدي إلى 2% في سبتمبر 2019. وبخصوص القروض الممنوحة من طرف البنوك لشركات التمويل، فقد تراجع مبلغها الجاري بواقع 7,4% ليصل إلى 52,1 مليار مقابل ارتفاع بنسبة 0,8% سنة 2018، حيث التجأت هذه الشركات بشكل أكبر إلى موارد سوق السندات.

وحسب نوع العملة، ارتفعت الديون المحررة بالعملات الأجنبية على مؤسسات الائتمان والهيئات المعتمدة في حكمها بنسبة 11,7% لتبلغ حوالي 54,4 مليار درهم، مما يعكس ارتفاع التوظيفات لدى البنوك المحلية والبنوك الأجنبية والبنوك الحرة. وعلى العكس من ذلك، تراجعت الديون المحررة بالدرهم بنسبة 2% لتصل إلى 130,8 مليار، بعد نموها بواقع 4,7% سنة 2018.

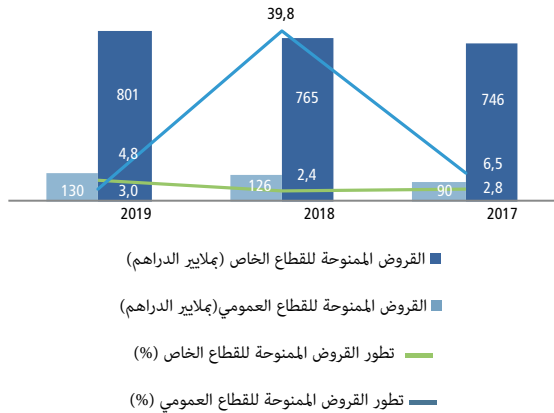
2.1 - تسارع وتيرة نمو القروض الممنوحة للقطاع الخاص

وصل المبلغ الجاري الإجمالي للقروض إلى 931,2 مليار درهم، وهو ما يمثل ارتفاعا بنسبة 4,5%، بعد تزايد بواقع 6,5% خلال سنة 2018، وهي السنة التي سجلت تزايدا مهما بلغ 82,3% بالنسبة للقروض الممنوحة للإدارات العمومية بفعل عمليات تمويل قرض الضريبة على القيمة المضافة. ومع تحييد أثر هذه التمويلات، بلغ نمو القروض 3,3% في نهاية سنة 2018. وكنسبة إلى الناتج الداخلي الإجمالي، مثل هذا المبلغ الجاري نسبة 81%، وهو نفس المستوى المسجل في السنة الماضية.

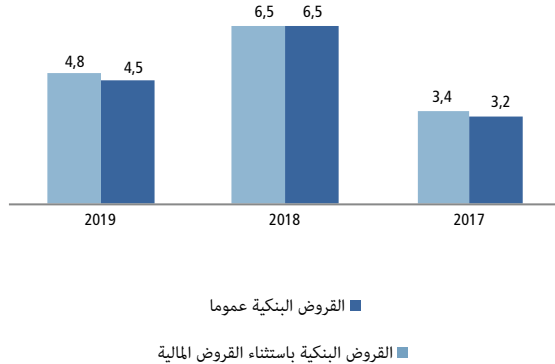
وضمن هذا المجموع، تسارعت وتيرة نمو المبلغ الجاري للقروض الممنوحة للشركات غير المالية لتصل إلى 5,6%، بعد انخفاض بنسبة 0,7% سنة 2018. ويعكس هذا الارتفاع نمو بواقع 6,4% إلى 401,5 مليار درهم بالنسبة للمقاولات الخاصة، مقابل انخفاض بنسبة 0,5% إلى 51,3 مليار بالنسبة للمقاولات العمومية. وتباطأت القروض البنكية الممنوحة للأسر بواقع 3,6% بدل 4,1% في السنة الماضية، لتصل إلى حوالي 294,5 مليار درهم.

وبشكل عام، بلغت القروض الممنوحة للقطاع الخاص قرابة 801 مليار درهم، بزيادة قدرها 4,8%، مقابل 2,4% في السنة السابقة، فيما انتقلت وتيرة نمو القروض المخصصة للقطاع العمومي من 39,8% إلى 3% في سنة 2019، حيث اتسمت سنة 2018 بعمليات إعادة تمويل قامت بها البنوك وهمت متأخرات قروض ضريبة القيمة المضافة للمقاولات.

رسم بياني 24: القروض البنكية الممنوحة للقطاع العمومي والقطاع الخاص (%)



رسم بياني 23: تطور القروض الممنوحة من طرف البنوك (%)



وحسب قطاع النشاط، سجلت القروض الممنوحة للقطاع الأولي ارتفاعا بنسبة 8,9%، مما رفع حصتها ضمن مجموع القروض إلى 4,1%.

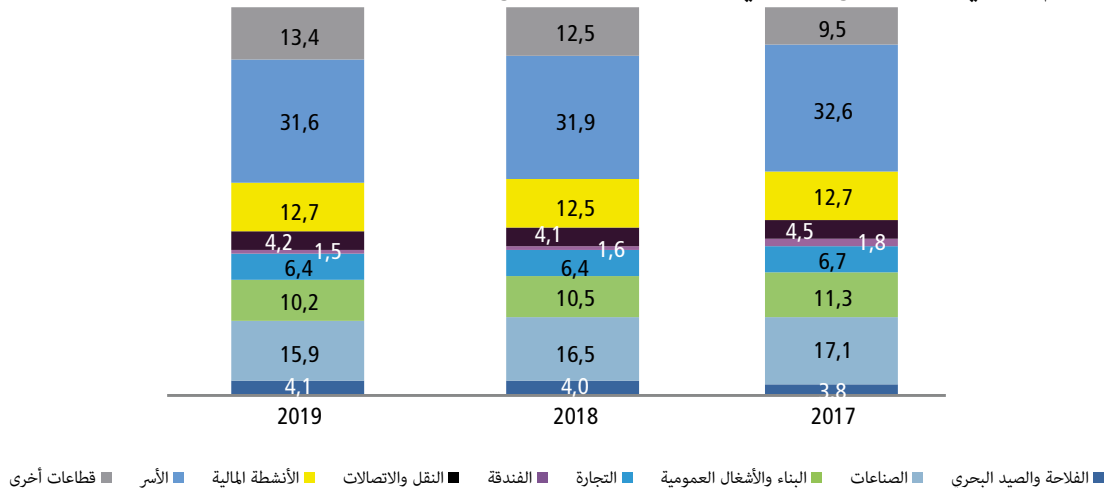
واستفاد قطاع الصناعات من مبلغ جار للقروض قدره 148,1 مليارا، أي بارتفاع بنسبة 0,6% مقارنة بالسنة الماضية، وبذلك تراجعت حصته ضمن مجموع القروض إلى 15,9%. ويشمل هذا التطور بالأساس تزايد القروض الممنوحة للصناعات الاستخراجية بنسبة 22,8%، والقروض الممنوحة للصناعات المعدنية بنسبة 4,9%، وتلك الموجهة لقطاع النسيج والألبسة والجلد بنسبة 8,8%، والقروض المخصصة للصناعات الغذائية والتبغ بنسبة 0,7%، والقروض الموجهة للصناعات الكيماوية بنسبة 0,7%. وعلى العكس من ذلك، سجل انخفاض بنسبة 13,3% و4,3% على التوالي على مستوى القروض المخصصة للمقاولات التي تنشط في باقي الصناعات التحويلية وقطاع الطاقة والماء.

وعرفت القروض الممنوحة لقطاع البناء والأشغال العمومية ارتفاعا بنسبة 1,7% لتصل إلى 95,2 مليارا بعد تراجع بنسبة 0,8% في سنة 2018.

وعلى مستوى قطاع الخدمات، تسارعت الزيادة في القروض الممنوحة لقطاع التجارة إلى 4,8%، مقابل 0,8% سنة من قبل، في حين تزايدت القروض الممنوحة لقطاع النقل والاتصالات بنسبة 9,2% إلى 39,5 مليار درهم لتصل حصتها ضمن إجمالي القروض إلى 4,2%.

وعلى العكس من ذلك، عرف قطاع الفنادق، الذي استقرت حصته في مستوى 1,5%، انخفاضا جديدا لتصل القروض المخصصة له إلى 13,9 مليار، أي 4,7%.

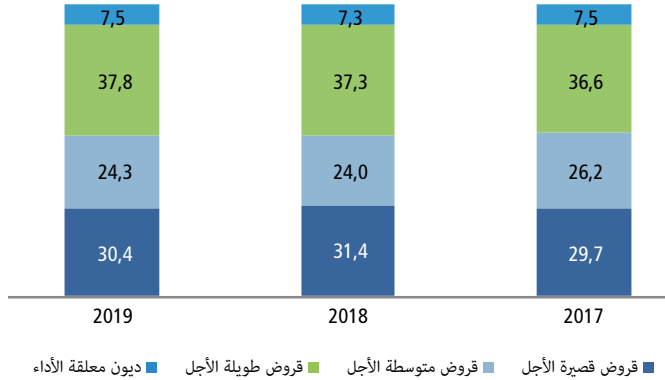
رسم بياني 25 : التوزيع القطاعي للقروض بواسطة الدفع من الصندوق الممنوحة من طرف البنوك (%)



وسجلت القروض القصيرة الأجل نموا بنسبة 1,1%، مما يمثل تباطؤا مقارنة بالسنة الماضية (12,9%). وكنتيجة لذلك، تقلصت حصتها ضمن الإجمالي بنقطة واحدة لتبلغ 30,4%. ومن جهة أخرى، تسارعت وتيرة نمو المبلغ الجاري للقروض المتوسطة الأجل

والطويلة الأجل لتبلغ 6% مقابل 3,8% سنة 2018، ويرجع هذا النمو لما عرفته القروض العقارية وقروض التجهيز، حيث انتقلت الزيادة التي شهدتها من 2,7% إلى 3,4% لتبلغ 476,2 مليار درهم. وعلى إثر ذلك، تنامت حصتها بمقدار 0,8 نقطة لتصل إلى 62,1% ما بين سنتي 2018 و2019.

رسم بياني 26 : بنية القروض بواسطة الدفع من الصندوق الممنوحة من طرف البنوك حسب أجلها (%)

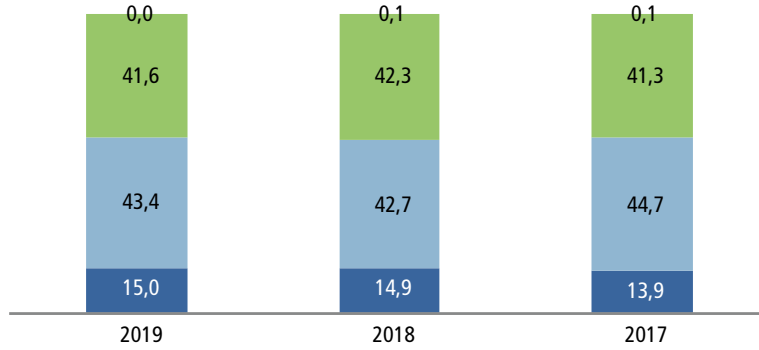


3.1 تعززت محفظة السندات في سياق اتسم بزيادة معتدلة نسبيا في الديون

في نهاية سنة 2019، وصل المبلغ الإجمالي لمحفظة السندات المملوكة للبنوك إلى 310,3 مليار درهم، مما يمثل ارتفاعا بنسبة 10%، وبذلك تزايدت حصتها لتصل إلى 21,8% من مجموع استخدامات البنوك.

ويظهر التحليل وفق المحاسبة القصدية أن محفظة سندات التداول تزايدت بنسبة 10% لتصل إلى 173,6 مليار درهم، بعد ارتفاعها بواقع 7,4% في السنة السابقة. ويعزى هذا التطور إلى نمو سندات الخزينة بنسبة 13,1% لتصل إلى 102,6 مليار، وسندات الملكية بواقع 8,1% إلى 63,2 مليار. وبالمثل، تزايد المبلغ الجاري لمحفظة سندات التوظيف بنسبة 15,7% إلى 47 مليار، ارتباطا بارتفاع سندات الخزينة بنسبة 10,9%، وسندات الملكية بنسبة 28,2%، وباقي سندات الدين بنسبة 23,4%. أما سندات الاستثمار، فقد سجلت ارتفاعا بنسبة 7,1% لتصل إلى 34,5 مليار، نتيجة أيضا لزيادة بنسبة 8,4% في سندات الخزينة. وبخصوص محفظة المساهمة، فقد عرفت تزييدا بنسبة 7,1% لتصل إلى 55,3 مليار.

رسم بياني 27: توزيع محفظة مساهمات البنوك حسب نوعية الطرف المقابل (%)

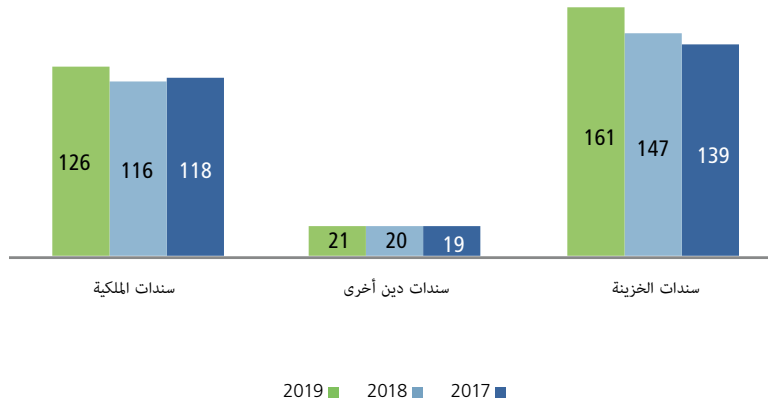


■ مساهمات في مؤسسات الائتمان المغربية والهيئات المعتبرة في حكمها ■ مساهمات في مؤسسات الائتمان بالخارج ■ مساهمات في مقاولات خاصة ■ مساهمات في مقاولات عمومية

ويظهر توزيع محفظة السندات حسب الطبيعة القانونية ارتفاع سندات الخزينة بنسبة 9,5% لتصل إلى 161,1 مليار درهم، مما يرفع حصتها في المحفظة الإجمالية إلى 53% وحصتها في الاستخدامات البنكية إلى 11,6%.

وفي ما يتعلق بمحفظة سندات الدين الأخرى، التي تتكون بالأساس من سندات الدين وتلك القابلة للتداول، فقد سجلت ارتفاعا بنسبة 4,3% لتصل إلى 20,8 مليار درهم، في حين تزايدت سندات الملكية المملوكة للبنوك، باختلاف أنواعها، بواقع 8,6% مقابل انخفاض بنسبة 1,8% سنة 2018. ومع ذلك، تقلصت حصتها ضمن المحفظة الإجمالية بمقدار 0,5 نقطة لتصل إلى 40,5%.

رسم بياني 28: تطور محفظة السندات المملوكة للبنوك حسب طبيعتها القانونية (بملايير الدراهم)

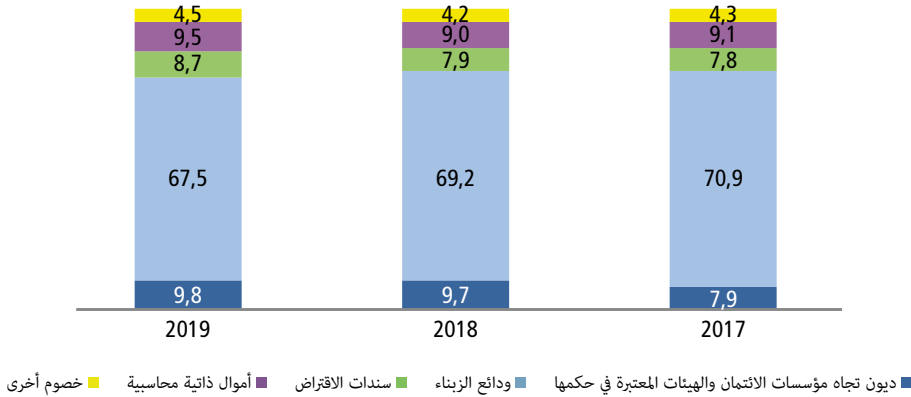


وارتفع المبلغ الجاري للمؤن لانخفاض محفظة السندات بنسبة 3,2% ليصل إلى 2,4 مليار درهم. وخصص حوالي 91% من هذه المؤن لتغطية سندات المساهمة والاستخدامات المماثلة.

2 - تميز تطور الموارد البنكية بتسارع وتيرة نمو الديون السندية وتطور مستقر للودائع المحصلة لدى الزبناء

شهدت الودائع المحصلة لدى الزبناء استقرارا في وتيرة نموها في مستوى 2,9%، بينما ارتفعت الديون السندية بنسبة 16,2%. وبالإضافة إلى ذلك، سجلت الأموال الذاتية والديون المستحقة لمؤسسات الائتمان ارتفاعا بنسبة 10,5% و 6%، على التوالي. ونتيجة لذلك، تقلصت حصة ودائع الزبناء بمقدار 1,7 نقطة لتصل إلى 67,5% لفائدة الديون السندية والأموال الذاتية، التي زادت حصتها بمقدار 0,8 نقطة و0,5 نقطة لتصل إلى 8,7% و9,5%، على التوالي. واستقرت الديون المستحقة لمؤسسات الائتمان في مستوى 9,8%.

رسم بياني 29 : بنية خصوم البنوك (%)

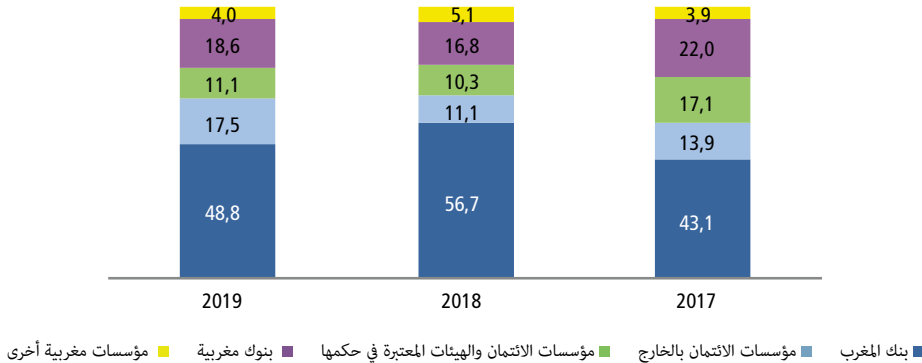


وبقيت الموارد المحررة بالعملة الأجنبية والمحصلة من غير المقيمين في مستوى أدنى لتمثل 2% من مجموع الموارد البنكية.

1.2 - انخفاض اللجوء إلى تسبيقات البنك المركزي في نهاية سنة 2019

بعد ارتفاع بنسبة 30% سنة 2018، تزايدت الديون تجاه مؤسسات الائتمان والهيئات المعتمدة في حكمها بنسبة 6% لتصل إلى 138 مليار درهم سنة 2019.

رسم بياني 30 : توزيع ديون البنوك تجاه مؤسسات الائتمان حسب فئة الطرف المقابل (%)



وتراجع لجوء البنوك إلى تسيبقات بنك المغرب بنسبة 8,8% إلى 67,3 مليار، ارتباطا بتقلص حدة الضغوط على السيولة في نهاية السنة، نتيجة على الخصوص لتقليص الاحتياطي النقدي بنقطتين في شتنبر 2019، مما جعل حصتها ضمن الديون تجاه مؤسسات الائتمان تصل إلى 48,8%. ويتألف هذا المبلغ الجاري من تسيبقات لمدة 7 أيام بمقدار 65 مليار درهم، مقابل 67 مليارات سنة 2018، ومن القروض المضمونة الممنوحة في إطار برنامج إعادة تمويل المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة بمقدار 2,3 مليار، دون أي تغيير مقارنة مع السنة الماضية.

وفي سياق اتسم بارتفاع التداول النقدي، ارتفعت الديون ما بين البنوك بنسبة 16,8% لتصل إلى 25,6 مليار دولار، بعد انخفاضها بنسبة 0,5% سنة من قبل. وارتفعت قروض الخزينة بنسبة 28,4%، والسلفات المالية بنسبة 10,6%، والقيم المقدمة للاستحفاظ بنسبة 4,2%. وارتفعت الاقتراضات من مؤسسات الائتمان في الخارج بنسبة 13,6% لتبلغ 15,3 مليار، ارتباطا بارتفاع التمويل بالعملات الأجنبية لدى البنوك الحرة.

ومن جهة أخرى، ارتفعت الديون المستحقة لمؤسسات الائتمان في الخارج، خاصة البنوك الأجنبية بنسبة 66,2% لتصل إلى 24,1 مليار. وبذلك ارتفع الديون المستحقة لهذه المؤسسات بنسبة 73,2% لتصل إلى 20 مليار درهم.

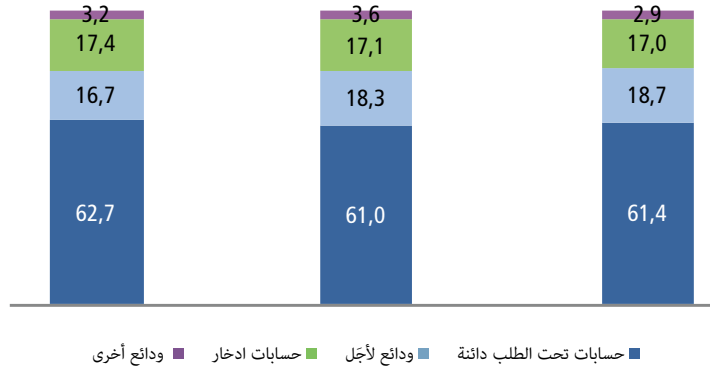
وضمن مجموع الديون تجاه مؤسسات الائتمان والهيئات المعتمدة في حكمها، تراجعت الديون المحررة بالدرهم، التي وصل مبلغها الجاري إلى 94,6 مليار، بنسبة 6,1%، في حين عرفت الديون المحررة بالعملات الأجنبية، التي تشكل قرابة 31% من المجموع، ارتفاعا بنسبة 46,9% لتبلغ 43,4 مليار درهم.

2.2 - يعكس تباطؤ الموارد المحصلة لدى الزبناء تطورات متباينة

في سنة 2019، بلغت الودائع المحصلة لدى الزبناء 954,5 مليار درهم، مسجلة ارتفاعا قدره 2,9%، دون تغيير مقارنة مع السنة الماضية. ونتيجة لذلك، بلغ متوسط معامل الاستخدام، المتمثل في نسبة القروض إلى الودائع، 98%. وشهدت الودائع المحررة بالدرهم، التي تمثل 97,5% من مجموع الودائع، ارتفاعا بنسبة 2,7% مقابل 3,3% سنة 2018. أما الودائع المحررة بالعملات الأجنبية، فقد تزايدت بنسبة 9,5% مقابل تراجع بنسبة 10,7%.

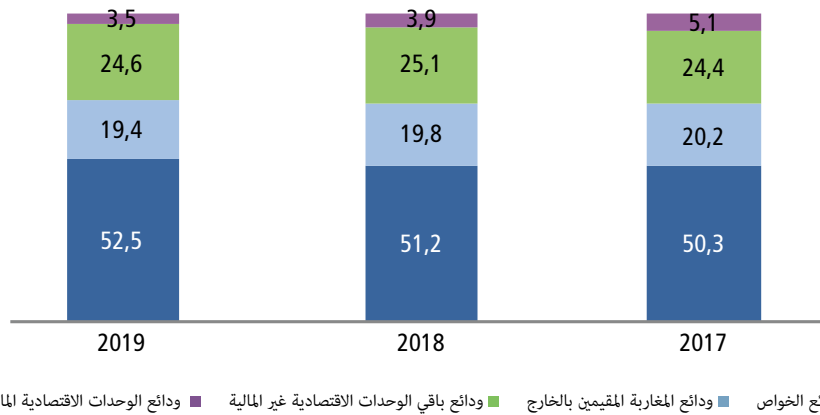
وحسب الفئات، تزايدت الودائع تحت الطلب بنسبة 5,7% لتصل إلى 598,7 مليار درهم. وارتفعت الودائع التي تأخذ شكل حسابات للدخار بواقع 4,6% لتصل إلى 166 مليارا. وسجلت الودائع لأجل، التي وصل مبلغها الجاري إلى حوالي 159 مليارا، انخفاضا بنسبة 6,3% بعد تزايدها بنسبة 0,9% في السنة الماضية نتيجة عملية ذات طابع استثنائي. وبالمثل، سجلت باقي الودائع، التي تتكون أساسا من القيم المقدمة للاستحفاظ ذات الطابع المتقلب، تراجعا بنسبة 6,9%، مقابل ارتفاع بواقع 24,5% سنة 2018، لتصل بذلك إلى 30,7 مليار. ونتيجة لذلك، سجل انخفاض جديد في حصة الودائع لأجل لتصل إلى 16,7% لفائدة الودائع تحت الطلب وحسابات الادخار حيث تزايدت حصتهما لتبلغ 62,7% و 17,4%، على التوالي.

رسم بياني 31: تطور حصص مختلف فئات الودائع لدى البنوك (%)



وحسب الوحدات الاقتصادية، سجلت ودائع الخواص المقيمين ارتفاعا بنسبة 5,5% لتصل إلى 499,1 مليار درهم، مقابل 4,6% في متم سنة 2018، بفعل تزايد الودائع تحت الطلب بنسبة 5,8% والودائع في حسابات الادخار بنسبة 5% والودائع لأجل بنسبة 6,3%. وفي ما يخص ودائع الخواص المقيمين بالعملات الأجنبية، فقد تسارعت وتيرة تزايدها لتبلغ 2,8%، مقابل 0,6% سنة 2018. وبقيت حصتها ضمن مجموع ودائع الخواص المقيمين محصورة في 1%.

رسم بياني 32: بنية الودائع لدى البنوك حسب فئات الوحدات الاقتصادية (%)



وفي الوقت نفسه، استقرت وتيرة نمو ودائع المغاربة المقيمين بالخارج، التي تمثل 19,4%، في نسبة 0,9% في نهاية سنة 2019، لتبلغ 184,8 مليار درهم في ظل تراجع تحويلاتهم. ويرتبط هذا التطور أساسا بزيادة الودائع تحت الطلب وحسابات الادخار بنسبة 1,9% و1,4%. وفي المقابل، تقلصت ودائعهم لأجل بنسبة 0,8% لتبلغ 57,4 مليار. وشهدت ودائع المغاربة المقيمين بالخارج بالعملات الأجنبية تراجعا واضحا بلغ 28,6% بعد تحسنها بنسبة 9,9% في سنة 2018، وبقيت حصتها ضمن مجموع ودائع المغاربة المقيمين بالخارج محدودة في نسبة 0,5%.

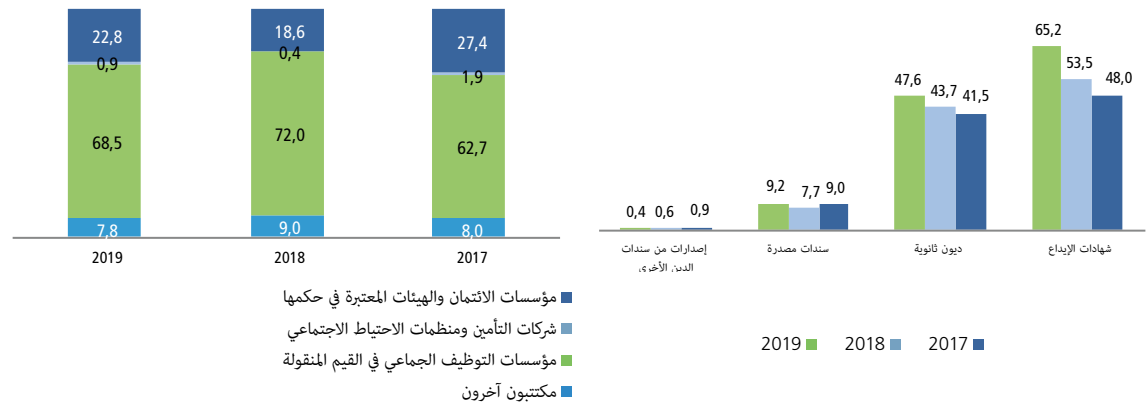
وبالنسبة لبقية الوحدات الاقتصادية غير المالية، تزايدت ودائع الشركات الخاصة بنسبة 2,1% لتصل إلى 185,1 مليار درهم. وتزايدت الودائع تحت الطلب، التي تمثل 75,3% منها، بنسبة 7,6% لتبلغ 139,3 مليار، وهو ارتفاع تجاوز انخفاض الودائع لأجل بنسبة 11,9% لتصل إلى 23,4 مليار. وبخصوص ودائع الشركات العمومية، فقد انخفضت بنسبة 19,1% لتصل إلى 20,6 مليار.

على مستوى الوحدات المالية، المكونة أساسا من مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة وشركات التأمين ومؤسسات الاحتياط الاجتماعي، فقد وصل مجموع ودائعها إلى 33,6 مليار درهم، لتسجل بذلك انخفاضا بنسبة 8,2%، مقابل 20,4% سنة من قبل. ويبين تحليلها بشكل منفصل أن ودائع مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة، التي تشكل الودائع لأجل حوالي 78% منها، تقلصت بنسبة 16,3% لتصل إلى 15,2 مليار، مقابل 30,2% سنة 2018. وارتفعت ودائع شركات التأمين، التي تمثل 16% من الموارد المحصلة لدى الوحدات المالية، بنسبة 7,4% لتبلغ 5,2 مليار، 60% منها في شكل ودائع تحت الطلب و26% في شكل ودائع لأجل.

3.2 - واصلت البنوك تمديد آجال استحقاق مواردها من خلال اللجوء إلى سوق الديون الخاصة

ارتفع المبلغ الجاري الإجمالي للديون السندية بنسبة 16,2% ليصل إلى 122,5 مليار درهم، مما رفع حصتها ضمن مجموع الموارد إلى 8,7%. ويشمل هذا النمو، من جهة، تزايد جاري سندات الدين الصادرة بنسبة 21,3% إلى 74,9 مليار، والديون الثانوية بنسبة 9% إلى 47,6 مليار صادرة في إطار الامتثال لقواعد الملاءة الاحترازية.

رسم بياني 33 : المبلغ الجاري للديون السندية التي أصدرتها البنوك (بملايير الدراهم)

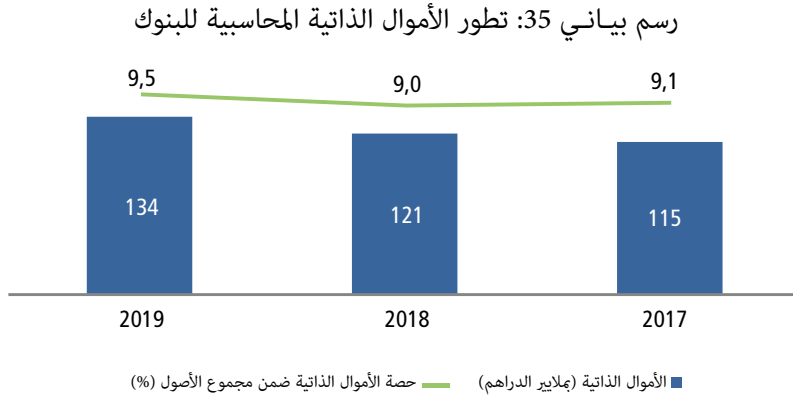


ويعكس ارتفاع سندات الدين الصادرة نمو بنسبة 22% في الحساب الجاري لشهادات الإيداع. وتوجد هذه الأخيرة في حوزة مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة بمقدار 68,5%، ومؤسسات الائتمان والهيئات المعتمدة في حكمها بنسبة 22,8%، والخصائص بنسبة 7,8%. ومن حيث آجال الاستحقاق، تمددت مدد هذه الموارد. وهكذا، تمثل السندات التي يزيد أجل استحقاقها

عن سنتين 39% من المجموع مقابل 61% للسندات التي تقل آجال استحقاقها عن سنتين، مقابل 35% و65%، على التوالي، في السنة الماضية.

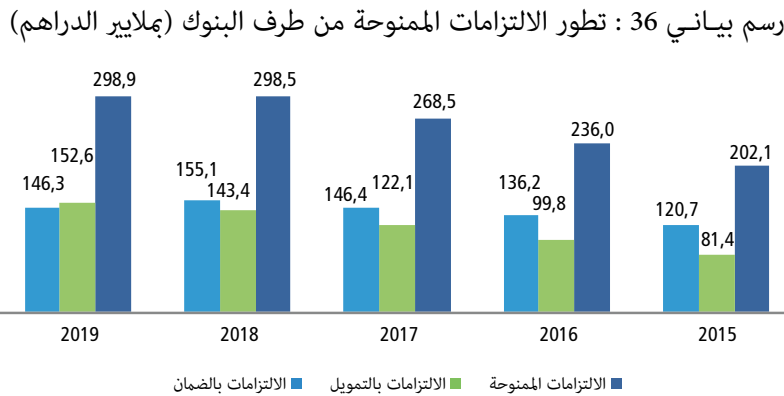
4.2 - تسارعت وتيرة ارتفاع الأموال الذاتية للبنوك

بعد ارتفاعها بنسبة 5,1% سنة 2018، تسارعت وتيرة نمو الأموال الذاتية للبنوك لتصل إلى 10,5%. وبلغ مجموعها 134 مليار درهم، وهو ما يمثل حصة متزايدة بنسبة 0,5 نقطة إلى 9,5% من الموارد. ويشمل هذا التسارع عمليات الزيادة في الرأسمال وتحويل الربح إلى أسهم لأغراض احترازية.



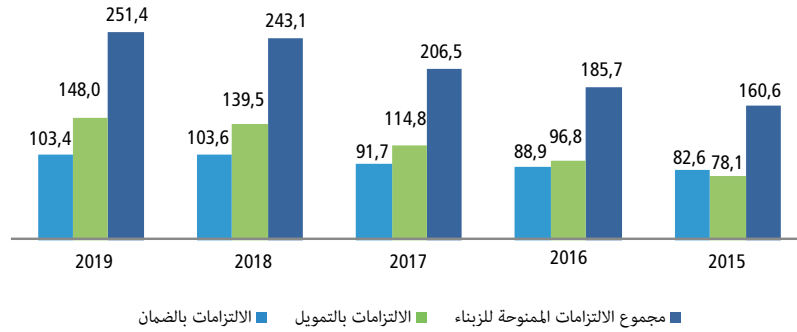
3 - استقرت التعهدات الممنوحة من قبل البنوك

تتكون مخاطر البنوك خارج الحصيلة أساسا من الالتزامات بالضمان وبالتمويل الممنوحة أو المستلمة، وكذا الالتزامات المتعلقة بعمليات الصرف وبالمنتجات المشتقة.



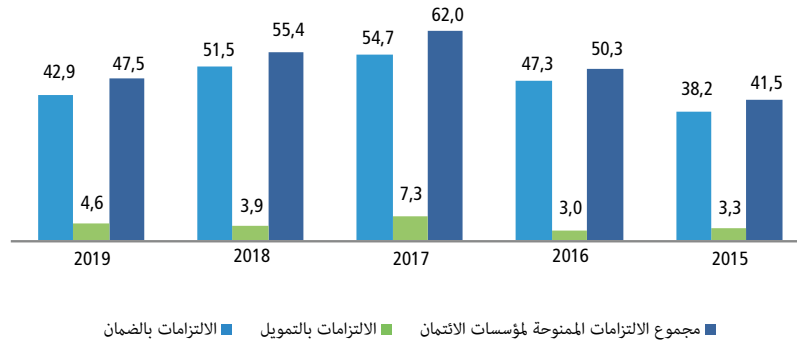
وارتفعت الالتزامات الممنوحة من طرف البنوك بنسبة 0,1% لتصل إلى 298,9 مليار درهم، عوض 11,2% في السنة السابقة، مما يعكس نمو الالتزامات بالتمويل بواقع 6,4% لتصل إلى 152,6 مليار، وانخفاض الالتزامات بالضمان بنسبة 5,7% لتصل إلى 146,3 مليار.

رسم بياني 37 : تطور الالتزامات الممنوحة من طرف البنوك لفائدة الزبناء (بملايير الدراهم)



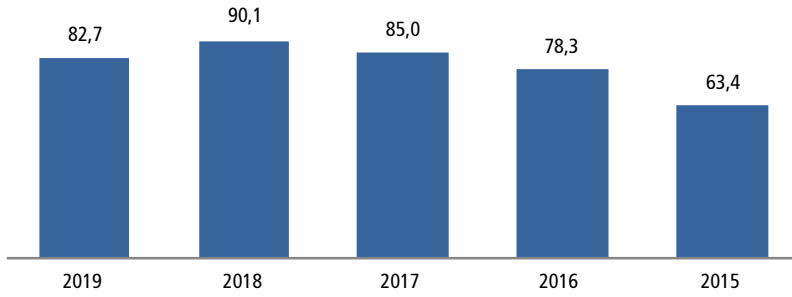
وتزايدت الالتزامات الممنوحة لفائدة الزبناء، التي تمثل 84% من مجموع الالتزامات الممنوحة، بنسبة 3,4% لتصل إلى 251,4 مليار درهم. وسجلت الالتزامات بالتمويل، التي تبلغ حصتها 59%، ارتفاعا بنسبة 6,1% لتصل إلى حوالي 148 مليار، في حين تراجعت الالتزامات بالضمان بواقع 0,2% لتصل إلى 103,4 مليار درهم.

رسم بياني 38 : تطور الالتزامات الممنوحة من طرف البنوك لفائدة مؤسسات الائتمان (بملايير الدراهم)



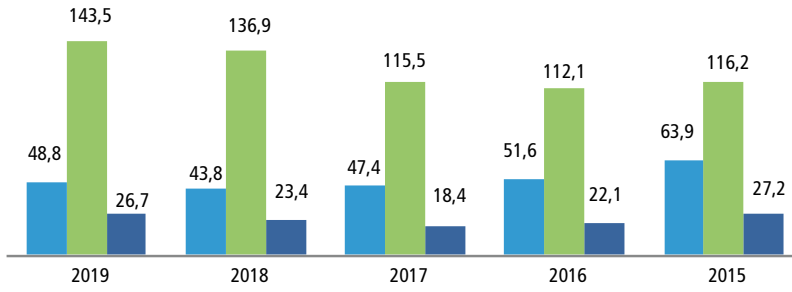
وتقلصت الالتزامات الممنوحة لفائدة مؤسسات الائتمان والهيئات المعتمدة في حكمها بنسبة 14,3% إلى 47,5 مليار. ويشمل هذا التطور انخفاضا في الالتزامات بالضمان بنسبة 16,8% إلى 42,9 مليار، وارتفاعا في الالتزامات بالتمويل بنسبة 18,9% إلى 4,6 مليار درهم.

رسم بياني 39 : تطور الالتزامات المستلمة من طرف البنوك (بملايير الدراهم)



ومن جهة أخرى، تقلصت الالتزامات المستلمة بنسبة 8,3% إلى 82,7 مليار درهم، بفعل تراجع الالتزامات بالضمان بنسبة 8,4% إلى 79,4 مليار درهم والالتزامات بالتمويل بواقع 5,4% إلى 3,3 مليار درهم.

رسم بياني 40: تطور الالتزامات الخاصة بعمليات الصرف والمنتجات المشتقة (بملايير الدراهم)



■ الالتزامات بالعملات الأجنبية على عمليات الصرف الناجزة ■ الالتزامات بالعملات الأجنبية على عمليات الصرف الآجلة ■ الالتزامات الخاصة بالمنتجات المشتقة

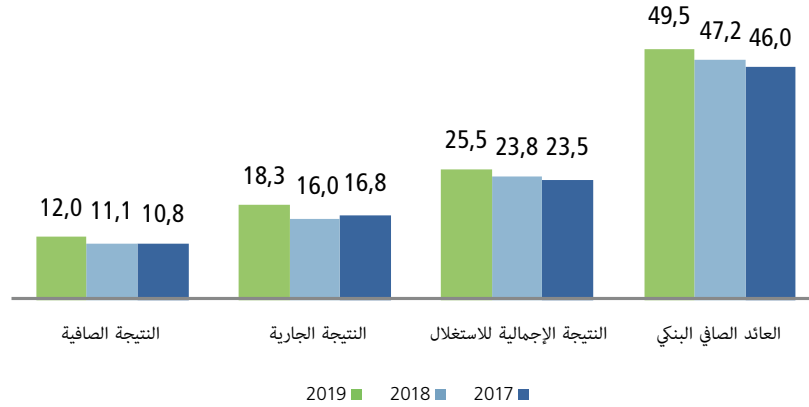
وبعد ارتفاعها بنسبة 28% في السنة الماضية، سجلت الالتزامات على عمليات الصرف الناجزة تزيادا بنسبة 14% إلى 26,7 مليار درهم. ومن جهة أخرى، تزايد حجم عمليات الصرف الآجلة بنسبة 5% من أجل تغطية احتياجات الزبناء من المنتجات المستوردة.

وبعد انخفاض بنسبة 7,6%، سجلت الالتزامات الخاصة بالمنتجات المشتقة، التي تتعلق بعمليات التغطية أو العمليات المنجزة لفائدة الزبناء، ارتفاعا بنسبة 11,3% ليصل مبلغها الجاري الافتراضي إلى حوالي 48,8 مليار درهم. ويعكس هذا التطور بالأساس ارتفاع الالتزامات الخاصة بأدوات سعر الصرف بنسبة 13,3% إلى 24,1 مليار والالتزامات المتعلقة بأدوات أسعار الفائدة بنسبة 66,6% إلى 6,4 مليار درهم.

4 - تعززت مردودية البنوك بفعل نمو العائد الصافي البنكي وانخفاض تكلفة المخاطر

خلال سنة 2019، استفادت مردودية البنوك من حركية الدخل من فئات أخرى غير أسعار الفائدة وانخفاض تكلفة المخاطر.

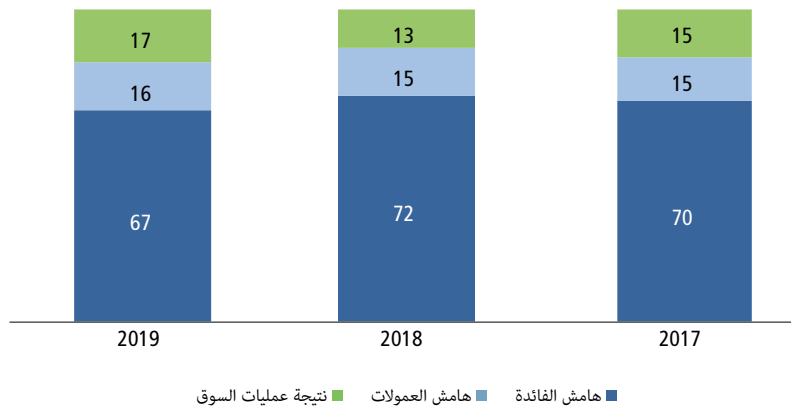
رسم بياني 41: تطور الأرصدة الوسيطة للتدبير الخاصة بالبنوك (بمليار الدراهم)



1.4 تعزز العائد الصافي البنكي بفعل الانتعاش الذي عرفته عمليات السوق

بلغ العائد الصافي البنكي 49,5 مليار درهم، بزيادة قدرها 4,9%، مقابل 2,7% في السنة السابقة. وعرفت مكونات العائد الصافي البنكي تطورات متباينة، حيث إن تباطؤ هامش الفائدة عوضته الحركية التي عرفتها باقي المداخل.

رسم بياني 42: بنية العائد الصافي البنكي (%)



وتراجع هامش الفائدة، الذي بلغت حصته 67% من العائد الصافي البنكي، بنسبة 0,7% إلى 32,4 مليار درهم، مقابل 4,4% سنة 2018. وهكذا، فقد تزايد العائد الصافي لأسعار الفائدة على العمليات المنجزة مع الزبناء، الذي يعتبر المكون الرئيسي لهامش الفائدة، بنسبة 1,6% إلى 32,3 مليار درهم، بفعل تأثير ارتفاع الفوائد المحصلة على القروض بنسبة 1,3% إلى 40,9 مليار واستقرار الفوائد الممنوحة على الودائع في 8,6 مليار درهم.

وتراجع العائد الصافي للفوائد على العمليات المنجزة مع مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها بنسبة 17,4% إلى 1,1 مليار درهم، ارتباطا بارتفاع الفوائد الممنوحة على الاقتراضات بواقع 17,4% إلى 3,4 مليار درهم، لاسيما لدى مؤسسات الائتمان بالمغرب وبالخارج.

وبالرغم من بقاءه في مستوى سلبي، انتقل العائد الصافي لأسعار الفائدة على سندات الدين من رصيد قدره 950 مليون إلى 990 مليون درهم. ويعكس هذا التطور ارتفاع الفوائد المؤداة على سندات الدين الصادرة بنسبة 3,4% إلى 3,6 مليار، إلى جانب ارتفاع الفوائد المحصلة على السندات المملوكة بنسبة 3,4% إلى 2,6 مليار درهم.

وسجل هامش العمولات ارتفاعا بنسبة 6,1% إلى 7,7 مليار بعد تزايد بواقع 5,3% سنة من قبل، مما يعكس نمو العمولات المحصلة بنسبة 6,2%.

وفي هذا الصدد، بلغ مجموع العمولات المحصلة مقابل تقديم الخدمات حوالي 8,2 مليار، مما يمثل ارتفاعا نسبته 5,9% مقابل 7,4%، خاصة بفضل نمو العمولات على وسائل الأداء بنسبة 6,8% إلى 2,9 مليار. ويرتبط هذا الارتفاع بتزايد عدد البطاقات المتداولة بنسبة 7,3% وكذا الأداءات بواسطة هذه البطاقات بواقع 10,4%. واستقرت العمولات على تسيير الحسابات في 1,6 مليار درهم في سياق اتسم بتزايد العروض المتعلقة بحزم المنتوجات. وتزايدت العمولات على خدمات الاستشارة والمواكبة والعمولات على عمليات الصرف، على التوالي، بنسبة 0,7% و 13,7% إلى 83 مليون و 444 مليون درهم، ارتباطا بارتفاع حجم هذه الأنشطة. ومن جهة أخرى، ارتفعت العمولات على السندات بنسبة 7,9% لتصل إلى 120 مليون، وتلك المحصلة على مبيعات منتجات التأمين بنسبة 2% لتبلغ 348 مليون. ومن ناحية أخرى، تراجعت العمولات على الخدمات المتعلقة بالائتمان بنسبة 2,7% إلى 538 مليون وتلك المحصلة على سندات التسيير والإيداع بنسبة 19,8% إلى 343 مليون، ارتباطا بضعف المعاملات في سوق البورصة.

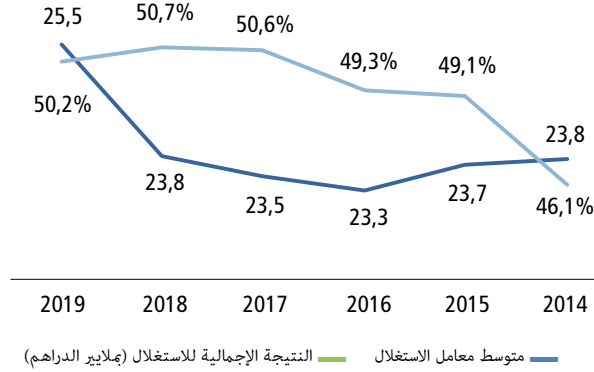
ومن جهة أخرى، شهد عائد عمليات السوق انتعاشا بنسبة 32,2% ليصل إلى 8,4 مليار درهم، بعد تدنيه بنسبة 7,2% خلال سنة 2018. ويشمل هذا التطور بالأساس ارتفاعا قويا لعائد العمليات المنجزة على سندات التداول بنسبة 62,9% إلى 5,6 مليار درهم، نتيجة بالخصوص لانخفاض في أسعار الفائدة على سندات الدين وارتفاع بنسبة 7,4% في عائد عمليات الصرف لتصل إلى 2,9 مليار درهم. وتراجع عائد العمليات المنجزة على سندات التوظيف بحوالي 12% ليصل إلى 224 مليون درهم. أما عائد العمليات على المنتجات المشتقة، فقد تراجع لينتقل من رصيد إيجابي بلغ 7 ملايين إلى رصيد سلبي وصل إلى 261 مليون درهم.

2.4 - تسارعت وتيرة تزايد النتيجة الإجمالية للاستغلال

شهدت التكاليف الإجمالية للاستغلال، التي بلغت 24,8 مليار درهم، نموا بنسبة 3,9% عوض 2,9% في السنة الماضية، ونتج عن ذلك انخفاض في متوسط معامل الاستغلال بمقدار 0,5 نقطة إلى 50,2%.

وحسب الفئات، تزايدت تكاليف المستخدمين، التي تمثل 47,6% من التكاليف الإجمالية للاستغلال، بنسبة 4% إلى 11,8 مليار

درهم، مقابل 2,9% سنة 2018. وتنامت التكاليف الخارجية³ بنسبة 2,6% إلى 9,5 مليار درهم. ومن جانب آخر، ارتفعت مخصصات الاستخماد والمؤن الخاصة بالأصول الثابتة غير المجسدة والمجسدة بنسبة 8,8% إلى 2,5 مليار درهم. رسم بياني 43: تطور النتيجة الإجمالية للاستغلال ومتوسط معامل الاستغلال الخاص بالبنوك



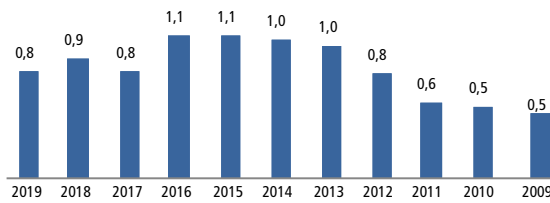
ونتيجة لذلك، ارتفعت النتيجة الإجمالية للاستغلال بنسبة 6,8% إلى 25,5 مليار درهم، مقابل 1,4% سنة 2018.

3.4 - انخفضت تكلفة المخاطر سنة 2019

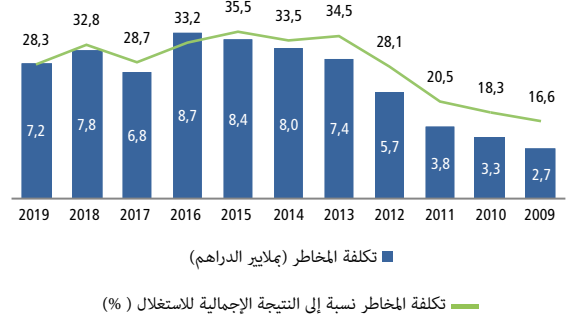
بعد ارتفاع بنسبة 15,9% في سنة 2018، انخفضت تكلفة المخاطر بنسبة 8,1% لتصل إلى 7,2 مليار درهم. وضمن هذا المجموع، بلغت تكلفة المخاطر برسم الديون المعلقة الأداء حوالي 6 مليارات درهم، أي بزيادة بنسبة 7%، فيما تراجعت باقي المخصصات الصافية من استردادات المؤن بواقع 45,3% بعد ارتفاعها بنسبة 39% في السنة الماضية، ارتباطا بتنامي المؤن الخاصة بالديون الحساسة والأصول العقارية المكتسبة عن طريق الوفاء بمقابل.

وكنسبة إلى النتيجة الإجمالية للاستغلال، مثلت تكلفة المخاطر 28,3%، مقابل 32,8% سنة من قبل. وكنسبة من المبلغ الجاري للقروض، شكلت نسبة 0,8% عوض 0,9%.

رسم بياني 45: تكلفة مخاطر البنوك نسبة إلى القروض (%)



رسم بياني 44: تكلفة مخاطر البنوك نسبة إلى النتيجة الإجمالية للاستغلال

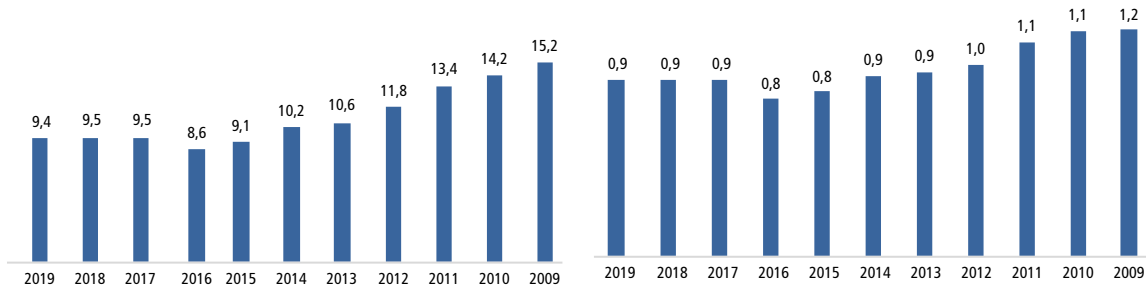


3 تتألف التكاليف الخارجية بالخصوص من مصاريف الصيانة والإصلاح، وتعويزات وأتعاب الوسطاء، والنقل والتنقل، ومصاريف الإشراف.

ونتيجة لذلك، ارتفعت النتيجة الجارية بنسبة 14% إلى 18,3 مليار درهم، بعد انخفاض بنسبة 4,4% في سنة 2018. وتقلصت النتيجة غير الجارية بدورها، حيث انتقلت من رصيد إيجابي قدره 186 مليون إلى رصيد سلبي قدره 673 مليون درهم، بفعل المساهمة برسم التماسك الاجتماعي التي اعتمدت في سنة 2019.

وفي المجمل، بلغت النتيجة الصافية للبنوك 12 مليار درهم، أي بارتفاع بنسبة 8% مقابل 2,9% سنة 2018. وظل عائد الأصول (ROA) مستقرا في نسبة 0,9% بينما انخفض عائد الأموال الذاتية (ROE) بمقدار 0,1 نقطة إلى 9,4%. مما يعكس ارتفاع الأموال الذاتية بشكل فاق ارتفاع النتائج.

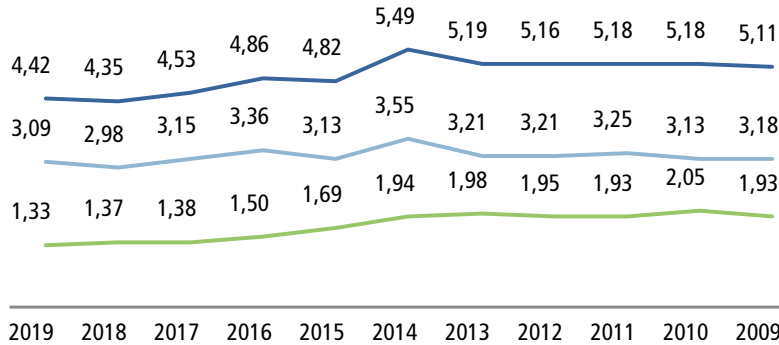
رسم بياني 46 : تطور عائد أصول البنوك (ROA) (%)
رسم بياني 47 : تطور عائد الأموال الذاتية للبنوك (ROE) (%)



4.4 - تقلص جديد في هامش الفائدة الخاص بالعمليات المنجزة مع الزبناء

تزايد الهامش الإجمالي للوساطة الخاص بالبنوك بمقدار 11 نقطة أساس إلى 3,09% نتيجة ارتفاع متوسط نسبة مردودية الاستخدامات بواقع 7 نقط أساس إلى 42,4% بالموازاة مع انخفاض متوسط كلفة الموارد بمقدار 4 نقط أساس إلى 1,33%.

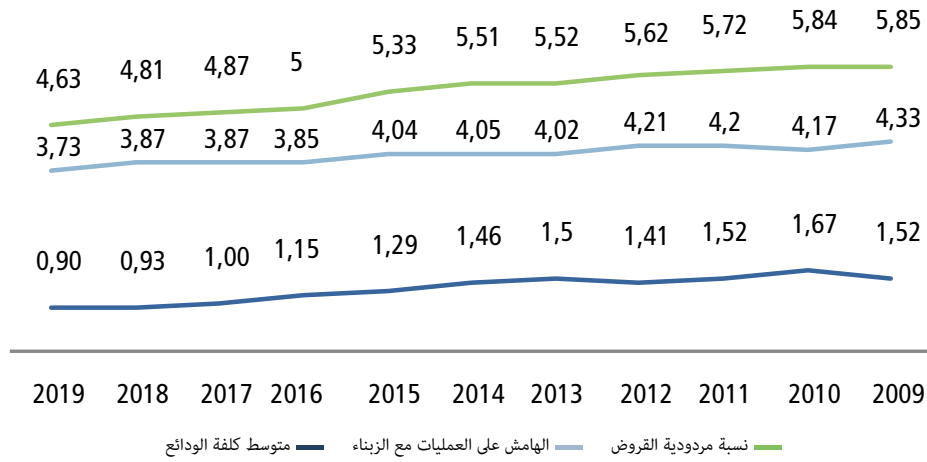
رسم بياني 48 : تطور الهامش الإجمالي للوساطة الخاص بالبنوك (%)



نسبة مردودية الاستخدامات — الهامش الإجمالي للوساطة — متوسط كلفة الموارد

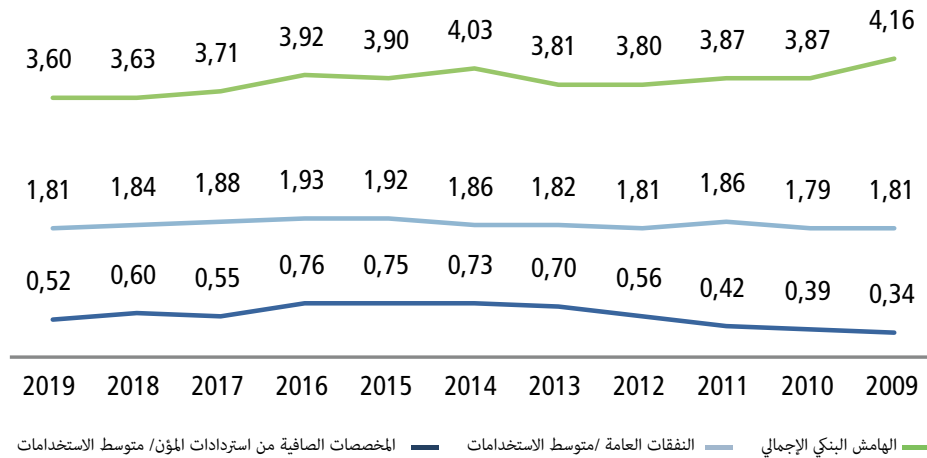
وفي ما يتعلق بهامش العمليات المنجزة مع الزبناء تحديدا، فقد انخفض بمقدار 14 نقطة أساس ليصل إلى 3,73% بفعل تأثير انخفاض كل من متوسط نسبة مردودية القروض بمقدار 18 نقطة أساس إلى 4,63% وتراجع أدنى في متوسط تكلفة الودائع بواقع 3 نقط أساس إلى 0,90%.

رسم بياني 49: تطور هامش البنوك المتعلق بالعمليات مع الزبناء (%)



وتراجع الهامش البنكي الإجمالي، الذي يقاس بنسبة العائد الصافي البنكي إلى متوسط الاستخدامات، بمقدار 3 نقط مئوية إلى 60,3%. وقد امتصته كل من النفقات العامة بنسبة 81,1% مقابل 84,1% سنة 2018 وتكلفة المخاطر بنسبة 52,0% عوض 60,0%.

رسم بياني 50 : تطور الهامش البنكي الإجمالي والنفقات العامة وتكلفة المخاطر (%)



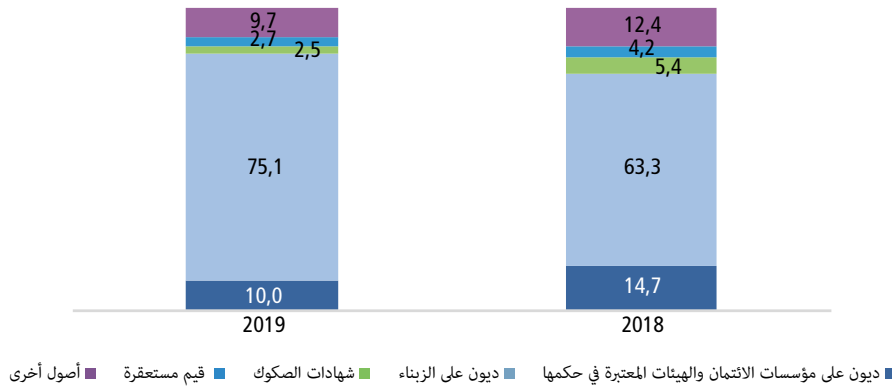
II - نشاط البنوك والنوافذ التشاركية ومردوديتها

في نهاية سنة 2019، سجلت البنوك والنوافذ التشاركية حصيداً إجمالية بلغت 12,2 مليار درهم مقابل 7,1 مليار درهم في السنة السابقة⁴. ويعكس هذا التطور بالخصوص ارتفاع تمويلات المرابحة الخاصة بالزبناء التي تضاعف مبلغها الجاري إلى 6,5 مليار بالمقارنة مع السنة الماضية، دون احتساب الهوامش المقيدة مسبقاً⁵.

1 - تضاعف المبلغ الجاري للتمويلات التشاركية «مرابحة»

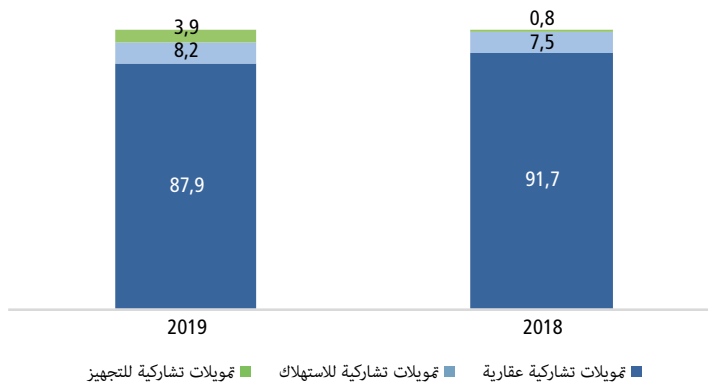
هيمنت تمويلات المرابحة على استخدامات البنوك التشاركية بنسبة 75,1% مقابل 63,3% في السنة الماضية. وعلى العكس من ذلك، مثلت الديون على مؤسسات الائتمان والهيئات المعتمدة في حكمها، التي يتشكل 80% منها من حسابات التسوية المركزية لدى بنك المغرب، نسبة 10% مقابل 14,7% سنة 2018.

رسم بياني 51: بنية أصول البنوك والنوافذ التشاركية (%)



لا يزال تمويل المرابحة العقاري مهيمناً على محفظة التمويل بنسبة تناهز 88%.

رسم بياني 52: تطور بنية محفظة تمويلات المرابحة (%)



⁴ رقم تمّت مراجعته ويخص سنة 2018.

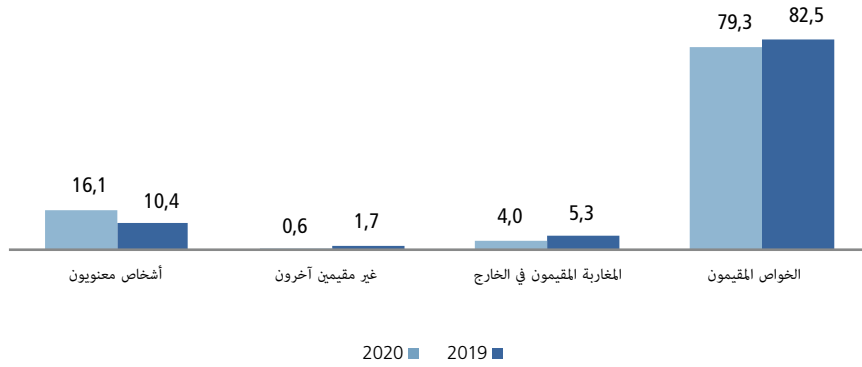
⁵ عند بيع عقار موضوع المرابحة، تقوم المؤسسة بتحويل هامش الربح المحقق على مستوى حسابات التسوية، بحيث يتم توزيعه على أساس التناسب الزمني، حيث تقوم المؤسسة، عند إقفال كل فترة محاسبية، بتقييد الحصة من الهامش المتعلق بالفترة المذكورة في خانة العائدات.

وتواصل انخفاض رصيد السلع المشتراة في إطار عمليات المرابحة⁶ ليصل إلى 5% من مجموع المبلغ الجاري خلال سنة 2019، مقابل 10% في سنة 2018 و 177% في سنة 2017، مما يعكس دينامية تحويل المخزون إلى تمويلات.

2- تتم إعادة تمويل المؤسسات البنكية التشاركية من خلال الودائع والموارد المحصلة من الشركات الأم والأموال الذاتية

في سنة 2019، حصل القطاع البنكي التشاركي 2,6 مليار درهم من الودائع تحت الطلب، مما يمثل نسبة نمو تبلغ 65% مقارنة بنهاية 2018. وظلت حصة الودائع تحت الطلب من مجموع الحصيلة مستقرة تقريباً في نسبة 21%. وتعود ملكية هذه الودائع بشكل رئيسي إلى الأفراد المقيمين بنسبة بلغت 79,3%، مع تسجيل انخفاض بمقدار 3,2 نقطة مئوية مقارنة بالسنة الماضية، لصالح المقاولات التي زادت حصتها بمقدار 5,7 نقطة، لتمثل 16,1% من المجموع.

رسم بياني 53: تطور توزيع الودائع تحت الطلب الخاصة بالبنوك والنوافذ التشاركية حسب الوحدات الاقتصادية (%)



وتميزت سنة 2019 بإطلاق ودائع الاستثمار، وهو منتج جديد خاص بالتوظيف يمثل لمبادئ التمويل التشاركي. وقد تم تحصيل ما يناهز 363 مليون درهم من ودائع الاستثمار بعد إطلاقها بشكل تدريجي في النصف الثاني من السنة. ويتوقع أن يسمح استحداث هذه الودائع للقطاع البنكي التشاركي بتنويع موارد هذه القطاع بشكل أكبر.

6 يتعلق الأمر برصيد السلع المشتراة من طرف المؤسسات التشاركية والموجهة لإعادة بيعها في إطار عقود المرابحة.

إطار رقم 1: ودائع الاستثمار

تخضع ودائع الاستثمار لأحكام الباب الثالث من القانون رقم 12-103 المتعلق بمؤسسات الائتمان والهيئات المعتمدة في حكمها ومنشور والي بنك المغرب رقم 17/و/2 المتعلق بشروط وطرق تحصيل ودائع الاستثمار وتوظيفها.

ووفقاً للأحكام القانونية والتنظيمية المعمول بها، يتم توظيف ودائع الاستثمار لأجل في الأنشطة المطابقة، والمحددة في شكل "محافظة الاستثمار". ويتم تقسيم الأرباح المحققة بين أصحاب ودائع الاستثمار وإحدى المؤسسات بصفتها مسيراً (وكيلاً / مضارباً) أو مستثمراً (مشاركاً)، وفقاً لقاعدة التوزيع المحددة في العقد.

ولا يمكن تحديد مردودية ودائع الاستثمار مسبقاً. ففي حال حدوث خسارة، يتم إدراجها في رأس المال المستثمر، على أساس تناسبي، باستثناء حالات الغش أو الإهمال أو سوء التدبير أو عدم امتثال المؤسسة لبنود التعاقد. ومع ذلك، ينص القانون على إمكانية تغطية مخاطر هذه الخسارة عن طريق الاحتياطيات المكونة من الأرباح المحققة خلال فترات الاستثمار السابقة.

والمنتج الذي بدأ تسويقه اعتباراً من يونيو 2019 هو "وديعة الاستثمار غير المقيدة لأجل"، التي تخضع لعقد نموذجي اعتمده المجلس الأعلى للعلماء في 9 مارس 2019.

وبالإضافة إلى الودائع، يتعين على البنوك والنوافذ التشاركية إعادة التمويل من خلال الأموال الذاتية الخاصة بها والموارد التي يتم تحصيلها من الشركات الأم.

وارتفعت الرساميل الذاتية المحاسبية للبنوك والنوافذ التشاركية، دون احتساب نتيجة السنة المالية، بنسبة 2% مقارنة بالسنة الماضية، لتصل إلى 2,3 مليار درهم، أي 18,7% من مجموع الموارد. وبلغ إجمالي الزيادات في رساميل ومخصصات البنوك والنوافذ التشاركية 345 مليون درهم في سنة 2019، بزيادة إجمالية قدرها 13% مقارنة بسنة 2018.

وارتفعت إعادة التمويل لدى الشركات الأم عن طريق الوكالة بالاستثمار⁷ بنسبة 92% في غضون سنة واحدة لتصل إلى 2,4 مليار درهم. ومثلت بذلك 24,6% من الحصيلة الإجمالية للبنوك التشاركية⁸ بزيادة قدرها 4,3 نقطة مئوية مقارنة بسنة 2018.

أما بخصوص النوافذ التشاركية، فقد تمت إعادة تمويلها عن طريق تسبيقات للسيولة بدون فوائد من البنوك التي تأويها. وفي نهاية سنة 2019، بلغت هذه التسبيقات 610 مليون درهم، أي بمقدار 26,4% من موارد النوافذ التشاركية.

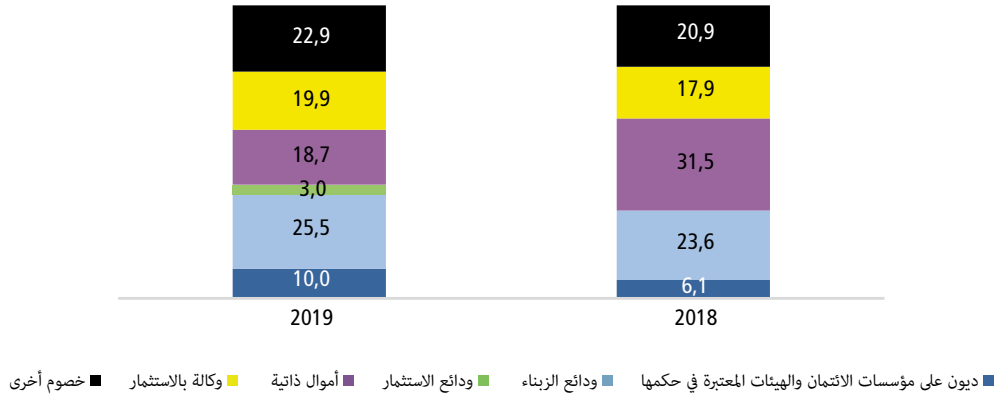
كما تستفيد البنوك التشاركية أيضاً من إعادة التمويل في شكل ودائع تحت الطلب داخل المجموعة، بمبلغ جارٍ قدره 532 مليون درهم، أي بمقدار 5,4% من مواردها.

وأدت هذه التطورات إلى تغيير في بنية خصوم البنوك والنوافذ التشاركية.

⁷ عقد يقوم بموجبه مؤجر المال بتوفير أموال «للوكيل» (مسير / وكيل) بهدف استثمارها في نشاط يتوافق مع الشريعة الإسلامية. ولا يمكن أن يؤدي هذا العقد إلى تحصيل فوائد. ولا يمكن ضمان لا الرأسمال المستثمر ولا مكافآت المستثمر. وتعاد الأرباح المحققة إلى المستثمر بعد خصم أجر الوكيل مقابل توليه التسيير. وفي حالة وقوع خسائر، فإن المستثمر يتحملها، إلا في حالات الغش أو الإهمال على وجه الخصوص.

⁸ باستثناء النوافذ التشاركية

رسم بياني 54: بنية خصوم البنوك والنوافذ التشاركية (%)



تتبعس الزيادة في التسبيقات الممنوحة للنوافذ التشاركية والودائع تحت الطلب داخل مجموعة البنوك التشاركية من خلال ارتفاع حصة الديون تجاه مؤسسات الائتمان والهيئات المعتمدة في حكمها ضمن الحصيلة الإجمالية إلى 10% مقابل 6,1 % سنة من قبل. وبالإضافة إلى ذلك، فارتفاع باقي الخصوم، التي تشكل بنسبة 80,4% من هوامش مقيدة مسبقا، يعكس بشكل رئيسي تطور نشاط تمويل المرابحة.

3 - تعكس مردودية البنوك والنوافذ التشاركية أهمية تكاليف الاستثمار وانطلاق نشاطها

اختتمت المؤسسات البنكية التشاركية سنتها المالية الثانية منذ انطلاقتها بتحقيق إنجازات تجارية متزايدة. فقد ارتفع عائدها الصافي البنكي بثلاثة أضعاف مقارنة بسنة 2018، ليصل إلى 202 مليون درهم.

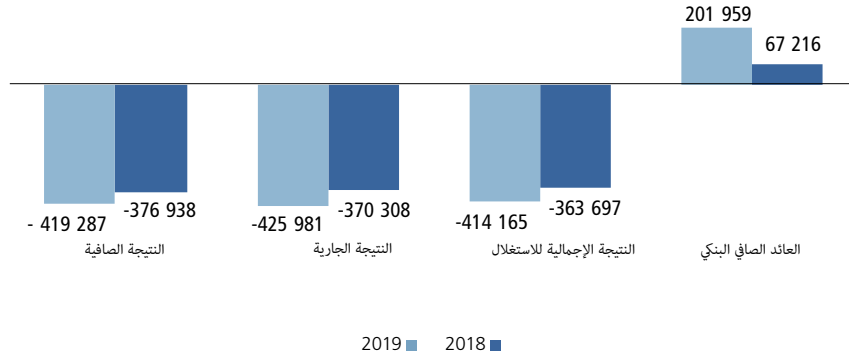
وارتفع هامش الفائدة المحقق على المرابحة، الذي يعتبر المكون الأساسي للعائد الصافي البنكي الذي تم تعديله⁹ حيث يمثل حصة 85% منه. وتضاعف هامش العمولات خمس مرات ليصل إلى 31 مليون درهم، أي 11% من العائد الصافي البنكي الذي تم تعديله.

ومن جهة أخرى، وصلت نتيجة عمليات السوق إلى 6 ملايين درهم. وتشمل المداخيل على العمليات على سندات التوظيف بنسبة 52%، ومن العمليات على سندات التداول بنسبة 27%، ومن عمليات الصرف بنسبة 21%.

وعلى الرغم من الزيادة التي عرفها العائد الصافي البنكي، إلا أن النتيجة الصافية للقطاع انتقلت، رغم أنها بقيت سلبية، من خسارة قدرها 377 مليون سنة 2018 إلى 419 مليون درهم سنة 2019.

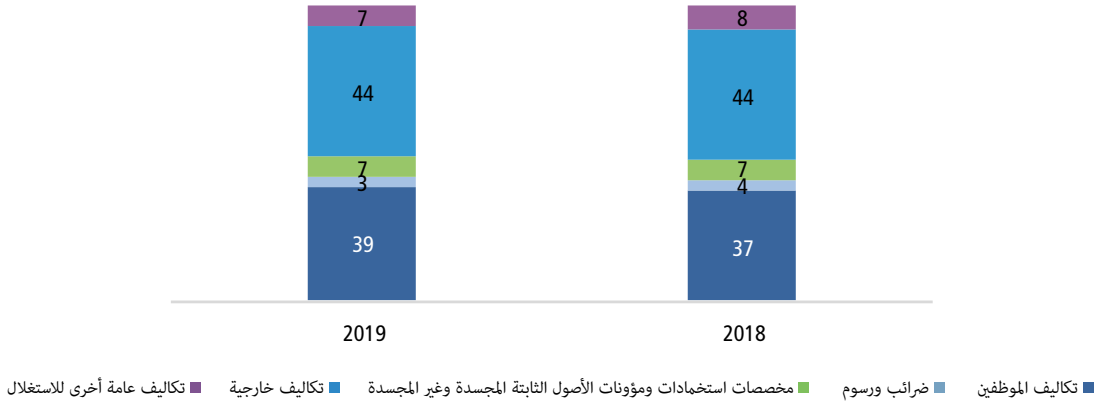
⁹ يتم احتساب العائد الصافي البنكي الذي تم تعديله دون احتساب الأجر المدفوعة للموكلين بموجب عقود الوكالة بالاستثمار ومالكي ودائع الاستثمار. وبلغ هذا العائد المعدل 277 مليون درهم في نهاية سنة 2019.

رسم بياني 55: تطور الأرصدة الوسيطة للتدبير (بآلاف الدراهم)



ويعزى هذا التطور بشكل رئيسي إلى زيادة التكاليف العامة للاستغلال بنسبة 37% لتصل إلى 611 مليون درهم، مما يعكس تكلفة الاستثمارات الناجمة عن انطلاق النشاط وتطوره. وبذلك، بلغ معامل الاستغلال مستوى مرتفعا وصل إلى 303%. وتزايدت التكاليف الخارجية، التي تمثل 44% من مجموع التكاليف العامة للاستغلال، بنسبة 38% لتصل إلى 271 مليون درهم. وارتفعت تكاليف الموظفين، التي تشكل 39% من هذه التكاليف، بنسبة 46% لتبلغ 239 مليون درهم.

رسم بياني 56: بنية التكاليف العامة للاستغلال (%)



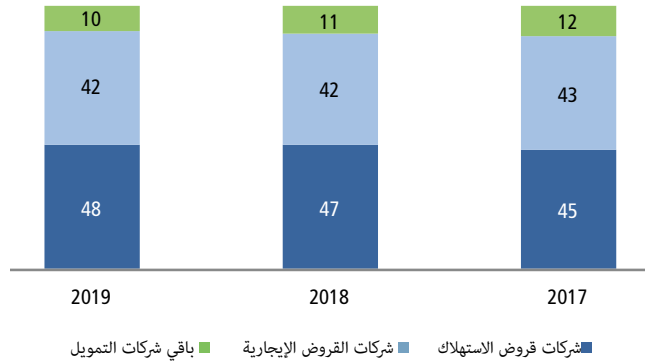
وارتفعت النتيجة الإجمالية للاستغلال، مع تسجيل عجز، بنسبة 14% لتصل إلى 414 مليون درهم في سنة 2019. ومن جهة أخرى، انخفضت تكلفة المخاطر من 7 ملايين إلى 4 ملايين درهم من سنة إلى أخرى. وتقلص الهامش البنكي الإجمالي، الذي يقاس بنسبة العائد الصافي البنكي إلى الاستخدامات، بمقدار 71 نقطة أساس ليصل إلى 66,1%. وقد امتصته التكاليف العامة للاستغلال التي تمثل 5% من الاستخدامات.

III - نشاط شركات التمويل ومردوديتها

1 - تزايدت القروض الممنوحة من طرف شركات التمويل على العموم بنفس وتيرة سنة 2018

في نهاية سنة 2019، ارتفع مجموع أصول شركات التمويل بنسبة 4,6% ليصل إلى 122,5 مليار درهم، مقابل 4,9% في السنة الماضية. وارتفعت القروض الممنوحة للزبناء، التي تشكل أكثر من 90% من الاستخدامات، بنسبة 5,5% مقابل 5,8%.

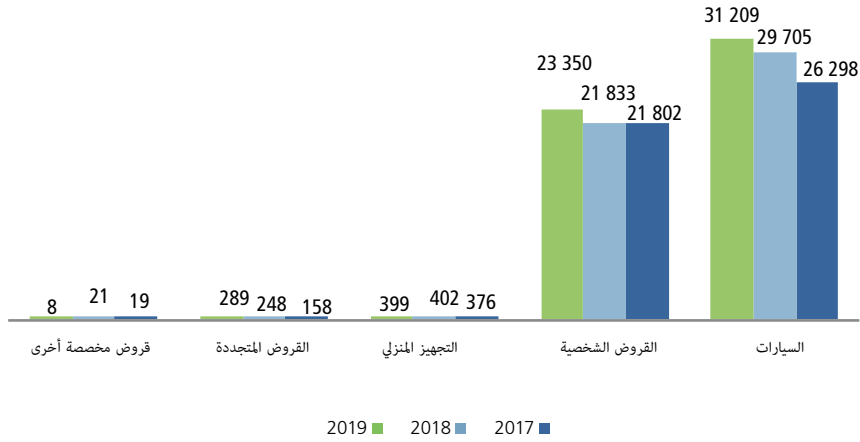
رسم بياني 57: حصة مختلف فئات شركات التمويل في مجموع أصول القطاع (%)



ومن حيث مجموع الحصيلة، تعززت حصة شركات قروض الاستهلاك بنقطة واحدة لتصل إلى 48%، على حساب باقي شركات التمويل، فيما استقرت حصة شركات القروض الإيجارية في نسبة 42%.

وسجل نشاط شركات قروض الاستهلاك، الذي يقاس بمجموع الحصيلة، ارتفاعا بنسبة 6,2% مقابل 9,6%، ليصل إلى 58,6 مليار درهم، وبلغ جاري القروض، التي تمثل 91% من الاستخدامات، 57,5 مليار درهم في نهاية سنة 2019، أي بارتفاع بنسبة 7,4% عوض 8% في السنة الماضية. وتغطي هذه الزيادة تسارعا في قروض الاستهلاك بحوالي 9,3% إلى 38,2 مليار مقابل 4,2%. ومن جهة أخرى، تباطأت عمليات الكراء مع خيار الشراء بنسبة 3,5% إلى 19 مليار، مقابل 16% سنة من قبل.

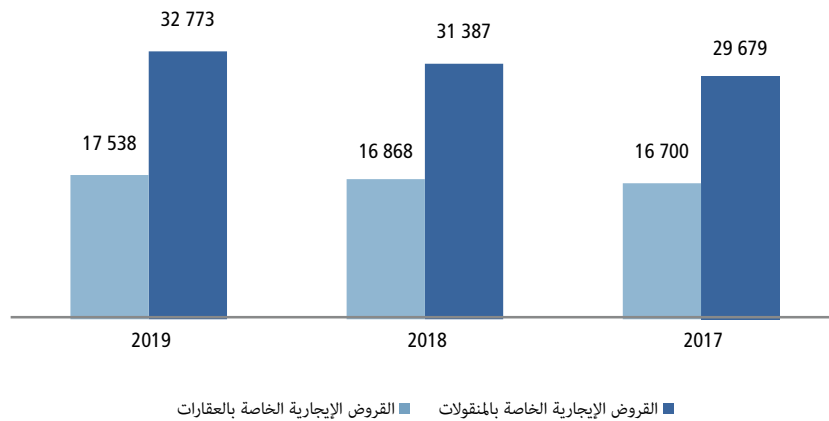
رسم بياني 58: تطور المبلغ الجاري لقروض الاستهلاك حسب نوع القرض ¹⁰ (بملايين الدراهم)



وتعززت القروض الشخصية، التي تمثل 42% من قروض الاستهلاك، بحوالي 7% لتصل إلى أكثر من 23 مليار درهم، بعد أن كانت شبه مستقرة في السنة الماضية. أما القروض المخصصة لتمويل شراء السيارات، والتي تبلغ حصتها 57%، فقد تزايدت بنسبة 5,1% عوض 13%.

وراکمت شركات القروض الإيجارية، في متم سنة 2019، مجموع أصول يقارب 52 مليار درهم، أي بزيادة قدرها 4,6% مقابل 3,8% في نهاية 2018. وبذلك تزايد إجمالي مبلغها الجاري بنسبة 4,3% تقريبا، وهي نفس وتيرة السنة الماضية، ليصل إلى حوالي 54 مليار درهم.

رسم بياني 59: تطور المبلغ الجاري لعمليات القرض الإيجاري للمنقولات والعقارات (بملايين الدراهم)

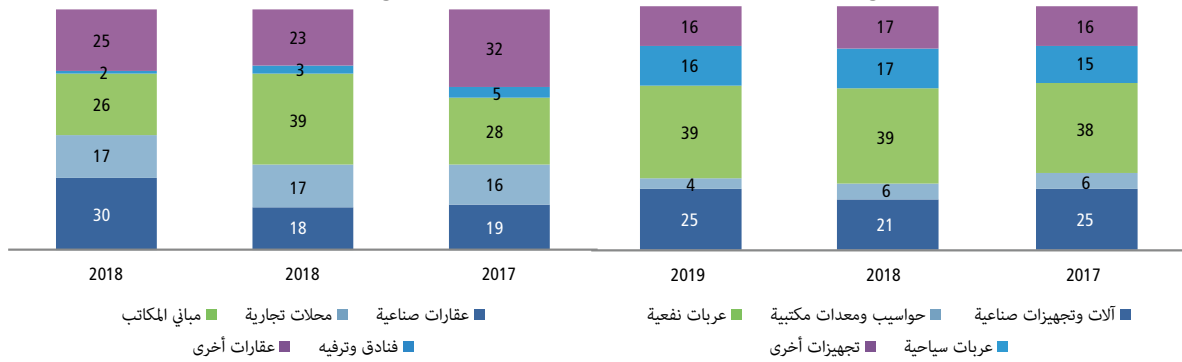


10 معطيات الجمعية المهنية لشركات التمويل.

وسجل المبلغ الجاري لعمليات القرض الإيجاري الخاص بالمنقولات، التي تمثل 65% من المجموع، ارتفاعا بنسبة 4,4% لتصل إلى 32,8 مليار، مقابل 5,8% في نهاية سنة 2018. وتزايد المبلغ الجاري لعمليات القرض الإيجاري الخاص بالعقار بواقع 4% ليصل إلى حوالي 17,5 مليار، مقابل 1% سنة من قبل.

وفي نهاية سنة 2019، ارتفع إنتاج القرض الإيجاري بنسبة 5,8% ليصل إلى 16,7 مليار¹¹، منها 78% تتعلق بالقرض الإيجاري الخاص بالمنقولات. وشمل هذا التطور بشكل خاص تمويل الآلات والمعدات الصناعية (20%). وانخفض تمويل الحواسيب والمعدات المكتبية والبناء والأشغال العمومية بنسبة 34,5% و 10,7%، على التوالي.

رسم بياني 60: توزيع إنتاج القروض الإيجارية الخاصة رسم بياني 61: توزيع إنتاج القروض الإيجارية العقارية
بالمنقولات حسب نوع التجهيزات (%) حسب نوع المستعقرات الممولة (%)

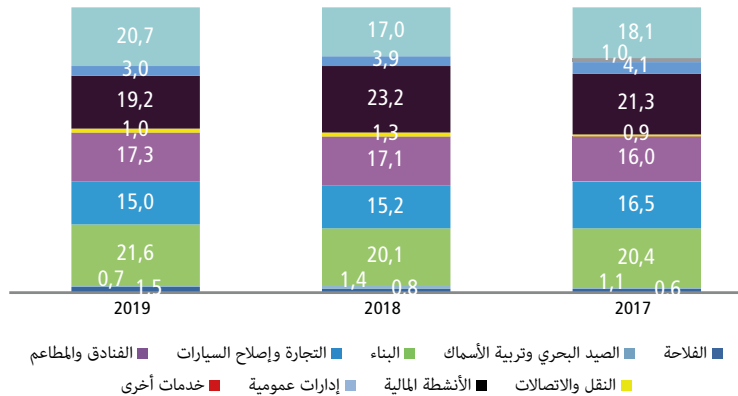


وارتفع تمويل القطاع الصناعي، الذي يستفيد من حصة تبلغ 22% من إنتاج القرض الإيجاري، بنحو 10% إلى 2,8 مليار درهم، مما يعكس زيادة تمويل قطاع الصناعات المعدنية والميكانيكية والكهربائية والإلكترونية¹² بنسبة 52% ليصل إلى 431 مليون درهم، وقطاع إنتاج وتوزيع الكهرباء والغاز والماء بنسبة 28% ليصل إلى أكثر من 169 مليون درهم، وقطاع صناعة النسيج والملابس والجلد بنسبة 25,2% ليصل إلى 240,6 مليون، والصناعات الكيماوية وشبه الكيماوية بنسبة 21% ليصل إلى 317,7 مليون والصناعات الغذائية بنسبة 6,8% ليصل إلى 647 مليون. وسجل قطاع الصناعات الاستخراجية انخفاضا بنسبة 12,3% ليصل إلى 214,6 مليون.

أما قطاع النقل والاتصالات، الذي انخفض تمويله بنسبة 15,5% ليصل إلى 2,5 مليار، فقد تراجعت حصته بمقدار 4 نقاط لتصل إلى 19% لفائدة قطاع الصناعة والخدمات الأخرى.

11 معطيات الجمعية المهنية لشركات التمويل.
IMMEE 12

رسم بياني 62: توزيع إنتاج القروض الإيجارية الخاصة بالمنقولات حسب قطاع النشاط (%)



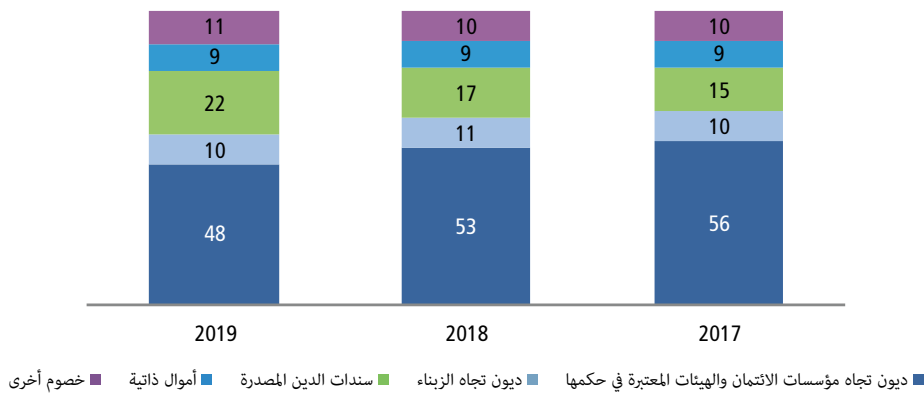
وتعزز إنتاج القرض الإيجاري العقاري بحوالي 20% ليصل إلى 3,7 مليار مقابل 8,1% في نهاية سنة 2018، وشمل هذا النمو بالأساس تمويل العقارات الصناعية بنسبة 102% متبوعة بعقارات مختلفة بنسبة 34,4% والمحلات التجارية بنسبة 16,8%.

2 - تزايد لجوء شركات التمويل إلى سوق الدين الخاص

واصلت شركات التمويل تعزيز لجوئها إلى سوق الدين الخارجي، وارتفع المبلغ الجاري لإصدارات سندات شركات التمويل سنة 2019 بنسبة 33,2% ليقف فوق 26 مليار درهم، بعد 14,3% سنة 2018 على حساب الديون تجاه مؤسسات الائتمان والديون تجاه الزبناء التي انخفضت، على التوالي، بواقع 4,9% و1,1%. أما الأموال الذاتية، فقد تزايدت بنسبة 3,1% لتصل إلى 11,2 مليار درهم، مقابل 5,4% سنة من قبل.

ونتيجة لذلك، سجلت حصة الديون البنكية ضمن الموارد انخفاضا بمقدار 5 نقط لتصل إلى 48%، وتقلصت حصة الديون تجاه الزبناء بنقطة واحدة لتصل إلى 10%، لصالح سندات الدين المصدرة التي تزايدت حصتها لتبلغ 22%.

رسم بياني 63 : تطور بنية موارد شركات التمويل (%)



وأصدرت شركات قروض الاستهلاك 61% من سندات شركات التمويل، مقابل 39% بالنسبة لشركات القروض الإيجارية. وتم الاكتتاب في هذه السندات من قبل مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة في حدود 77%، متبوعة بمؤسسات الائتمان والهيئات المعتمدة في حكمها (21%) والخواص (2,7%).

وعرفت الديون البنكية لشركات قروض الاستهلاك انخفاضا بنسبة 5,1% لتصل إلى 18 مليار درهم، بعد استقرارها خلال سنة 2018، حيث تقلصت حصتها ضمن الموارد بمقدار 4 نقط إلى 31%.

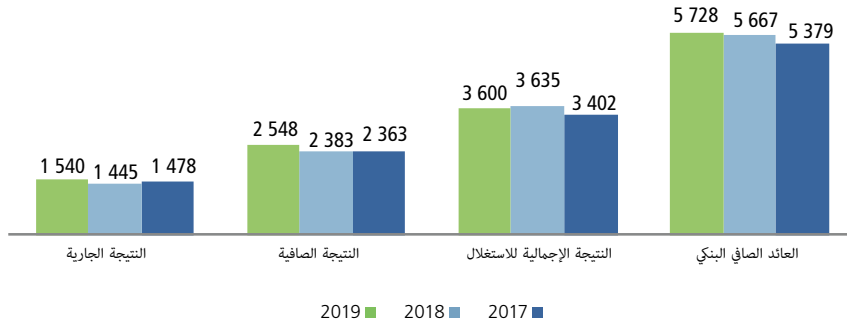
كما تقلصت الديون تجاه الزبناء، التي تبلغ حصتها 17%، بنسبة 3,7% إلى حوالي 10 ملايين. وبخصوص المبلغ الجاري لسندات الدين الصادرة، الذي تملكه خمس شركات لقروض الاستهلاك، فقد تعزز بنسبة 25,7% ليصل إلى 16,8 مليار درهم. وقد ارتفعت حصة هذه السندات بمقدار 5 نقط لتبلغ 29%. أما الأموال الذاتية، التي تمثل 11% من الموارد، فقد تزايدت بواقع 2,1% إلى 6,3 مليار درهم مقابل 4,2% في السنة السابقة.

وبخصوص الديون البنكية لشركات القرض الإيجاري، التي تمثل 66% من الموارد، فقد تراجع بنسبة 4,5% لتصل إلى 34,5 مليار درهم، مقابل ارتفاع بنسبة 2,8% سنة من قبل. وتزايد المبلغ الجاري لسندات الدين الصادرة بحوالي 53,2% عوض 3,8% ليصل إلى أكثر من 9 ملايين درهم، لترتفع حصتها بواقع 5,5 نقطة إلى 17,4% وبقيت حصة الأموال الذاتية المحاسبية مستقرة بالمقارنة مع سنة 2018، أي 7%. وارتفعت بنسبة 6,3% لتصل إلى 3,6 مليار درهم.

3 - تعززت نتيجة شركات قروض الاستهلاك في حين تراجعت تلك الخاصة بالشركات الإيجارية

بعد تراجعها بنسبة 2,3% سنة 2018، ارتفعت النتيجة الصافية لشركات التمويل بنسبة 6,6% إلى 1,5 مليار درهم نهاية 2019. ويشمل هذا التطور تراجع النتيجة التراكمية لشركات القرض الإيجاري وتحسنها لدى باقي فئات شركات التمويل.

رسم بياني: 64 تطور الأرصدة الوسيطة للتدبير الخاصة بشركات التمويل (بملايين الدراهم)

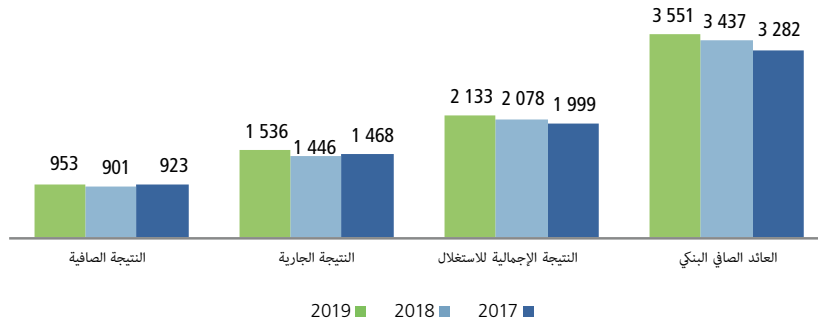


وحققت شركات التمويل بشكل إجمالي عائدا صافيا بنكيا قدره 5,7 مليار درهم، مما يمثل نموا بنسبة 1,1% مقابل 5,4% سنة 2018. ويعكس هذا التباطؤ ارتفاع هامش العمولات بحوالي 9%، وهامش الفوائد بنسبة 5,3%، وانخفاض نتيجة عمليات القرض الإيجاري بدورها بنسبة 5,8% لتصل إلى 3,3 مليار، بعد ارتفاع بنسبة 5,2% في السنة الماضية.

وارتفعت التكاليف الإجمالية للاستغلال الخاصة بشركات التمويل بنسبة 4,8% لتصل إلى 2,2 مليار درهم، مقابل 3% في السنة المنصرمة، مما يعني ارتفاع متوسط معامل الاستغلال بمقدار نقطة واحدة ليصل إلى 38%. ووصلت النتيجة الإجمالية للاستغلال الخاصة بهذه الشركات إلى 3,6 مليار، متراجعة بنسبة 1% مقابل ارتفاع بنسبة 6,8% سنة 2018. وقد امتصت بذلك 29,2% من تكلفة المخاطر، عوض 34%.

وارتفع متوسط عائد أصول شركات التمويل بمقدار 0,1 نقطة ليصل إلى 1,3%، وتحسن متوسط عائد الأموال الذاتية بواقع 4 نقط ليلغ 13,7%.

رسم بياني 65: تطور الأرصدة الوسيطة للتدبير الخاصة بشركات قروض الاستهلاك (بملايين الدراهم)



وحسب الفئة، حققت شركات قروض الاستهلاك عائدا صافيا بنكيا بلغ حوالي 3,6 مليار درهم، وهو ما يمثل ارتفاعا بنسبة 3,3% مقابل 4,7% سنة 2018، نتيجة ارتفاع هامش الفائدة بنسبة 2,3% وهامش العمولات بنسبة 7,6%. ومن جهتها، عرفت نتيجة عمليات القرض الإيجاري انكماشاً بواقع 19,5% مقابل ارتفاع بنسبة 0,6% سنة 2018، ارتباطاً بالخصوص بانخفاض الإيجارات الأولى المزيدة¹³.

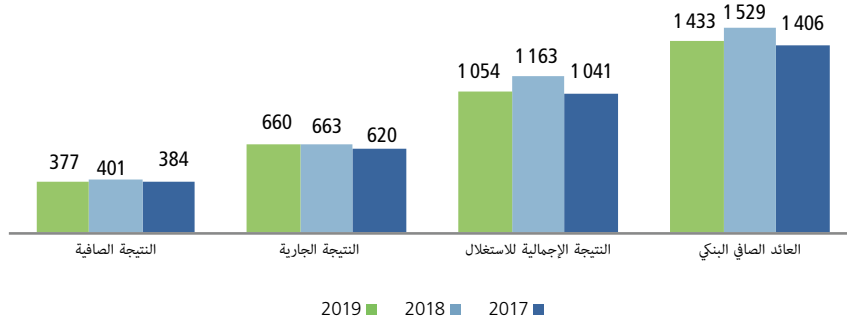
وارتفعت التكاليف الإجمالية للاستغلال الخاصة بهذه الشركات بنسبة 4,1% مقابل 6%، لتصل إلى 1,5 مليار درهم، مما أسفر عن متوسط معامل استغلال قدره 41% وهي نفس النسبة المسجلة في السنة المنصرمة. ونتيجة لذلك، تزايدت النتيجة الإجمالية للاستغلال بحوالي 2,6% لتصل إلى 2,1 مليار، بدلا من 4% في السنة الماضية.

وارتفعت الديون المعلقة الأداء بنسبة 5,3% مقابل 11% في السنة الماضية، أي بانخفاض في تكلفة المخاطر بنسبة 6%، إلى أكثر من 597 مليون درهم، بعد زيادة قاربت 20% في السنة الماضية، ومثلت ما يقرب من 28% من النتيجة الإجمالية للاستغلال مقابل 30% في سنة 2018.

¹³ تتكون الزيادة الأولى في الإيجار من تسويق على شكل إيجار يدفعه الزبون لشركة التمويل، مما يسمح بتخفيض المبلغ الذي سيتم تمويله. بالنسبة للمستأجر، تسمح الزيادة الأولى في الإيجار بتخفيض مستوى الإيجارات المستقبلية وبالنسبة للمؤجر، فإنها تقلل من حجم المخاطر التي يتحملها في تمويل العقار.

وبناء عليه، ارتفعت النتيجة الجارية بنسبة 6,2% مقابل انخفاض بواقع 2% لتصل إلى 1,5 مليار. أما النتيجة غير الجارية، فرغم بقائها سلبية، فقد انتقلت من 32,2 إلى 28,7 مليون درهم، ارتباطا بتكاليف ناجمة عن عمليات التقويم الضريبي. وبالنظر إلى هذه التطورات، بلغت النتيجة الصافية التي حققتها شركات قروض الاستهلاك 953 مليون درهم، أي بارتفاع بنسبة 5,8% بعد انخفاض بواقع 2,4% في السنة الماضية. وهذا ما أدى إلى بلوغ متوسط عائد الأصول 1,6%، دون تسجيل أي تغيير بالمقارنة مع سنة 2018، ومتوسط عائد الأموال الذاتية 15,7% عوض 14,7% سنة 2017.

رسم بياني 66 : تطور الأرصدة الوسيطة للتدبير الخاصة بشركات القرض الإيجاري (بملايين الدراهم)



وحققت شركات القرض الإيجاري عائدا صافيا بنكيا قدره 1,4 مليار، مسجلة انخفاضا بنسبة 6,3% مقابل ارتفاع بنسبة 8,8% سنة 2018، بفعل تأثير تراجع نتيجة عمليات القرض الإيجاري بواقع 3% لتصل إلى 3 ملايين، مقابل ارتفاع بنسبة 4,7% في السنة السابقة. أما هامش العمولات، فقد انتقل إلى رصيد إيجابي بلغ 3,3 مليون درهم.

وارتفعت التكاليف الإجمالية للاستغلال الخاصة بهذه الشركات بنسبة 5,3%، لتصل إلى 391 مليون درهم مقابل تزايدها بواقع 1,1%، مما أدى إلى تدهور متوسط معامل الاستغلال بمقدار 3 نقط ليلعب 27,3%. وفي ظل هذه الظروف، انخفضت النتيجة الإجمالية للاستغلال بنسبة 9,4% لتصل إلى 1,1 مليار درهم، مقابل ارتفاع بنسبة 11,7% سنة من قبل.

وارتباطا بانخفاض نسبة مخاطر القروض، عرفت تكلفة المخاطر لدى شركات القرض الإيجاري تراجعا بنسبة 20,4%، بعد ارتفاعها بواقع 18,8% سنة 2018، لتصل إلى 393,4 مليون درهم، مما يمثل 37% من النتيجة الإجمالية للاستغلال، مقابل 43% سنة 2018.

وتدهورت النتيجة غير الجارية، حيث انتقلت من رصيد سجل عجزا قدره مليون واحد إلى 31 مليون درهم.

وبناء عليه، تزايدت النتيجة الصافية الإجمالية لشركات القرض الإيجاري بنسبة 5,9% لتصل إلى 377 مليون درهم، عوض ارتفاع بنسبة 6,4% سنة 2018. وتراجع متوسط عائد الأصول إلى 0,7%، فيما بلغ متوسط عائد الأموال الذاتية 10,6%.

ومن جانب آخر، تزايدت النتيجة الصافية لشركات القروض العقارية بنسبة 7% لتصل إلى أكثر من 113 مليون درهم، وشركات شراء وتحصيل الديون بنسبة 13,8 % لتبلغ 39,3 مليون. أما نتيجة شركات الكفالة، فقد انتقل رصيدها من عجز قدره 9,7 إلى فائض بمقدار 38,7 مليون، وشهدت نتيجة شركات التمويل الأخرى ارتفاعا بنسبة 50% لتبلغ 19,2 مليون درهم.

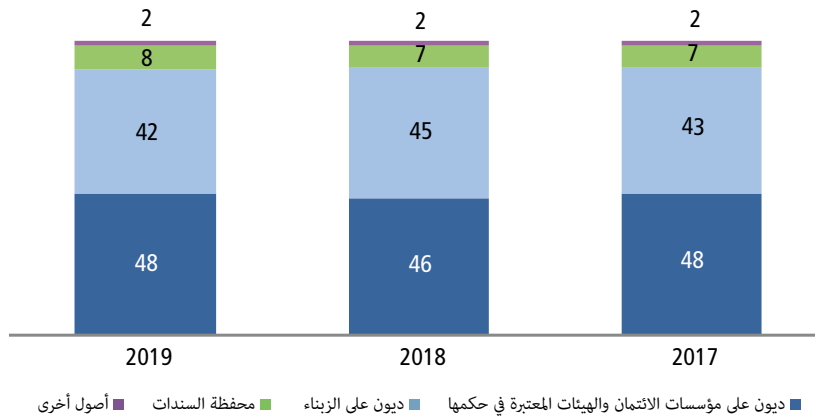
VI - نشاط البنوك الحرة ومردوديتها

في سنة 2019، سجل حجم نشاط البنوك الحرة، الذي يقاس بمجموع الحصيلة مقوما حسب القيمة المقابلة بالدرهم، زيادة بنسبة 4,6% ليصل إلى 42,3 مليار درهم. وتأتي هذه الزيادة بعد انخفاض بنسبة 11,3% و4,6% في سنتي 2017 و2018¹⁴، على التوالي. وهي مرتبطة بتنامي القروض على مؤسسات الائتمان بنسبة 8,6% لتصل إلى 20,2 مليار درهم ومحفظة السندات بنسبة 12,6% لتصل إلى 3,3 مليار درهم.

ووصل المبلغ الجاري للديون المعلقة الأداء الخاصة بهذه البنوك إلى 61 مليون درهم، تمثل 0,36% من القروض.

وهكذا، ارتفعت حصة الديون المستحقة على مؤسسات الائتمان بنقطتين لتصل إلى 48%، وارتفعت حصة محفظة السندات بنقطة واحدة لتصل إلى 8%، بينما انخفضت حصة الديون على الزبناء بمقدار 3 نقاط لتصل إلى 42%. واستقرت حصة الأصول الأخرى في نسبة 2%.

رسم بياني 67: بنية استخدامات البنوك الحرة (%)



وبلغت ديون البنوك الحرة تجاه مؤسسات الائتمان والهيئات المعتمدة في حكمها 31,9 مليار، مسجلة انخفاضا بنسبة 1,6% مقابل 6,3% في سنة 2018. وشكلت هذه الديون 75% من مواردها، بدلا من 80% سنة من قبل. وتتألف هذه الديون من موارد محصل عليها لدى مؤسسات الائتمان بالمغرب بنسبة 70% ومن موارد محصل عليها من مؤسسات ائتمان أجنبية بنسبة 30%. وتزايدت الودائع المحصلة لدى الزبناء، التي تشكل حصة قدرها 21%، بنسبة 37,2% بعد انخفاضها بنسبة 1,7% في سنة 2018 لتصل إلى 8,8 مليار دولار، وتعود ملكية أكثر من ثلث هذه الودائع إلى غير المقيمين. فيما تملك الباقي الشركات المستقرة بالمنطقة الحرة لطنجة.

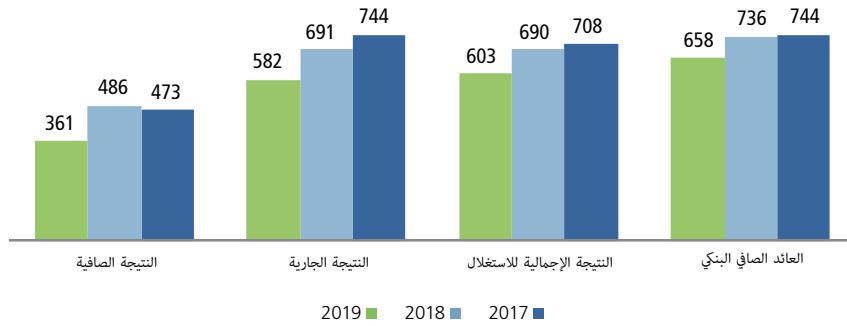
¹⁴ أرقام تخص سنة 2018 تمت مراجعتها.

وارتفعت الأموال الذاتية المحاسبية للبنوك الحرة بنسبة 7,8% لتصل إلى 597 مليون درهم. وتتم تغطية المخاطر التي تتعرض لها البنوك الحرة أساساً بواسطة الأموال الذاتية للبنوك الأم.

وبلغت الالتزامات بالتمويل الممنوحة من طرف البنوك الحرة 748 مليون درهم، بزيادة قدرها 22%، نتيجة نمو الالتزامات الممنوحة لفائدة مؤسسات الائتمان والهيئات المعتمدة في حكمها بنسبة 99% لتصل إلى 103 مليون درهم وتزايد الالتزامات الممنوحة لفائدة الزبناء بنسبة 14,9% لتبلغ 645 مليون درهم.

وتزايدت التزاماتها بالضمان الممنوحة بنسبة 7,6% لتصل إلى 1,6 مليار درهم، مقابل 8,1% في نهاية سنة 2018، مما يعكس انخفاضاً بنسبة 9,3% في الالتزامات بالضمان الممنوحة بأمر من مؤسسات الائتمان والهيئات المعتمدة في حكمها لتصل إلى 723 مليون درهم ونمو بنسبة 27,1% في الالتزامات بالضمان الممنوحة بأمر من الزبناء لتصل إلى 881 مليون درهم. وفيما يخص التزامات الضمان المستلمة، فقد ارتفعت بنسبة 1,9% لتصل إلى 13,6 مليار درهم.

رسم بياني 68: تطور الأرصدة الوسيطة للتدبير الخاصة بالبنوك الحرة (بملايين الدراهم)



وفي نهاية سنة 2019، سجلت البنوك الحرة عائداً صافياً بنكياً بمبلغ 658 مليون درهم، بانخفاض بنسبة 10,7% مقابل 1% في سنة 2018، وهذا راجع بالأساس إلى تقلص هامش الفائدة بنسبة 15,2% ليصل إلى 585 مليون وهامش العمولات بمقدار 5,2% ليلغ 50 مليون.

وعلى غرار العائد الصافي البنكي، عرفت النتيجة الصافية التي حققتها البنوك الحرة انخفاضاً بحوالي 25,8% لتصل إلى 361 مليون درهم، بعد زيادة بنسبة 2,8% خلال سنة 2018.

V - نشاط جمعيات القروض الصغرى

في نهاية سنة 2019، كان قطاع القروض الصغرى يتكون من 12 جمعية تضم شبكة مكونة من 1787 نقطة بيع، وعدداً من الزبناء يبلغ 898 ألف، بزيادة قدرها 0,7%، ونصف هؤلاء الزبناء تقريباً من النساء.

ووصل مجموع المبلغ الجاري الإجمالي للقروض الممنوحة من طرف جمعيات القروض الصغرى إلى 7,5 مليار درهم، مسجلاً تسارعاً بنسبة 9,4% بعد تزايد بواقع 2,5% في سنة 2018. وبذلك، وصل متوسط المبلغ الجاري إلى أكثر من 8000 درهم، أي بزيادة

قدرها 8,6% مقارنة بسنة 2018. وقد منحت حوالي 96% من هذه القروض من طرف الجمعيات الأربى الكبرى. وتمثل القروض الممنوحة للمقاولات الصغيرة جدا حوالي 88% من مجموع القروض، دون تغيير مقارنة بسنة 2018، ويتركز حوالي 78% من القروض في الوسط الحضري مقابل 76%. كما ارتفعت حصة القروض الفردية بمقدار 4 نقت، لتنتقل من 73% إلى 77%. وبخصوص الديون المعلقة الأداء، فقد ارتفع مبلغها الجارى بنسبة 12% ليصل إلى 228 مليون درهم بعد تراجع بنسبة 8%، مما أدى إلى بلوغ نسبة مخاطر القروض 3,1%، وهو نفس مستوى السنة السابقة تقريبًا. وبلغت نسبة تغطية هذه الديون بالمؤن 78% مقابل 86% وانخفضت نسبة شطب هذه الديون إلى 4% مقابل 5% في 2018. وتراجعت الديون على مؤسسات الائتمان والهيئات المعترية في حكمها، التي تتكون بالأساس من ودائع لدى البنوك، بنسبة 53,3% لتصل إلى 376 مليون درهم، أي بمقدار 5% من مجموع الأصول. وفي ما يخص موارد جمعيات القروض الصغرى، فقد ارتفعت ديونها تجاه مؤسسات الائتمان، التي تمثل أكثر من نصف هذه الموارد، بنسبة 5,8% إلى 4,3 مليار درهم، بعد زيادة قدرها 3,8% سنة من قبل. وتتشكل نسبة 86% من هذه الديون من ديون تجاه البنوك المحلية. وقد أنهى قطاع جمعيات القروض الصغرى السنة المالية 2019 محققا ربحا صافيا بلغ 216 مليون درهم، حيث سجل ارتفاعا بنسبة 15% مقابل 5% في 2018، مما يعني بلوغ عائد الأصول 2,7% وعائد الأموال الذاتية 7,5%. وانخفضت الأموال الذاتية لهذه الجمعيات بنسبة 4% لتصل إلى 2,7 مليار درهم، مما يمثل 34% من الموارد، بعد استعادة أموال الجمعيات.

IV - نشاط مؤسسات الأداء ومردوبيتها

في سنة 2019، بلغ عدد مؤسسات الأداء 19 مؤسسة، بدأت 4 منها نشاطها مؤخرًا خلال السنة ومؤسسة أخرى لم تبدأ بعد. وحققت هذه المؤسسات مجموع حصيلة إجمالية قدرها 2,7 مليار درهم، بزيادة قدرها 14% مقارنة بسنة 2018. وعلى نفس المنوال، كانت نسبة الزيادة هي 8%. وبلغت أموالها الذاتية ¹⁵756 مليون درهم مقابل 637 مليون درهم، وانخفضت مديونيتها بنسبة 5% إلى 593 مليون درهم ومن حيث المردودية، ارتفع العائد الصافي البنكى الذي حققته مؤسسات الأداء بنسبة 9% ليصل إلى 949 مليون درهم وتحسنت نتيجتها الصافية بنسبة 4% إلى 166 مليون درهم. وأخذًا بعين الاعتبار نفس النطاق، بلغت نتيجة القطاع 174 مليون درهم، بارتفاع قدره 9%. ويشار إلى أن هذه المؤسسات الجديدة تكبدت خسائر ارتباطا بتكاليف بدء نشاطها.

¹⁵ دون احتساب نتيجة الأرباح.

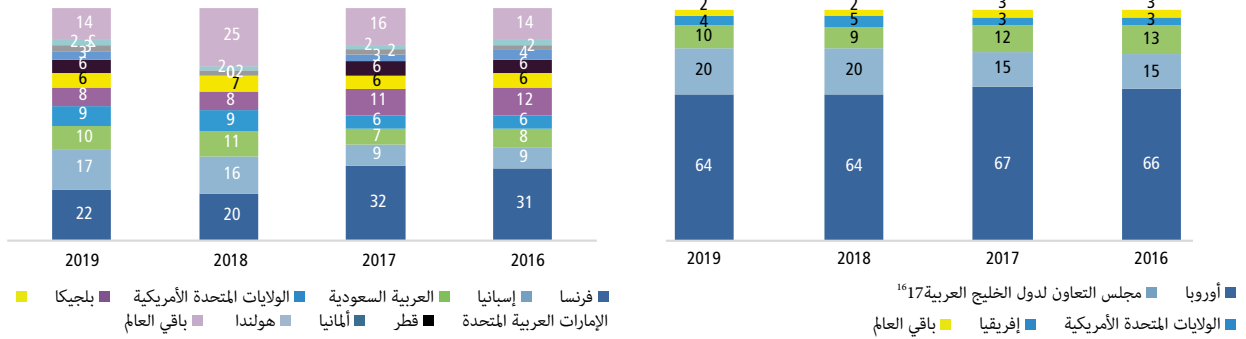
1 - نشاط تحويل الأموال

ارتفع حجم التحويلات التي تمر عبر مؤسسات الأداء بنسبة 10% ليصل إلى 29,3 مليار درهم. وأنجزت هذه التحويلات، عند إجرائها من الخارج، بواسطة منصات لمراسلين أجنبي (فاعلين في مجال تحويل الأموال).

ويظهر توزيع تحويلات الأموال التي قامت بها هذه الشركات على المستوى الدولي، حسب مصدرها، هيمنة حصة أوروبا (64%) وحصة دول الخليج التي بقيت مستقرة (20%) مقارنة بسنة 2018. وتعززت حصة أمريكا الشمالية بمقدار نقطة واحدة لتصل إلى 10% على حساب حصة إفريقيا (4%).

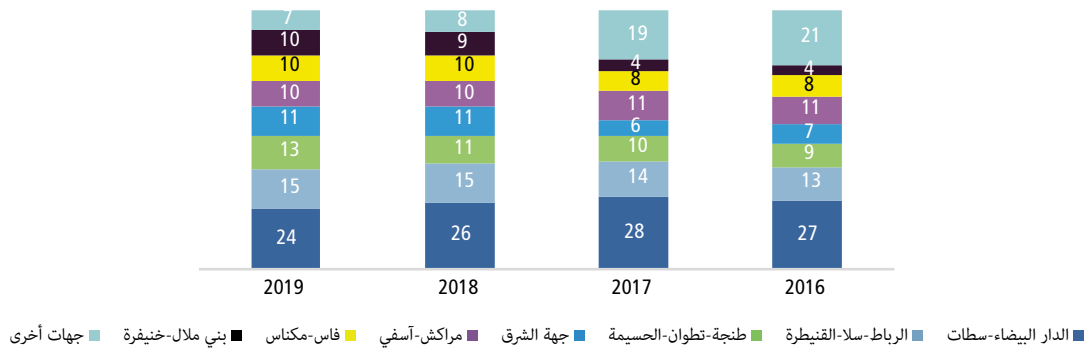
وتمثل الدول المُصدرة العشر الأولى 85% من التحويلات.

رسم بياني 69 : توزيع تحويلات الأموال على المستوى الدولي رسم بياني 70 : توزيع تحويلات الأموال على المستوى الدولي التي استلمتها مؤسسات الأداء حسب بلد المصدر (%)



ووجّه أكثر من نصف هذه التحويلات إلى الجهات الثلاث الكبرى: الدار البيضاء- سطات والرباط-سلا-القنيطرة وطنجة-تطوان-الحسيمة.

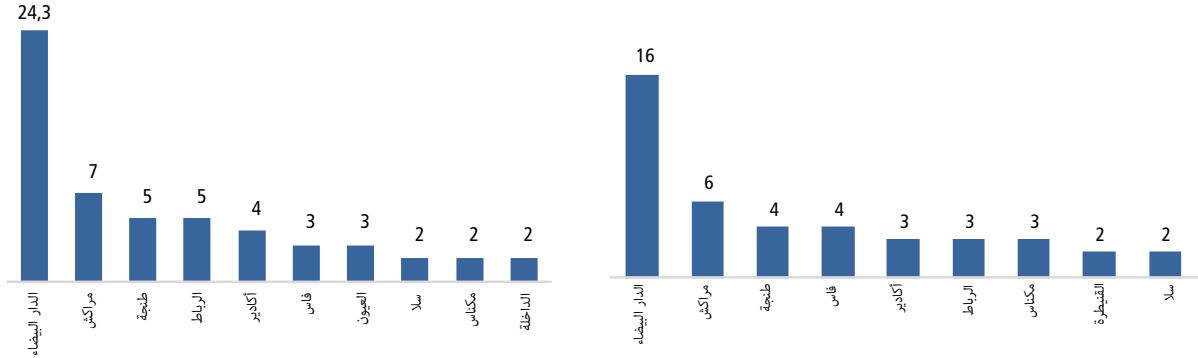
رسم بياني 71 : تطور حصص الجهات المستفيدة من تحويلات الأموال على المستوى الدولي التي استلمتها مؤسسات الأداء (%)



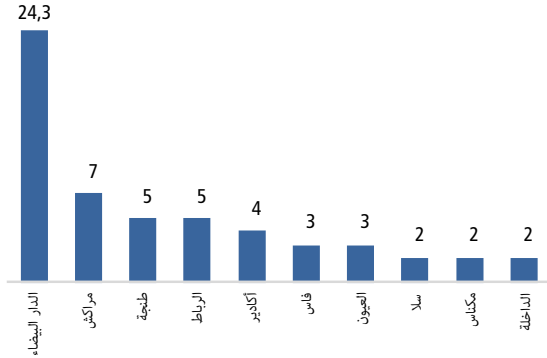
¹⁶ مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وفي ما يتعلق بالتحويلات الوطنية التي حققتها هذه الشركات، فقد بلغ حجمها حوالي 34,8 مليار درهم في نهاية سنة 2019، مقابل 32,7 مليار سنة من قبل (+6%). ومن ضمن هذا المجموع، صدرت نسبة 24,3% من الدار البيضاء، مقابل 20% سنة 2018.

رسم بياني 72 : حصة المدن المصدرة للتحويلات الوطنية للأموال التي أنجزتها مؤسسات الأداء (%)



رسم بياني 73 : حصة المدن المستلمة للتحويلات الوطنية للأموال التي أنجزتها مؤسسات الأداء (%)



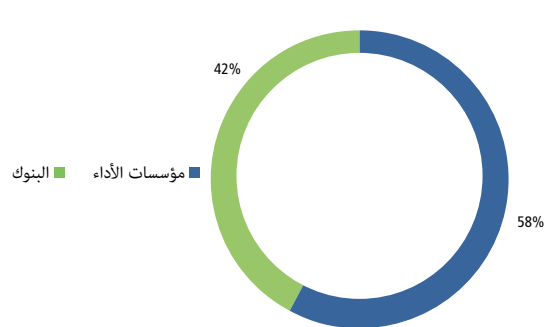
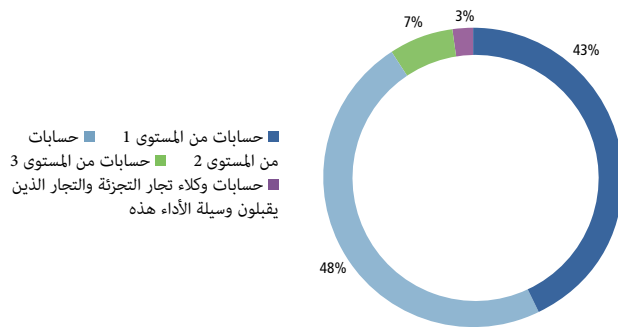
2 - نشاط الأداء

من بين مؤسسات الأداء التسعة عشرة، حصلت 15 مؤسسة على ترخيص لتقديم منتجات وخدمات الأداء، وقد بدأت 6 منها نشاط الأداء الجديد هذا. ففي نهاية سنة 2019، فتحت هذه المؤسسات 514.827 حسابا للأداء، إضافة إلى 371.116 محفظة إلكترونية (m-wallets) تملكها البنوك التي أطلقت أيضاً منتجات للأداء عن طريق الهاتف المحمول.

رسم بياني 74: توزيع المحافظ المحمولة المفتوحة في سنة 2019 حسب

الفئات

2019



وبالنسبة للبنوك، يمتلك الأفراد جميع المحافظ المحمولة تقريباً، المدعومة بحسابات بنكية. وقد بلغ عدد الحسابات التي يملكها التجار الذين يقبلون وسيلة الأداء هذه 1.151 حساباً.

وفي ما يتعلق بمؤسسات الأداء، تمثل الحسابات من المستوى 2 (ذات رصيد أقل من 5000 درهم) 48% من الحسابات المفتوحة، تليها حسابات من المستوى 1 (ذات رصيد أقل من 200 درهم) بحوالي 43%. وتمثل الحسابات من المستوى 3 نسبة 7% من هذه الحسابات. وقد تم فتح 11.236 حسابا من طرف التجار الذين يقبلون وسيلة الأداء هذه ووكلاء التجزئة. ومنذ بدء نشاطها، جمعت مؤسسات الأداء 81,8 مليون درهم عن طريق مدفوعات على مستوى حسابات الأداء. ووصلت المعاملات المنجزة عن طريق الهاتف المحمول، خاصة تحويلات الأموال من أفراد إلى آخرين، إلى 14,6 مليون درهم بالنسبة لتلك التي أنجزتها مؤسسات الأداء و17,6 مليون بالنسبة لتلك التي أنجزتها البنوك. وفي نهاية سنة 2019، بلغ رصيد حسابات الأداء 9,7 مليون درهم مقسمة بين حسابات المستوى 3 (64%)، وحسابات المستوى 2 (21%)، وحسابات المستوى 1 (1%) وحسابات يملكها تجار ووكلاء التجزئة (14%).

IIV - نشاط المجموعات البنكية ومردوديتها

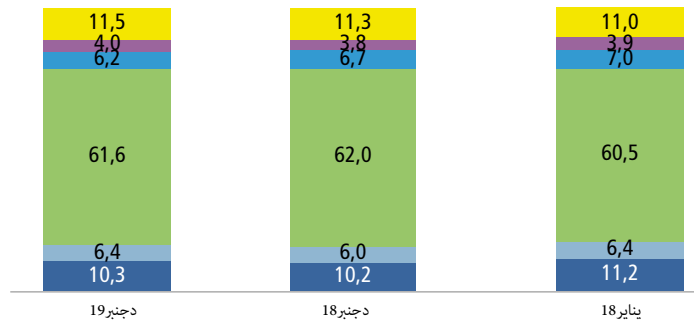
تم تتبع تحليل النشاط والمردودية على أساس مجمع من خلال البيانات المالية التي تم إنشاؤها وفقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS)، من جانب 11 مجموعة بنكية تمثل 97% من حصة السوق على أساس فردي. ويتيح هذا التحليل إمكانية دمج نشاط ونتائج البنوك المحققة من قبل الشركات التي تراقبها هذه البنوك في المغرب وفي الخارج.

1 - تمت المحافظة بشكل عام على بنية حصيلة المجموعات البنكية

في نهاية سنة 2019، بلغ مجموع حصيلة المجموعات البنكية الإحدى عشرة 1.793 مليار درهم، مما يمثل زيادة بنسبة 7,2% على أساس سنوي¹⁷، مقابل 5,5% في السنة الماضية¹⁸.

وتتألف استخدامات المجموعات البنكية، التي لم تسجل تغييرا كبيرا، بالأساس من القروض والديون على الزبناء (62%)، متبوعة بالأصول المالية بالقيمة العادلة حسب النتيجة (10%) والأصول المالية بالقيمة العادلة حسب الأموال الذاتية (6%).

رسم بياني 76 : بنية استخدامات البنوك حسب المعيار IFRS 9 على أساس مجمع (%)



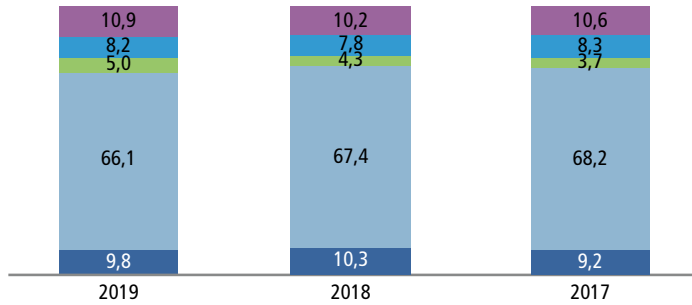
■ أصول مالية بالقيمة العادلة حسب النتيجة ■ أصول مالية بالقيمة العادلة حسب الراسمالية الذاتية ■ قروض وديون على الزبناء ■ قروض وديون على مؤسسات الائتمان والهيئات
المعتبرة في حكمها ■ سندات مستخدمة الكلفة ■ أصول أخرى

¹⁷ تم تعديل بيانات سنتي 2018 و2017 بعد إدماج مجموعتين بنكيتين جديدتين (البريد بنك وبنك سي.إف.جي (CFG))

¹⁸ تم احتساب التطور في الفترة ما بين 1 يناير و31 دجنبر 2018 لتحديد أثر تطبيق المعيار IFRS9.

ولاتزال ودائع الزبناء مهيمنة على الموارد (66 ٪)، على الرغم من تسجيل تراجع بمقدار 1,3 نقطة، متبوعة بالديون تجاه مؤسسات الائتمان (10 ٪). أما الأموال الذاتية، فقد تعززت لتمثل 8 ٪ من الخصوم.

رسم بياني 77 : بنية موارد البنوك - على أساس مجمع (٪)



■ ديون على مؤسسات الائتمان والهيئات المعتمدة في حكمها ■ ديون تجاه الزبناء ■ سندات الدين الصادرة ■ الأموال الذاتية - حصة المجموعة ■ خصوم أخرى

1.1 - يعكس ارتفاع استخدامات المجموعات البنكية نمو القروض والديون على الزبناء ومحفظة السندات

في نهاية سنة 2019، سجلت القروض والديون على الزبناء نمواً بنسبة 6,5 ٪، عوض 8,1 ٪ في السنة السابقة. وشهدت محفظة السندات زيادة في مبلغها الجاري بنسبة 13,5 ٪. ومن جانب آخر، ارتفعت قروض وديون مؤسسات الائتمان والهيئات المعتمدة في حكمها بنسبة 0,5 ٪، بعد الركود الذي عرفته السنة الماضية.

2.1 - يعزى ارتفاع الموارد المحصلة إلى ودائع الزبناء وسندات الدين الصادرة والأموال الذاتية

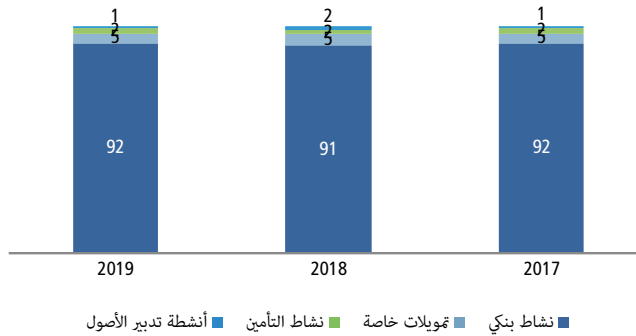
ارتفعت الموارد المحصلة لدى الزبناء بنسبة 5,2 ٪ مقابل 3,5 ٪ في السنة السابقة، ومن جهة أخرى، تباطأت الديون تجاه مؤسسات الائتمان بواقع 1,6 ٪ مقابل 17,3 ٪، ارتباطاً على الخصوص بتزايد اللجوء إلى إعادة التمويل لدى البنك المركزي في السوق المحلية. وسجلت سندات الدين الصادرة نمواً واضحاً بلغ حوالي 24 ٪ مقابل 21,3 ٪.

ومن جهتها، سجلت الأموال الذاتية، التي كانت قد انخفضت بنسبة 1,3 ٪ في السنة السابقة ارتباطاً بتطبيق المعيار IFRS 9، ارتفاعاً جديداً في سنة 2019 بلغ 12,4 ٪ لتصل إلى 146,6 مليار درهم.

3.1 - لم تعرف بنية أنشطة المجموعات البنكية حسب المهن أي تغيير، حيث ظل النشاط البنكي مهيمناً

يشمل نشاط المجموعات البنكية على أساس مجموع المهن المرتبطة بالنشاط البنكي في المغرب وتلك التي تزاوّل نشاطها بالخارج عن طريق الفروع والوكالات ومهن التأمين وتدبير الأصول، وكذا التمويلات الخاصة. ويهيمن عليها المكون البنكي الذي ساهم بحوالي 92 ٪، أي بزيادة قدرها نقطة واحدة مقارنة بالسنة الماضية. وكان ذلك على حساب نشاط تدبير الأصول الذي انخفض بنسبة 1 ٪. وظلت حصتنا نشاط التمويلات الخاصة والتأمينات مستقرتين في 2 ٪ و 5 ٪، على التوالي.

رسم بياني 78 : توزيع مجموع أصول المجموعات البنكية حسب المهن (%)



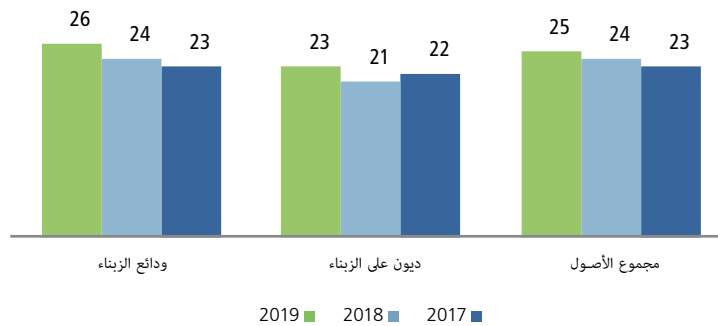
4.1 - تسارعت أنشطة المجموعات البنكية في الخارج نتيجة توسع نطاق حضورها

في نهاية سنة 2019، سجل مجموع أصول الشركات الموجودة بالخارج والتابعة للمجموعات البنكية المغربية الثلاث العابرة للحدود نموًا بنسبة 13% ليصل إلى 320,5 مليار درهم، ليساهم في المتوسط بنسبة 25% في مجموع الأصول على أساس مجمع، مقابل 24% سنة 2018، نتيجة شراء 3 بنوك في إفريقيا من قبل مجموعة بنكية.

وبالنسبة للقروض، تسارع النشاط البنكي في الخارج بنسبة 15,4% ليصل إلى 179,2 مليار درهم، وتزايد بنسبة 9,9% باعتبار نفس نطاق التجميع، مقابل 4,3% سنة من قبل. وبالتالي، تزايدت حصتها ضمن مجموع القروض المجمعة بمقدار نقطتين لتصل إلى 23%.

وفي ما يتعلق بالودائع المحصلة من طرف الشركات التابعة الموجودة في الخارج، فقد بلغت 219,6 مليار، محققة ارتفاعًا بنسبة 15% ونسبة 6,9% حسب نفس نطاق التجميع، مقابل 5,6% سنة من قبل، وهو ما يمثل حصة قدرها 26% من مجموع الودائع المجمعة للمجموعات البنكية الثلاث.

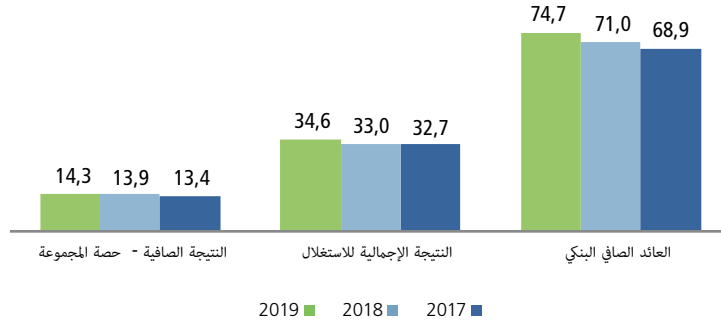
رسم بياني 79 : مساهمة الفروع المتواجدة بالخارج في البنود الرئيسية لحصيلة المجموعات البنكية الثلاث العابرة للحدود (%)



2 - حققت النتيجة الصافية للمجموعات البنكية أداءً جيداً بفضل انتعاش نتيجة عمليات السوق وانخفاض تكلفة المخاطر

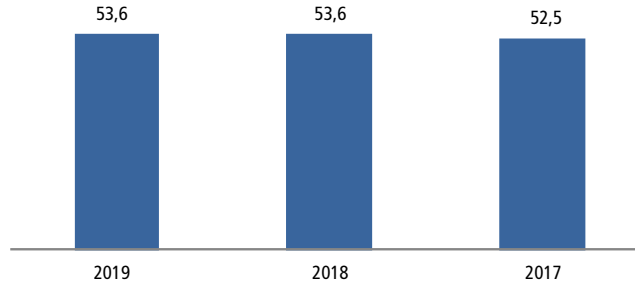
سجل تباطؤ جديد في النتيجة المجمعة التراكمية للمجموعات البنكية الإحدى عشرة¹⁹، المحصورة في نهاية سنة 2019، من جديد، مما يعكس تباطؤ هامش الفائدة. بينما سجلت نتائج عمليات السوق انتعاشاً ملحوظاً بسبب انخفاض أسعار الفائدة على سندات الدين. وتسارع هامش العمولات على نحو طفيف بينما تحسنت تكلفة المخاطر من جديد.

رسم بياني 80 : تطور الأرصدة الوسيطة للتدبير على أساس مجمع (بملايير الدراهم)



وبلغ العائد الصافي البنكي 74,7 مليار درهم، بزيادة بنسبة 5,1%، مقابل 3,2% في السنة الماضية. ويعكس هذا التطور انتعاشاً في نتيجة عمليات السوق بنسبة 19,9% مقابل انخفاض بنسبة 11,2%. ومن جهة أخرى، ارتفع هامش الفائدة وهامش العمولات بنسبة 2,2% و 7,2% مقابل 6,4% و 6,6%، على التوالي، في السنة الماضية.

رسم بياني 81 : متوسط معامل الاستغلال الخاص بالبنوك - على أساس مجمع (%)



ارتفعت التكاليف الإجمالية للاستغلال بنسبة 5,2% إلى حوالي 40 مليار درهم، مقابل 5,4% في متم سنة 2018. ونتيجة لذلك، استقر متوسط معامل الاستغلال في مستوى 53,6%، وسجلت النتيجة الإجمالية للاستغلال نمواً بنسبة 5,1% لتصل إلى 34,6 مليار درهم.

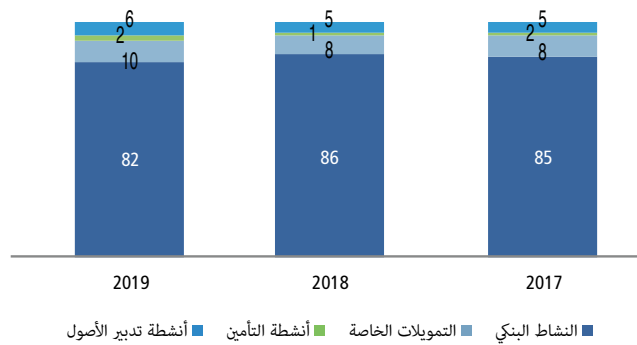
أما تكلفة المخاطر، فقد انخفضت مجدداً بنسبة 3,7% لتبلغ 8,8 مليار مقابل 5,6%، وامتصت 25,4% من النتيجة الإجمالية للاستغلال، مقابل 27,7% في السنة المنصرمة.

¹⁹ تم تعديل بيانات سنتي 2018 و2017 بعد إدماج مجموعتين بنكيتين جديدتين.

وإجمالاً، أنهت المجموعات البنكية الإحدى عشرة سنة 2019 بتسجيل نتيجة صافية - حصة المجموعة بلغت 14,3 مليار، متزايدة بنسبة 2,7 مقابل 4,1%. وبقي عائد الأصول مستقرًا في مستوى 0,8%، بينما انخفض عائد الأموال الذاتية بمقدار نقطة واحدة ليصل إلى 9,7%.

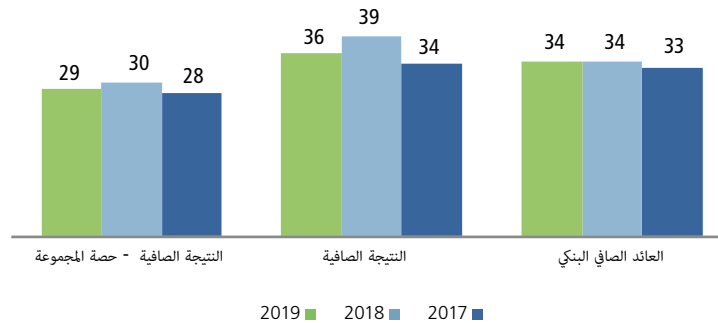
وحسب المهن، يتبين أن مساهمة النشاط البنكي في النتيجة الصافية-حصة المجموعة قد وصلت إلى 82%، أي بانخفاض قدره 4 نقط مقارنة بسنة 2018 لصالح تدبير الأصول والتمويلات الخاصة وأنشطة التأمين التي عرفت حصصها ارتفاعاً بنسبة 6% و 10% و 2%، على التوالي.

رسم بياني 82 : مساهمة مختلف المهن في النتيجة الصافية - حصة المجموعة الخاصة بالمجموعات البنكية التسع (%)



وحقق النشاط في الخارج عائداً صافياً بنكياً في ارتفاع بنسبة 4,7% ليصل إلى 18,8 مليار درهم. واستقرت مساهمته في العائد الصافي البنكي للمجموعات البنكية الثلاث المعنية في مستوى 34% ووصلت مساهمته في النتيجة الصافية-حصة المجموعة إلى 29% مقابل 30%.

رسم بياني 83 : مساهمة الفروع الموجودة بالخارج في البنود الرئيسية لنتيجة المجموعات البنكية الثلاث العابرة للحدود (%)



وتباطأت النتيجة الصافية - حصة المجموعة المحققة في الخارج من طرف المجموعات البنكية الثلاث، ليصل فهوها إلى 0,8% وتبلغ 3,2 مليار درهم، خاصة تحت تأثير ارتفاع تكلفة المخاطر بنسبة 43%.

الفصل الثالث: المخاطر البنكية

في سنة 2019، تسارعت وتيرة نمو القروض الممنوحة للمقاولات، في حين ظلت نسبة مخاطر القروض مستقرة في نفس مستوى السنة الماضية.

ومن جهة أخرى، واصلت مخاطر التمرکز، التي تتعرض لها البنوك، انخفاضها حيث بلغت نسبة المخاطر الكبرى إلى الأموال الذاتية 2,4 أضعاف الأموال الذاتية، مقابل 4 أضعاف قبل عشر سنوات.

ومن حيث الملاءة، تعززت الأموال الذاتية للبنوك، مما أدى إلى تحسن القدرة على الصمود أمام الصدمات المحتملة.

ومن جهة أخرى، تزايدت حاجة البنوك للسيولة بالدرهم خلال السنة، على خلفية تزايد التداول النقدي وتراجع ودائع المغاربة المقيمين بالخارج. وفي هذا السياق، خفض بنك المغرب مستوى الاحتياطي النقدي بمقدار نقطتين ليصل إلى 2% وحافظ على عمليات ضخ السيولة بنفس وتيرة السنة الماضية.

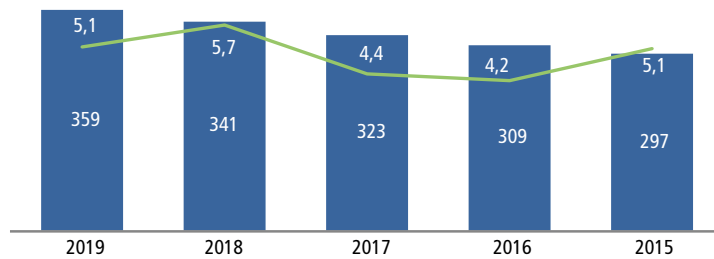
وتتناول التطورات المعروضة أدناه مخاطر الائتمان بمختلف مكوناتها من خلال تحليل تطور مديونية الفاعلين غير الماليين، والأسر والشركات، والديون المتعلقة الأداء والمخاطر الكبرى. كما يبين هذا الفصل تطور ملاءة البنوك وسيولتها، وكذا تعرضها لمخاطر أسعار الفائدة.

I - تطور المديونية البنكية للأسر

ينجز بنك المغرب، منذ سنة 2005، استقصاء لدى البنوك وشركات قروض الاستهلاك من أجل تتبع تطور المديونية البنكية للأسر. وقد شمل الاستقصاء الخامس عشر (15) برسم سنة 2019 عينة تضم 8 بنوك و10 من الشركات المتخصصة في قروض الاستهلاك، تمتلك مجتمعة حصة في السوق تبلغ 95% بالنسبة لقروض السكن و98% بالنسبة لقروض الاستهلاك.

ويُستكمل هذا الاستقصاء بتتبع منتظم وشهري لتطور قروض الاستهلاك والسكن، مع إثراء هذا التتبع بعناصر مرتبطة بنوعية المستفيدين من هذه القروض حسب معايير السن والدخل والفئة الاجتماعية والمهنية والموقع الجغرافي.

رسم بياني 84 : تطور المديونية البنكية للأسر



■ الديون البنكية للأسر (بملايير الدراهم) — نسبة نمو الديون البنكية للأسر (بالنسبة المتئوية)

وفي تمم دجنبر 2019، سجل المبلغ الجاري للمديونية البنكية للأسر²⁰ ارتفاعا بنسبة 5,1% مقابل 5,7% سنة 2018، ليصل إلى 358,6 مليار درهم، أي حوالي 35% من قروض مؤسسات الائتمان، مسجلا بذلك تراجعاً بمقدار نقطة واحدة مقارنة بالسنة المنصرمة. ونسبة إلى الناتج الداخلي الإجمالي، وصل هذا المبلغ الجاري إلى 31%، وهو نفس المستوى المسجل خلال السنوات الأخيرة.

وارتفعت حصة قروض الاستهلاك ضمن المديونية البنكية للأسر بنقطة واحدة إلى 37%، وتراجعت حصة قروض السكن بنقطة واحدة إلى 63%.

وتملك البنوك حوالي 84% من هذه المديونية، لتبقى هذه النسبة دون تغيير مقارنة بالسنة الماضية.

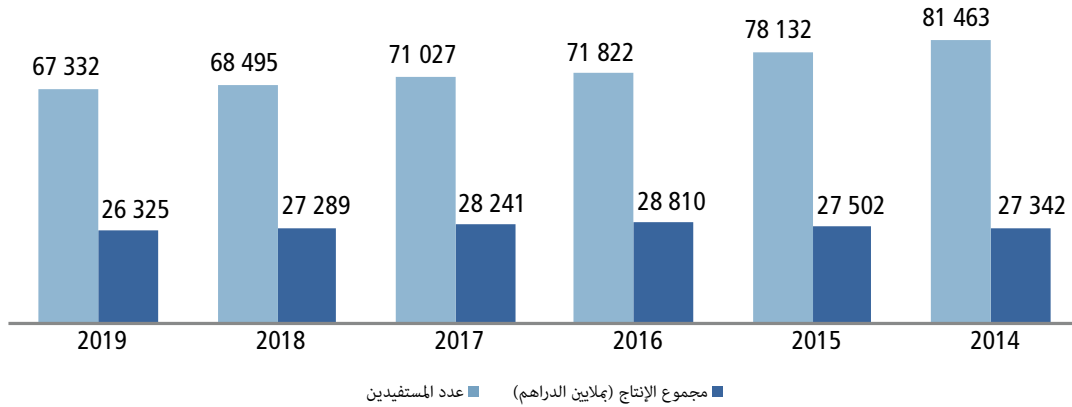
II - تمويل السكن

وصل المبلغ الجاري للتمويلات المخصصة للسكن إلى 226,3 مليار درهم²¹، أي بزيادة بنسبة 3,8% مقابل 5% في السنة السابقة. وضمن هذا المجموع، بلغت تمويلات المرابحة العقارية 5,7 مليار درهم.

1.1- خصائص قروض السكن

بعد انخفاض بنسبة 3% خلال سنة 2018، عرف إنتاج قروض السكن انكماشاً جديداً بنسبة 3,5% إلى حوالي 26,3 مليار درهم سنة 2019، وذلك في سياق اتسم بتقلص عدد المعاملات العقارية بنسبة 10,8%. وشمل هذا الانخفاض القروض التي تدعمها الدولة (-31%)، بينما تزايدت القروض الحرة²² بواقع 2%.

رسم بياني 85 : تطور إنتاج قروض السكن وعدد المستفيدين



وبالموازاة مع ذلك، تراجع عدد المستفيدين من جديد بنسبة 1,7% إلى حوالي 67.300 زبون، مما يعكس انخفاض القروض المدعومة من طرف الدولة بنسبة 35% وارتفاع القروض الحرة بنسبة 11%.

²⁰ بما في ذلك الدين الموزع من المؤسسات التشاركية في شكل مرابحة.

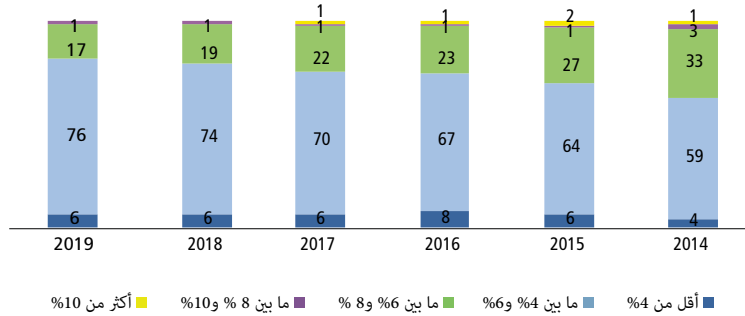
²¹ بما في ذلك التمويلات التشاركية العقارية في شكل مرابحة.

²² القروض الحرة هي القروض التي لا تدعمها الدولة.

وبلغ متوسط مبلغ القروض 391.000 درهم سنة 2019، لينخفض بمقدار 7.000 درهم مقارنة بالسنة المنصرمة.

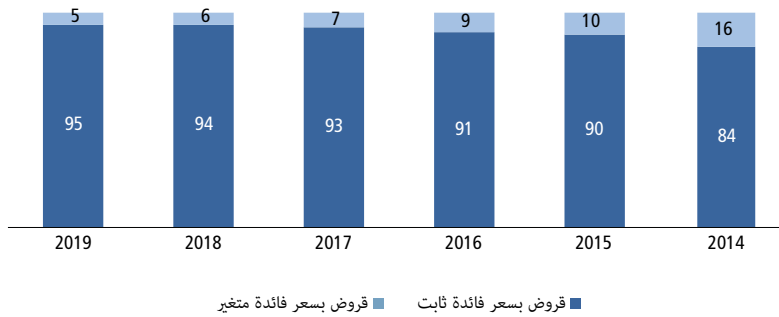
وسجل جاري القروض الحرة، التي تمثل حصة 82%، ارتفاعا بنسبة 1,1% عوض 6%. ومن جهة أخرى، تراجع المبلغ الجاري للقروض المدعومة من طرف الدولة بنسبة 2,1% بعد نموه بواقع 0,9% سنة 2018، ليصل بذلك إلى 38,5 مليار درهم، 20,6 مليار منها برسم القروض المضمونة من طرف صندوق فوغاليف²³ وصندوق فوغالوج²⁴، و16,1 مليار برسم القروض المضمونة من طرف فوغاريم²⁵، و1,8 مليار برسم السكن المنخفض السعر.

رسم بياني 86: تطور المبلغ الجاري لقروض السكن حسب سعر الفائدة المطبق (%)



وبلغ متوسط سعر الفائدة المطبق على قروض السكن 4,45%، بانخفاض قدره 48 نقطة أساس مقارنة بسنة 2018. وارتفعت حصة القروض الممنوحة بسعر فائدة أدنى من 6% بمقدار نقطتين إلى 82%، على حساب القروض الممنوحة بسعر فائدة أكبر.

رسم بياني 87: توزيع المبلغ الجاري لقروض السكن بين سعر الفائدة الثابت والمتغير (%)



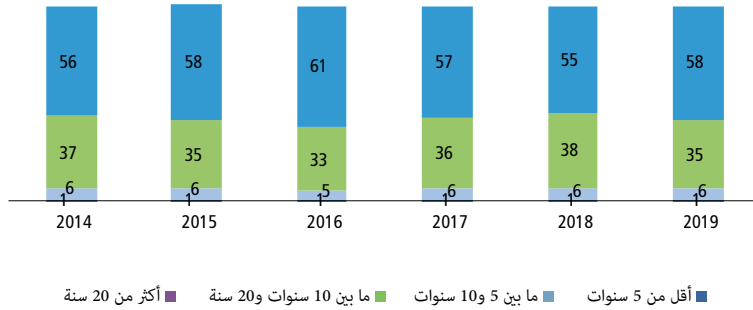
وتزايدت حصة قروض السكن الممنوحة بسعر فائدة ثابت من جديد لتصل إلى 95% من حيث المبلغ الجاري، أي بزيادة نقطة واحدة مقارنة مع سنة 2018. أما من حيث الإنتاج، فقد استقرت هذه الحصة في مستوى 98%.

²³ صندوق ضمان القروض المخصصة لتمويل الحصول على ملكية لفائدة منخرطي مؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الاجتماعية للتربية والتكوين.

²⁴ صندوق ضمان قروض السكن لفائدة مستخدمي القطاع العام.

²⁵ صندوق ضمان المداخل غير المنتظمة والمتواضعة.

رسم بياني 88 : تطور المبلغ الجاري لقروض السكن حسب المدة الأصلية (%)

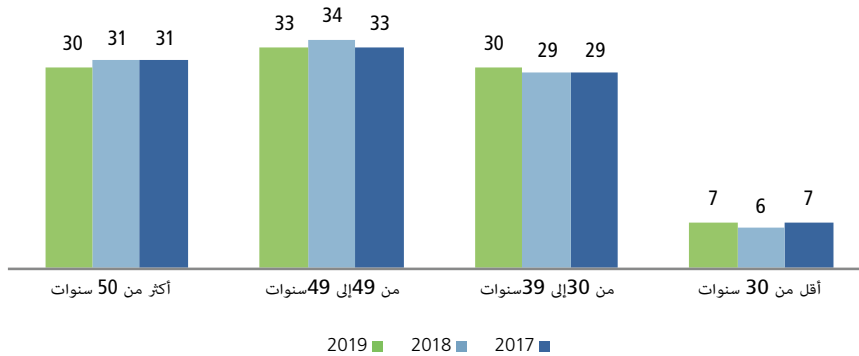


وتزايدت حصة قروض السكن الممنوحة لمدة أصلية تفوق 20 عاما بمقدار 3 نقط إلى 58%، وكان ذلك على حساب القروض التي يتراوح أجلها بين 10 سنوات و20 سنة، حيث تراجعت بمقدار 3 نقط إلى 35%. ونتيجة لذلك، بلغ متوسط المدة الأصلية حوالي 20,1 سنة، مقابل 19,8 سنة في العام الماضي.

2.1 - نوعية وخصائص المستفيدين من قروض السكن

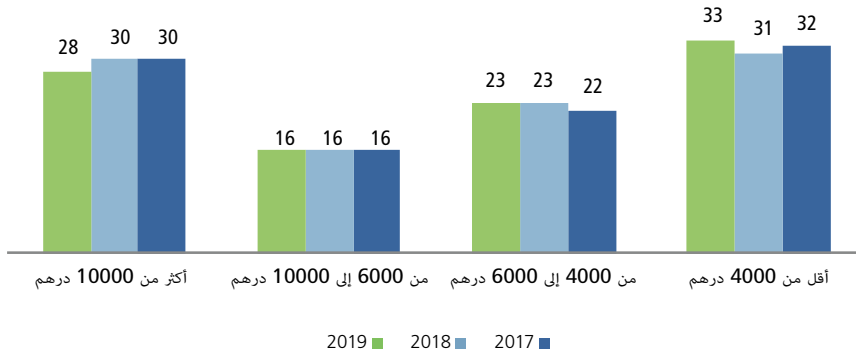
يتم تحليل نوعية المستفيدين من قروض السكن حسب معايير السن والدخل والفئة الاجتماعية والمهنية ومحل الإقامة. وحسب معيار السن، استحوذ الأشخاص الذين تفوق أعمارهم 40 سنة على حوالي 63% من مجموع عدد الملفات، مقابل 30% بالنسبة للأشخاص المتراوح أعمارهم بين 30 و40 سنة. أما الأشخاص الذين تقل أعمارهم عن 30 سنة، فيمثلون 7% من مجموع عدد الملفات.

رسم بياني 89: توزيع عدد ملفات قروض السكن حسب السن (%)



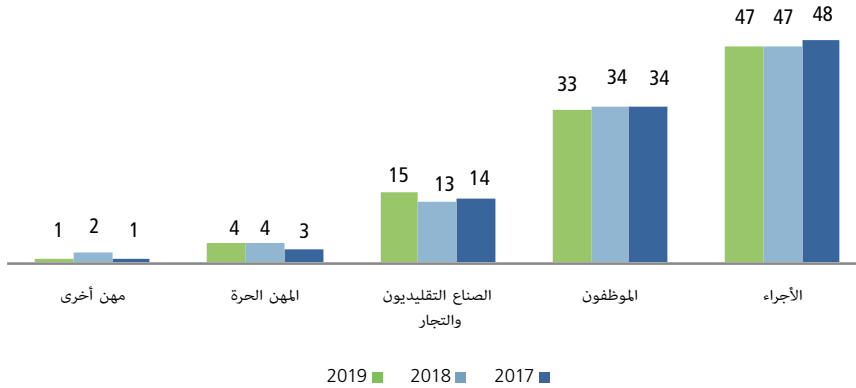
ومن حيث الدخل، استفاد الأشخاص الذين يقل دخلهم عن 4.000 درهم من 33% من عدد ملفات القروض، أي بارتفاع قدره نقطتان على حساب الأشخاص الذين يتجاوز دخلهم 10.000 درهم، والذين تراجعت حصتهم إلى 28%.

رسم بياني 90 : توزيع عدد ملفات قروض السكن حسب الدخل (%)



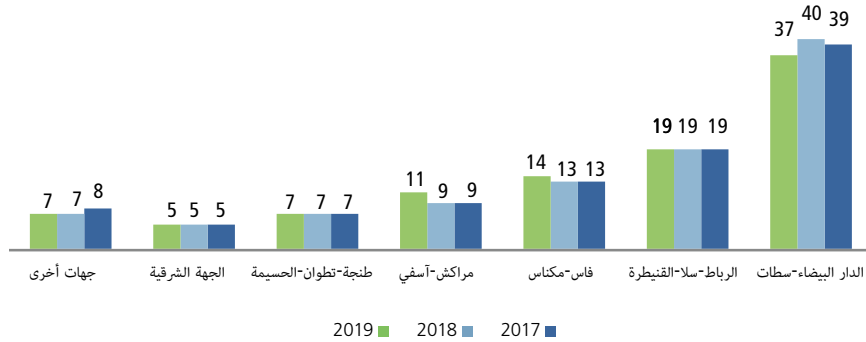
وحسب الفئة الاجتماعية والمهنية، كانت للأجراء والموظفين حصص بلغت على التوالي 47% و33% من عدد ملفات القروض. وبلغت حصة الصناع التقليديين والتجار نسبة 15%.

رسم بياني 91: توزيع عدد ملفات قروض السكن حسب الفئة الاجتماعية والمهنية (%)



وحسب التوزيع الجغرافي، يوجد حوالي 37% من المستفيدين من قروض السكن بجهة الدار البيضاء-سطات، بتراجع بمقدار 3 نقاط، تليها جهة الرباط-سلا-القنيطرة بحصة 19% من المستفيدين من القروض.

رسم بياني 92 : التوزيع الجغرافي لعدد ملفات قروض السكن (%)



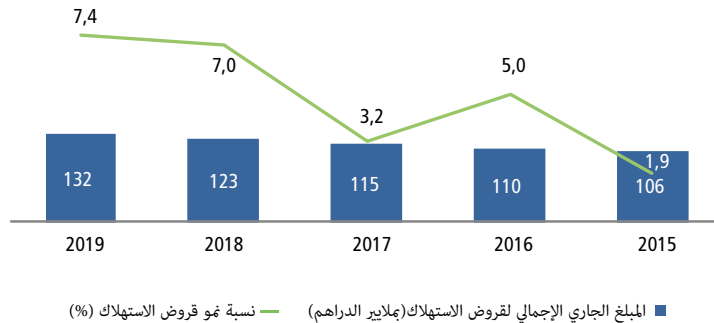
2 - تمويل الاستهلاك

1.2 - تطور تمويل الاستهلاك

بلغ المبلغ الجاري لقروض الاستهلاك 132 مليار درهم، مسجلا بذلك ارتفاعا بنسبة 7,4%، مقابل 7% سنة 2018. ويهم هذا التوجه على حد سواء القروض الممنوحة من طرف شركات قروض الاستهلاك (7,4% + مقابل 8%+) وتلك الموزعة من طرف البنوك²⁶ (7,4% مقابل 6,2%).

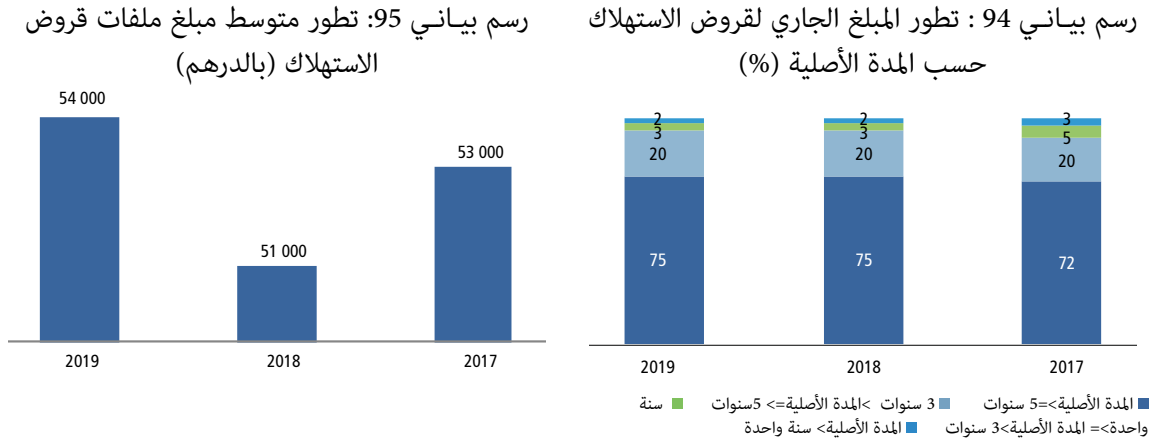
ومن ضمن هذا المجموع، وصل جاري التمويلات التشاركية التي تتخذ شكل مرابحة والتي تخصص لشراء السيارات إلى 776 مليون درهم.

رسم بياني 93: تطور المبلغ الجاري الإجمالي لقروض الاستهلاك (%)



²⁶ هما في ذلك السحوبات على المكشوف والقروض الأخرى الممنوحة للخواص من الأفراد.

ولم تتغير بنية قروض الاستهلاك حسب آجالها. فحصة القروض التي يفوق أجلها 5 سنوات استقرت في نسبة 75%؛ أما حصة القروض التي يقل أجلها عن 3 سنوات، فقد استقرت في مستوى 5%.

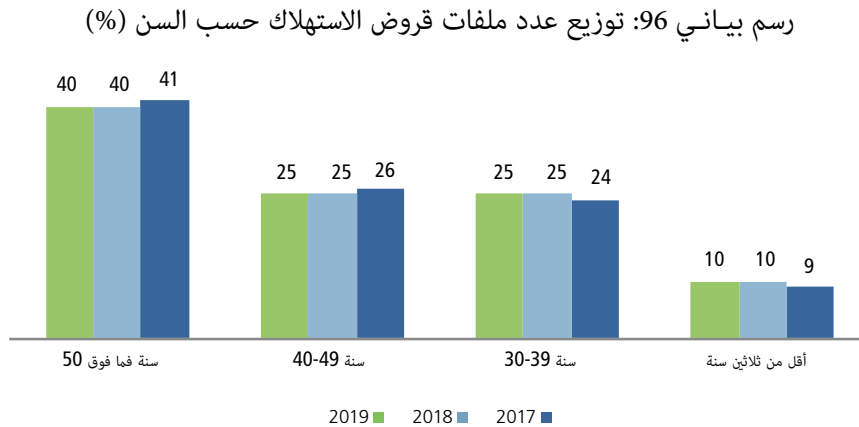


ويصل متوسط مبلغ قروض الاستهلاك إلى 54.000 درهم، مما يمثل ارتفاعا بمبلغ 3.000 درهم من سنة إلى أخرى.

2.2- نوعية وخصائص المستخدمين من قروض الاستهلاك

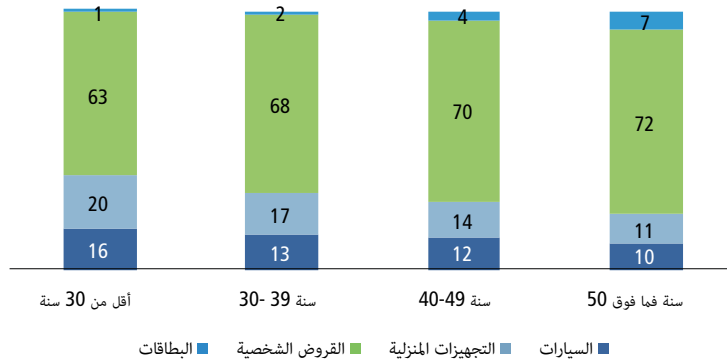
على غرار قروض السكن، يتم تتبع نوعية المستخدمين من قروض الاستهلاك على أساس السن والدخل والفئة الاجتماعية والمهنية ومكان الإقامة.

ولم يعرف توزيع عدد ملفات القروض حسب السن أي تغيير. فقد مثل المستخدمون الذين تزيد أعمارهم عن 50 سنة 40% من عدد الملفات، في حين مثل المستخدمون الذين يقل سنهم عن 30 سنة حصة 10%.



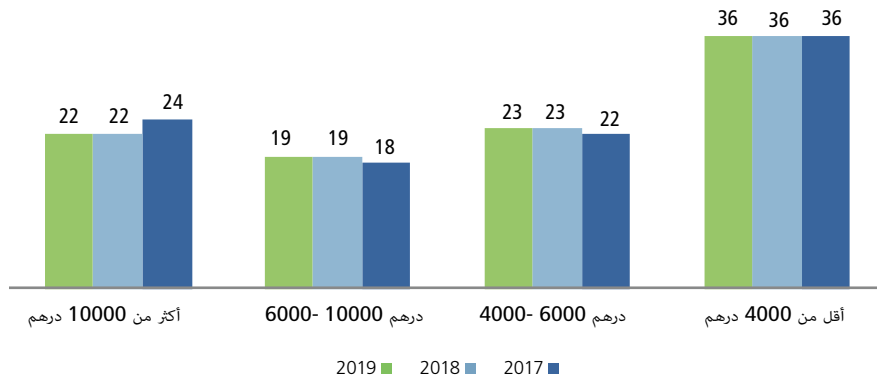
ومن حيث عدد الملفات، لاتزال القروض الشخصية تمثل النوع الأكثر استخداما من قبل جميع الفئات العمرية وبلغت حصتها 70%. وعلى العكس من ذلك، تمثل البطاقات المتجددة 7% من القروض التي حصل عليها الأشخاص الذين تفوق أعمارهم 50 سنة، و1% فقط من القروض التي حصل عليها الأشخاص الذي تقل أعمارهم عن 30 سنة.

رسم بياني 97: توزيع عدد ملفات قروض الاستهلاك حسب السن ونوع القرض (%)



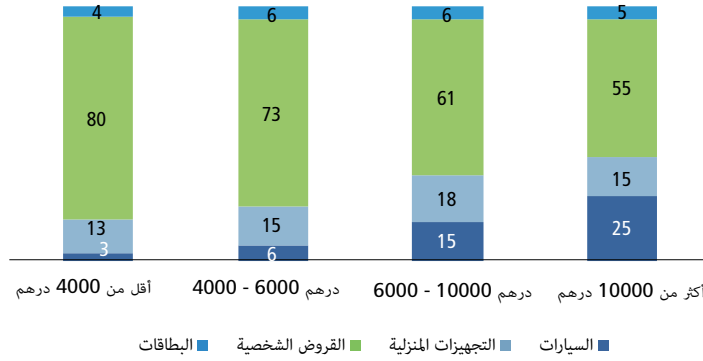
وحسب الدخل، يمثل الأشخاص الذين يقل دخلهم عن 4.000 درهم حوالي 36% من ملفات القروض مقابل 23% بالنسبة لملفات الأشخاص الذين يتوفرون على دخل يتراوح بين 4.000 و 6.000 درهم و 41% بالنسبة لملفات الأشخاص الذين يفوق دخلهم 6.000 درهم.

رسم بياني 98 : توزيع عدد ملفات قروض الاستهلاك حسب الدخل (%)



ولاتزال القروض الشخصية تمثل النوع الأكثر استخداما لدى جميع فئات الدخل. ويتوفر الأشخاص ذوو الدخل الأضعف على الحصة الأكبر من هذه القروض (80% مقابل 75% سنة 2018)، بينما يملك الأشخاص ذوو الدخل الأعلى على حصة أكبر من القروض المخصصة لشراء السيارات (55%)، أي نفس مستوى السنة الماضية).

رسم بياني 99 : توزيع عدد ملفات قروض الاستهلاك حسب الدخل ونوع القرض (%)

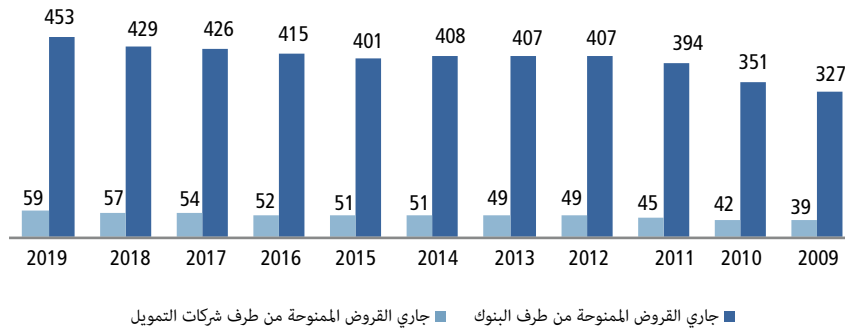


وظلت حصص الأجراء والموظفين، في سنة 2019، مستقرة في 49% و34% على التوالي. أما باقي الحصص، فتوجد في حوزة المتقاعدين (7%) والحرفيين والتجار (5%) وأصحاب المهن الحرة (5%).
وحسب الموقع الجغرافي، لا يزال المستفيدون من قروض الاستهلاك يتمركزون في التجمعات الحضرية للدار البيضاء (29% مقابل 30%) والرباط (18% عوض 19%).

II - تطور المديونية البنكية للشركات غير المالية

في سنة 2019، تسارعت وتيرة نمو المديونية البنكية للشركات غير المالية لتصل إلى 5,4%، مقابل 1,2% في سنة 2018. وبلغت 511,8 مليار درهم، أي بحصة وصلت إلى 51% من مجموع القروض.

رسم بياني 100: المبلغ الجاري للقروض بواسطة الدفع من الصندوق الممنوحة للشركات غير المالية (بمليار الدراهم)



وتسارعت وتيرة نمو القروض الممنوحة من طرف البنوك لفائدة الشركات، التي تمثل 88% من مجموع تمويلات هذه الأخيرة، لتصل إلى 5,6%، مقابل 0,7% في السنة السابقة بفضل الشركات الخاصة التي ارتفع مبلغها الجاري بنسبة 6,4% ليلبلغ 401,5 مليار، بعد ارتفاع بنسبة 0,2% في سنة 2018. وعلى العكس من ذلك، انخفضت القروض المخصصة للشركات العمومية بنسبة 0,5%، بعد ارتفاعها بنسبة 4,4%، لتصل إلى 51,3 مليار.

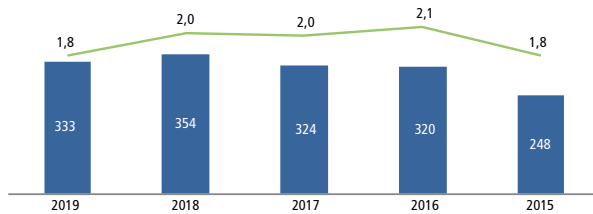
وفي ما يتعلق بالقروض الممنوحة للمقاولات من طرف شركات التمويل، فقد شهدت ارتفاعا بنسبة 4,4% لتصل إلى 59 مليارا، مقابل 4,7% سنة من قبل، لاسيما بفضل تزايد عمليات التمويل بواسطة عقود البيع الإيجاري (+4,2%).

وتشير البيانات المستقاة من البنوك وشركات التمويل إلى أن حصة القروض المخصصة للمقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة²⁷ بلغت 37% من مجموع القروض الممنوحة للمقاولات، مما يعني تحسنها بالمقارنة مع السنوات السابقة.

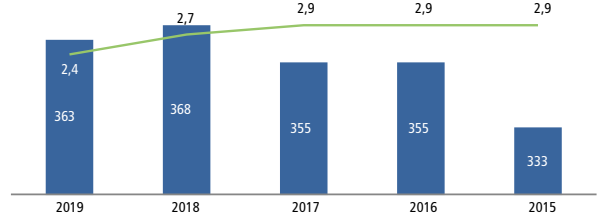
III - تطور المخاطر الكبرى للبنوك

في متم دجنبر 2019، انخفضت التزامات البنوك إزاء المخاطر الكبرى²⁸ بنسبة 1,5% لتصل إلى 363 مليار درهم، ممثلة بذلك 2,4 أضعاف أموالها الذاتية على أساس فردي، مقابل 2,7 أضعاف في سنة 2018. ومن ضمن هذا المجموع، ارتفعت التزامات-الخصيلة، التي وصل مجموعها إلى حوالي 275 مليار درهم، بنسبة 4,2% مقارنة بالسنة الماضية. أما تعرضات خارج الخصيلة، لاسيما التي تتخذ شكل التزامات بالتمويل وبالضمان، فقد راكمت 85 مليار درهم وسجلت انخفاضا بنسبة 11,5% في نفس الفترة.

رسم بياني 102: تطور المخاطر الكبرى المتعلقة بالقروض الممنوحة من طرف البنوك - على أساس مجمع



رسم بياني 101: تطور المخاطر الكبرى المتعلقة بالقروض الممنوحة من طرف البنوك - على أساس فردي



■ الحجم (بمليار الدراهم) — الحجم نسبة إلى الأموال الذاتية

ومع استثناء تعرض البنوك لمخاطر الشركات التابعة لها، وصل المبلغ الجاري لالتزامات البنوك تجاه المجموعات الكبيرة إلى 285 مليار درهم، وهو ما يمثل 1,9 ضعف أموالها الذاتية على أساس فردي.

²⁷ محددة على أساس رقم معاملات أدنى من 175 مليون درهم.

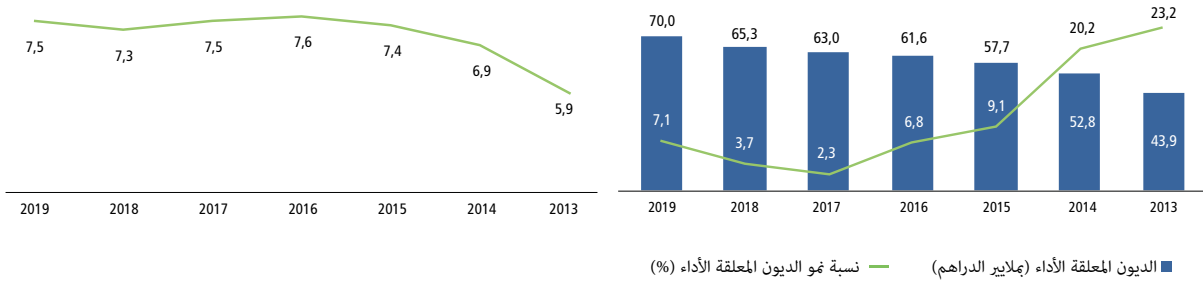
²⁸ مستفيد أو مجموعة من المستفيدين من قرض يفوق مبلغه الجاري أو يعادل 5% من الأموال الذاتية لبنك ما.

ويظهر توزيع المخاطر الكبرى حسب القطاعات استئثار المجموعات المالية غير البنوك بحصة 28%، متبوعة بالبنوك (13%)، ثم المستفيدين العاملين في قطاع الصناعات الاستخراجية (9%)، ثم الصناعة التحويلية (9%) ثم الطاقة (7%). وعلى أساس مجمع، تراجع التزامات المجموعات البنكية تجاه المخاطر الكبرى بنسبة 5,9% لتصل إلى 333 مليار درهم، مما يمثل 1,8 ضعف أموالها الذاتية، مقابل ضعفين في سنة 2018. كما تعزى الانخفاضات الملاحظة إلى تعزيز الأموال الذاتية الاحترازية للبنوك.

VI- تغير الديون المعلقة الأداء

ارتباطا بالطرفية الاقتصادية، سجلت الديون المعلقة الأداء لدى البنوك، نسبة نمو قدرها 7,1%، مقابل 3,7% سنة من قبل، لتصل إلى 70 مليار درهم. وقد أدى ذلك إلى ارتفاع نسبة مخاطر القروض بمقدار 0,2 نقطة لتصل إلى 7,5% في أواخر سنة 2019. ويعكس هذا التطور ارتفاع الديون المعلقة الأداء الخاصة بالأمر بشكل أكبر مقارنة بديون المقاولات غير المالية.

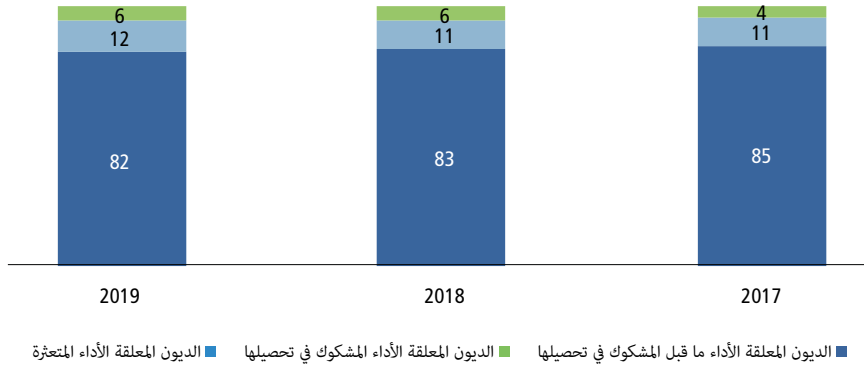
رسم بياني 103: تطور الديون المعلقة الأداء لدى البنوك - رسم بياني 104: تطور نسبة الديون المعلقة الأداء- على أساس فردي (%)



وحسب مستوى المخاطر، سجلت الديون ما قبل المشكوك في تحصيلها ارتفاعا بنسبة 4,6%²⁹ لتصل إلى 4,3 مليار درهم، وتزايدت الديون المشكوك في تحصيلها بواقع 22,1% إلى 8,5 مليار. وفيما يخص الديون المتعثرة، فقد سجلت ارتفاعا بنسبة 5,4% إلى 57,2 مليار درهم. ونتيجة لذلك، تزايدت حصة الديون المشكوك في تحصيلها بمقدار نقطة واحدة إلى 12% على حساب الديون المتعثرة التي انخفضت بنقطة واحدة إلى 82%. وظلت نسبة الديون المشكوك في تحصيلها مستقرة في مستوى 6% من سنة إلى أخرى.

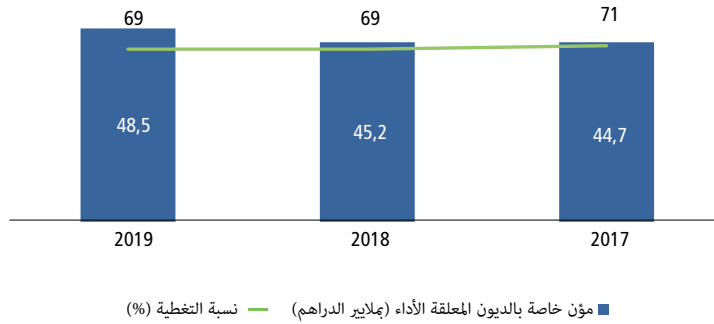
²⁹ تم تحديث بيانات 2018.

رسم بياني 105 : تطور بنية ديون البنوك المعلقة الأداء حسب الفئة - على أساس فردي (%)



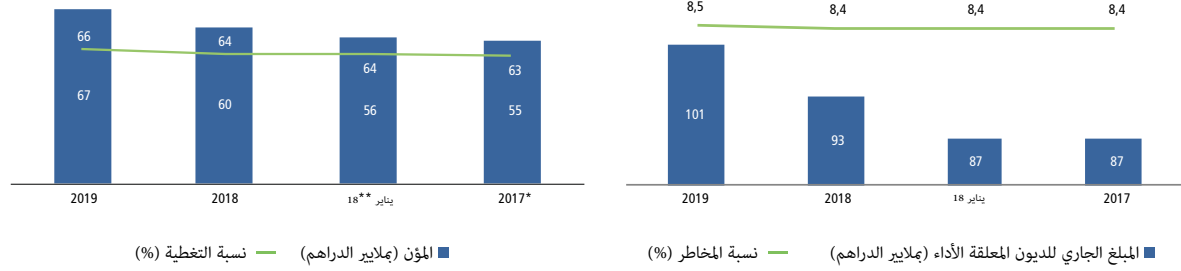
وشهدت المؤن الخاصة بالديون المعلقة الأداء ارتفاعا بنسبة 7,3%، مما أسفر عن نسبة تموين قدرها 69% في نهاية سنة 2019. وبلغت هذه النسبة 77% بالنسبة للديون المتعثرة، و50% بالنسبة للديون المشكوك في تحصيلها، و9% بالنسبة للديون ما قبل المشكوك في تحصيلها، مقابل 76% و50% و12%، على التوالي.

رسم بياني 106 : نسبة تغطية الديون المعلقة الأداء التي تملكها البنوك - على أساس فردي



وإضافة إلى المؤن الخاصة، بلغت المؤن ذات الطابع العام المخصصة لتغطية الديون ذات الحساسة للظرفية الاقتصادية 10,7 مليار درهم، أي بزيادة بنسبة 15,6%. ومثلت هذه المؤن 1,2% من الديون السليمة مقابل 1,1% في سنة 2018. ومن جانب آخر، تزايدت الديون المعلقة الأداء لدى شركات التمويل بنسبة 5,2% لتصل إلى 11,8 مليار درهم، لتبلغ بذلك نسبة المخاطر 9,9%. وتمت تغطية هذه الديون بالمؤن بنسبة 72%. وعلى أساس مجمع، وصل مجموع الديون المعلقة الأداء الخاصة بزبناء المجموعات البنكية الإحدى عشر إلى 101 مليار درهم، أي في ارتفاع بنسبة 8,2% مقارنة بسنة 2018، لترتفع بذلك نسبة المخاطر بمقدار 0,1 نقطة إلى 8,5%.

رسم بياني 107: تطور الديون المعلقة الأداء ونسبة المخاطر على أساس مجمع
رسم بياني 108: نسبة تغطية الديون المعلقة الأداء لدى البنوك - على أساس مجمع



وتزايدت مؤن المجموعات البنكية بنسبة 11,6% مقابل 10% سنة من قبل. ووصلت إلى 67,1 مليار درهم. ونتج عن ذلك ارتفاع نسبة التغطية بمقدار نقطتين لتبلغ 66% مقارنة بسنة 2018.

ومع متم سنة 2019، تم تمويل الديون الحساسة التي تستجيب للمعيار 9 IFRS بنسبة 15% في المتوسط. ومن جهة أخرى، تمت تغطية الديون السليمة التي لا تظهر أي مؤشر للشاشة بواسطة المؤن في حدود 0,8% في المتوسط.

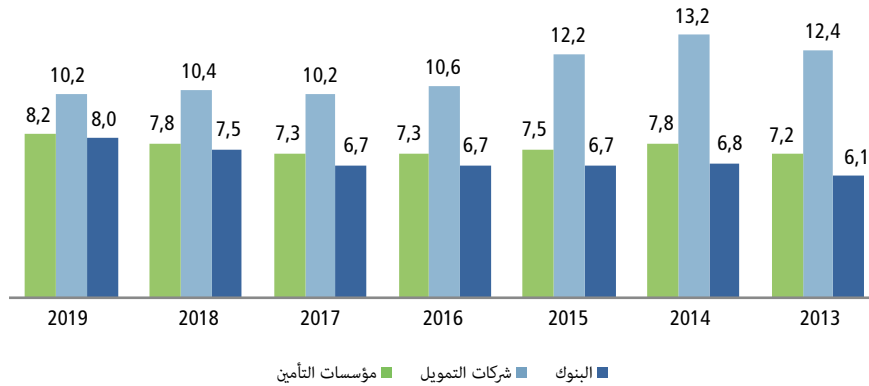
وبالنسبة للديون المعلقة الأداء لدى الفروع المتواجدة في الخارج، لاسيما في بلدان إفريقيا جنوب الصحراء، فقد راكمت مبلغا جاريا قدره 18,6 مليار درهم، لترتفع بذلك نسبة المخاطر بنسبة 0,5 نقطة إلى 10,1%. كما تحسنت نسبة تغطية هذه الديون بالمؤن بمقدار 5 نقط لتبلغ 75% مقارنة بمتم سنة 2018.

1 - الديون المعلقة الأداء على الأسر

خلال سنة 2019، تباطأت وتيرة نمو المبلغ الجاري للديون المعلقة الأداء الخاصة بالأسر لدى البنوك وشركات قروض الاستهلاك بشكل طفيف لتبلغ 10,4%، مقابل 14,1% سنة من قبل، وتصل هذه الديون إلى 29,6 مليار، مما أسفر عن تزايد نسبة المخاطر بمقدار 0,4 نقطة إلى 8,2% من سنة إلى أخرى. ويعكس هذا التطور تقلص هذه النسبة بمقدار 0,4 نقطة إلى 8,3% لدى الأسر المقيمة وبمقدار 0,5 نقطة إلى 7,8% لدى الأسر غير المقيمة، وبلغت نسبة تغطية هذه الديون بالمؤن 62%.

* تمت إعادة حساب مؤن سنة 2017 دون احتساب المؤن الجماعية وذلك لأسباب تتعلق بإمكانية المقارنة.
** تاريخ تطبيق لمعيار IFRS9 لأول مرة.

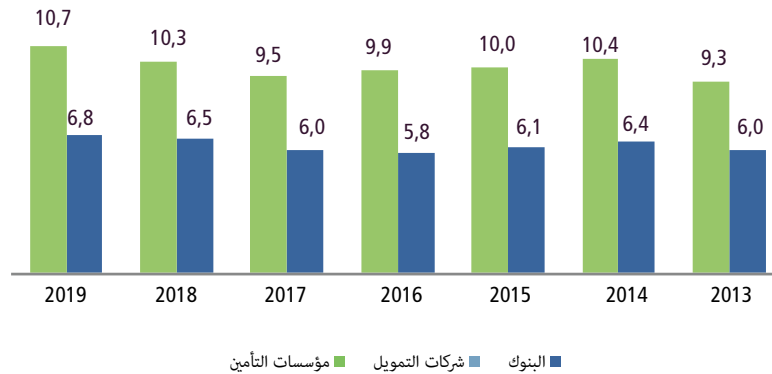
رسم بياني 109: تطور نسبة الديون المعلقة الأداء المستحقة على الأسر - على أساس فردي (%)



وتزايد المبلغ الجاري للديون المعلقة الأداء المستحقة للبنوك على الأسر بنسبة 11,8% إلى 23,7 مليار، مقابل نمو بواقع 15,1% سنة من قبل. وبذلك، وصلت نسبة المخاطر إلى 8%، عوض 7,5% سنة 2018. ووصلت نسبة تغطية هذه الديون بالموثوق إلى 58% مقابل 61% سنة 2018، مما يعكس ارتفاع حصة قروض السكن المضمونة.

وتباطأت الديون المعلقة الأداء المستحقة لشركات قروض الاستهلاك إلى 5,3%، أي ما يعادل 5,9 مليار درهم مقابل 10,6% سنة من قبل، مما أدى إلى انخفاض نسبة المخاطر إلى 10,2% مقابل 10,4% في سنة 2018. وتعززت نسبة تغطية هذه الديون بالموثوق بنسبة 76%، أي بارتفاع قدره نقطة واحدة من سنة لأخرى.

رسم بياني 110: تطور نسبة الديون المعلقة الأداء المستحقة على الأسر لفائدة البنوك وشركات قروض الاستهلاك حسب فئة القرض - على أساس فردي (%)

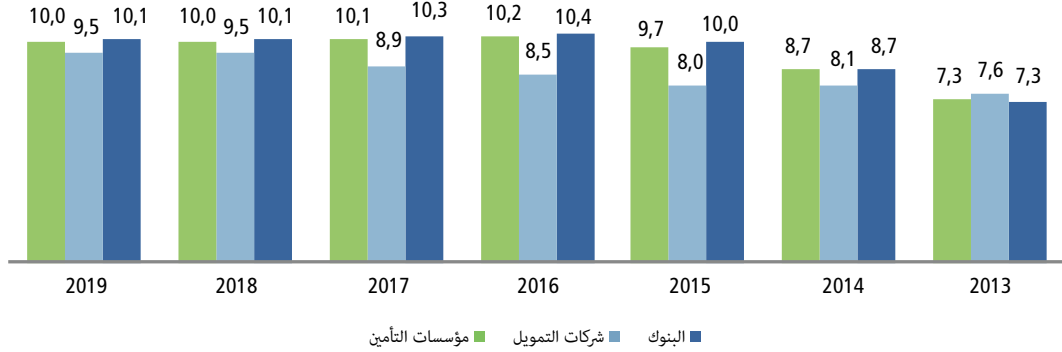


وبذلك، بلغت نسبة المخاطر 6,8% في ما يخص قروض السكن، و10,7% في ما يخص قروض الاستهلاك، مقابل 6,5% و10,3%، على التوالي، سنة 2018.

2 - الديون المعلقة الأداء على المقاولات غير المالية

تسارعت الديون المعلقة الأداء المستحقة على الشركات غير المالية، محققة نمواً بنسبة 5,4% مقابل 0,2% سنة 2018، لتصل إلى 51,2 مليار درهم. وبذلك، بقيت نسبة القروض المعلقة الأداء مستقرة في مستوى 10%. وقد تمت تغطية هذه الديون بالموئ بنسبة 74%، في ارتفاع بنقطة واحدة مقارنة بالسنة الماضية.

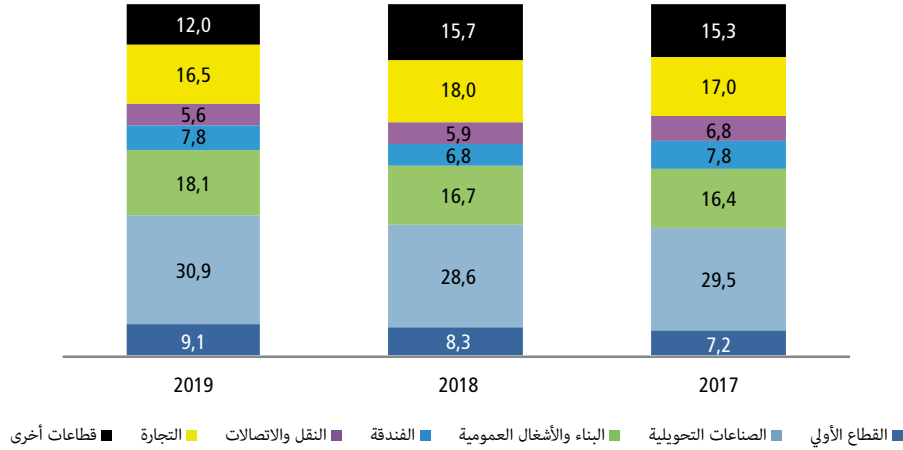
رسم بياني 111: تطور نسبة الديون المعلقة الأداء المستحقة على الشركات غير المالية- على أساس فردي (%)



وتزايد المبلغ الجاري للديون المعلقة الأداء المستحقة للبنوك على الشركات غير المالية بنسبة 5,5% إلى 45,6 مليار، أي أن نسبة المخاطر بلغت 10,1% وهي نفس النسبة التي عرفتتها سنة 2018. وتمت تغطية هذه الديون بالموئ بنسبة 75%.

ويظهر التوزيع القطاعي لهذه الديون أن الديون المعلقة الأداء المستحقة على مقاولات القطاع الأولي تزايدت بنسبة 14,2% ومثلت 10,6% من القروض التي استفاد منها هذا القطاع. أما الديون المعلقة الأداء المستحقة على شركات القطاع الصناعي، فقد تزايدت بنسبة 12,9% بعد أن انخفضت بنسبة 3,7% في السنة الماضية، مما أسفر عن نسبة مخاطر قدرها 16,4% مقابل 14,4% سنة 2018. وفي ما يخص الديون المعلقة الأداء المستحقة على قطاع البناء والأشغال العمومية، الذي يشمل الإنعاش العقاري، فقد تسارع نموها إلى 12,9% مقابل ارتفاع بواقع 1%، لتتزايد بذلك نسبة مخاطر هذا القطاع بمقدار 0,9 نقطة إلى 8,6%.

رسم بياني 112: التوزيع القطاعي للديون المتعلقة الأداء الخاصة بالبنوك
على الشركات غير المالية- على أساس فردي (%)

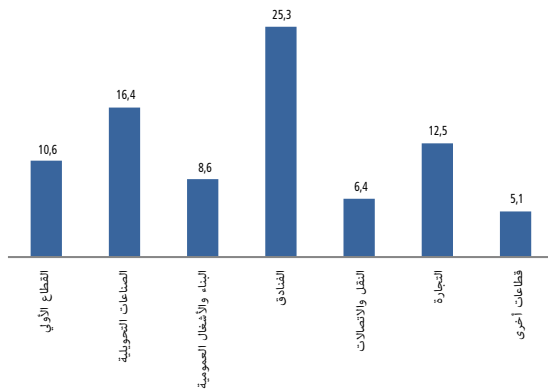


وبعد ارتفاع بنسبة 5,1 % سنة 2018، تراجع المبلغ الجاري للديون المتعلقة الأداء الخاصة بقطاع التجارة بنسبة 4,1%، مما أسفر عن نسبة مخاطر قدرها 12,5%، مقابل 13,6%.

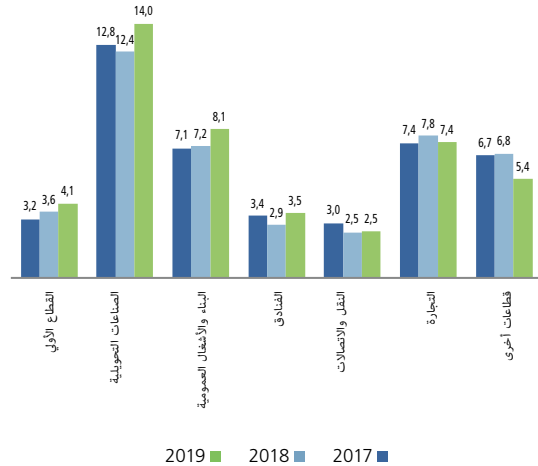
وسجل انخفاض جديد في المبلغ الجاري لديون قطاع الفنادق المتعلقة الأداء بنسبة 20,9%، بعد انخفاض بنسبة 13,7% سنة 2018، مما أدى إلى تزايد نسبة مخاطر القطاع بمقدار 4,7 نقطة إلى 25,3%.

وعلى العكس من ذلك، عرفت الديون المتعلقة الأداء الخاصة بقطاع النقل والاتصالات انخفاضا جديدا بنسبة 0,3%، مقابل 14,1% في السنة الماضية. وبذلك، بلغت نسبة مخاطر هذا القطاع 6,4% عوض 7%.

رسم بياني 114: نسبة الديون المتعلقة الأداء الخاصة
بالبنوك على الشركات غير المالية حسب قطاع النشاط سنة
2019 - على أساس فردي (%)



رسم بياني 113: تطور الديون المتعلقة الأداء الخاصة
بالبنوك على الشركات حسب قطاع النشاط - على أساس
فردى (بملايير الدراهم)

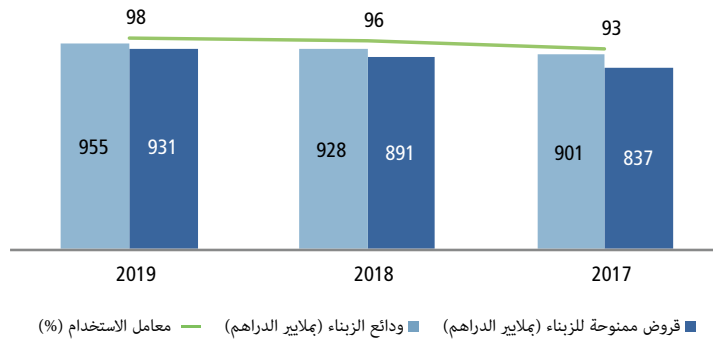


ومن جهة أخرى، وصل المبلغ الجاري للديون المتعلقة الأداء المستحقة لشركات التمويل على الشركات غير المالية إلى 5,6 مليار، مسجلا تباطؤا بنسبة 4,5% مقابل 11,9% سنة 2018. وشكلت هذه الديون 9,5% من مجموع القروض الممنوحة لهذا القطاع، أي أنها بقيت على ما كانت عليه في السنة الماضية. وتمت تغطية هذه الديون بالموثون في حدود 69%، مما يعني ارتفاعا بواقع نقطة مئوية واحدة.

V - تطور سيولة البنوك

خلال سنة 2019، تزايدت حاجة البنوك إلى السيولة بالدرهم للسنة الثانية على التوالي، في حين ارتفعت الديون بنسبة 4,5% والودائع بنسبة 2,9%. وبذلك، ارتفع معامل الاستخدام³⁰ بنقطتي أساس ليبلغ 98%. ودون احتساب شهادات الإيداع، بقيت هذه النسبة في مستوى 91% من سنة إلى أخرى.

رسم بياني 115: تطور الودائع والقروض ومعامل الاستخدام لدى البنوك

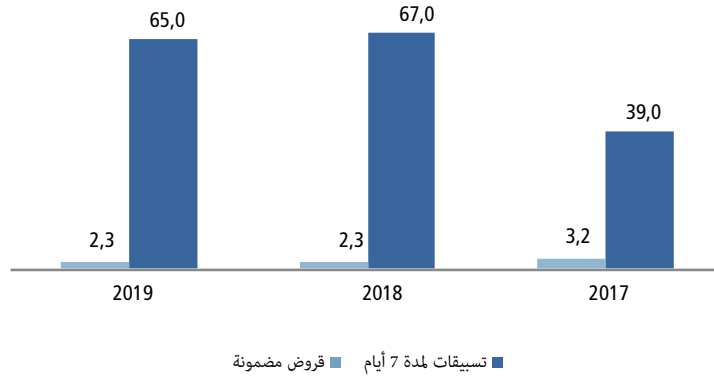


وفي هذا السياق، خفض بنك المغرب نسبة الاحتياطي النقدي بنقطتين لتصل إلى 2% وحافظ على عمليات ضخ السيولة، لاسيما بواسطة التسبيقات لسبعة أيام، التي تناقص مبلغها الجاري بقدر طفيف بلغ 3% إلى 65 مليارا أواخر سنة 2019، بينما استقرت القروض برسم عملية إعادة تمويل الديون المضمونة بديون على المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة في نفس المستوى، أي 2,3 مليار درهم.

ويمثل المبلغ الجاري لإعادة التمويل لدى بنك المغرب 4,8% من خصوم القطاع البنكي. وتتراوح هذه الحصة ما بين 0,5% و10% حسب البنوك.

³⁰ نسبة القروض إلى الودائع.

رسم بياني 116: المبلغ الجاري للتسيقات لسبعة أيام وللقروض المضمونة من بنك المغرب (بملايير الدراهم)



ووصل متوسط المبلغ الجاري اليومي للقروض بدون ضمانات في السوق القائمة بين البنوك إلى 7,6 مليار درهم، متراجعا بنسبة 6,5% مقارنة بالمتوسط المسجل في السنة الماضية.

وأفرزت الوضعية الصافية للبنوك في سوق عمليات إعادة الشراء، دون احتساب العمليات المنجزة مع بنك المغرب، وضعية صافية مُقرضة بمبلغ 24,4 مليار درهم، مقابل 16,4 مليار سنة 2018، بفعل التأثير المزدوج لارتفاع القيم المستلمة للاستحفاظ بمبلغ 6,8 مليار وانخفاض القيم المسلمة للاستحفاظ بمقدار 1,1 مليار.

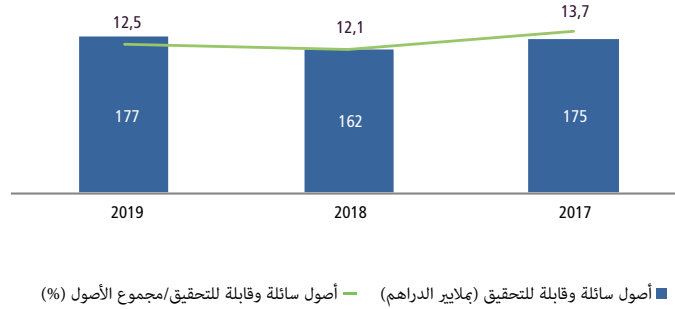
وإضافة إلى موارد الزبناء والموارد المتاحة في السوق القائمة بين البنوك، تزايدت سندات الدين الصادرة بنسبة 21,3%، لتمثل 5,3% من موارد البنوك مقابل 6,7% و4,6%، على التوالي، في السنة الماضية. ومن حيث آجال الاستحقاق، امتدت هذه الآجال. وهكذا، فالسندات التي تتجاوز آجال استحقاقها سنتين تمثل 47% من المجموع مقابل 53% بالنسبة للسندات التي يقل أجل استحقاقها عن سنتين، في حين كانت تمثل ما بين 43% و57%، على التوالي، في السنة السابقة.

ومن جهة أخرى، سجلت الديون الثانوية ذات أجل استحقاق أطول ارتفاعا جديدا بنسبة 9,0%، بعد نموها بنسبة 5,3% سنة 2018، لتصل إلى 47,6 مليار درهم.

وإجمالا، قاربت استخدامات البنوك من استخدامات قصيرة الأجل نسبة 44%، وبلغت استخدامات متوسطة وطويلة الأجل 56%، مقابل 45% و55%، على التوالي، سنة 2018. أما في ما يخص موارد البنوك، فهي تتشكل من الموارد دون أجل بنسبة 57%، ومن الموارد القصيرة الأجل بنسبة 21%، ومن الموارد المتوسطة والطويلة الأجل بنسبة 22%، مقابل 57% و23% و20%، على التوالي، في السنة الماضية.

وفي ما يخص أصول البنوك السائلة والقابلة للتحقيق، التي تتكون بالخصوص من القيم المدوغة في الصندوق والودائع لدى بنك المغرب والعمليات المنجزة فيما بين البنوك وسندات الخزينة وشهادات الإيداع، فقد وصل مبلغها الجاري، في نهاية سنة 2019، إلى 177 مليار درهم، في ارتفاع بنسبة 8,7%. وبلغت حصة هذه الأصول في مجموع الاستخدامات 12,5% مقابل 12,1% في السنة السابقة.

رسم بياني 117: تطور أصول البنوك السائلة والقابلة للتحقيق

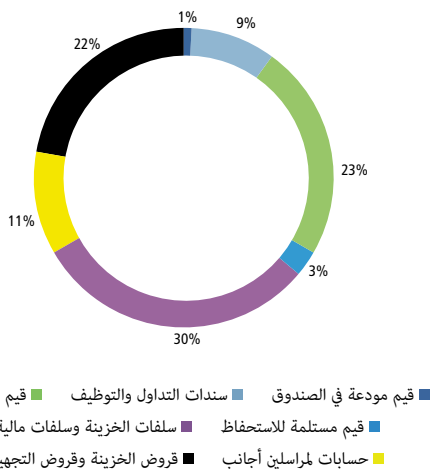


وتعززت محفظة سندات الخزينة التي تحوزها البنوك بنسبة 9,5% لتصل إلى 161,1 مليار درهم بعد زيادة قدرها 5,6% سنة من قبل.

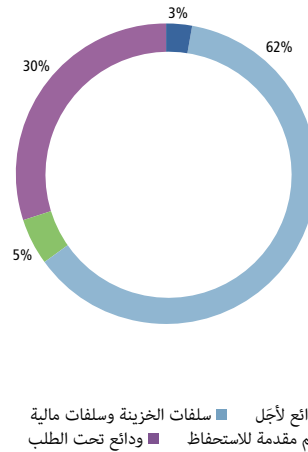
وسجل معامل السيولة على المدى القصير (LCR) ³¹ لدى البنوك مستوى متوسطا بلغ 159%، مقابل 135% سنة 2018، ليعكس بذلك مستوى سيولة ملائم للبنوك بالنظر إلى المستوى القانوني المطلوب وقدره 100%.

ومن حيث السيولة بالعملات الأجنبية، مقومة بالدرهم، فقد وصل إجمالي الموارد إلى 63 مليار درهم في نهاية سنة 2019. وهي تتكون بشكل أساسي من قروض الخزينة والقروض المالية (62%) والودائع تحت الطلب (30%). أما بالنسبة للاستخدامات بالعملات الأجنبية، فقد بلغت قيمتها الإجمالية، بالدرهم، 116 مليارات. وهي تتكون بالأساس من قروض الخزينة والقروض المالية الممنوحة لمؤسسات الائتمان (30%)، والتمويلات لصالح الزبناء (22%)، ثم الودائع لدى المراسلين الأجانب (11%).

رسم بياني 119 : استخدامات البنوك بالعملات الأجنبية



رسم بياني 118 : موارد البنوك بالعملات الأجنبية



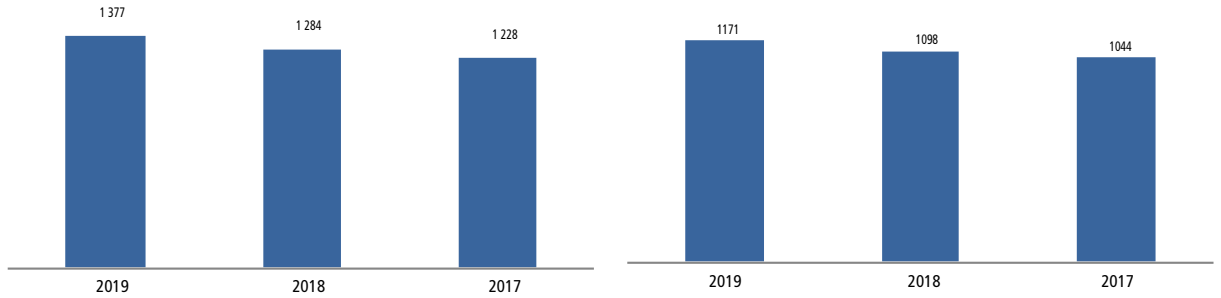
³¹ تقيس هذه النسبة كمية الأصول السائلة العالية الجودة التي تتوفر عليها البنوك كي تغطي، في حال حدوث أزمة، سحبيات من الخزينة لمدة شهر واحد.

IV- تطور ملاءة البنوك

1- تطور المخاطر الصافية المرجحة

في نهاية سنة 2019، ارتفعت المخاطر الصافية المرجحة للقطاع البنكي لتصل إلى 992 مليار درهم، مسجلة تزايداً بنسبة 6% مقابل 3% في متم سنة 2018. وتتألف هذه المخاطر من مخاطر صافية مرجحة برسم مخاطر الائتمان بنسبة 84%، وبرسم مخاطر التشغيل بنسبة 9%، وبرسم مخاطر السوق بنسبة 7%، مقابل 85% و9% و6%، على التوالي، سنة من قبل.

رسم بياني 120 : تطور مجموع المخاطر الصافية المرجحة للبنوك (بملايير الدراهم) - على أساس فردي
رسم بياني 121 : تطور مجموع المخاطر الصافية المرجحة للبنوك (بملايير الدراهم) - على أساس مجمع

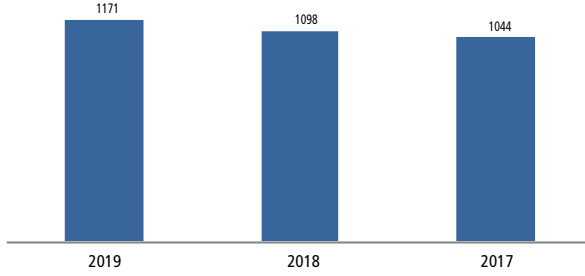


وعلى أساس مجمع، بلغت هذه المخاطر 1.377 مليار درهم، موزعة ما بين مخاطر الائتمان بنسبة 85% ومخاطر التشغيل بنسبة 10% ومخاطر السوق بنسبة 5%. أي نفس المستوى الذي كانت عليه في السنة الماضية.

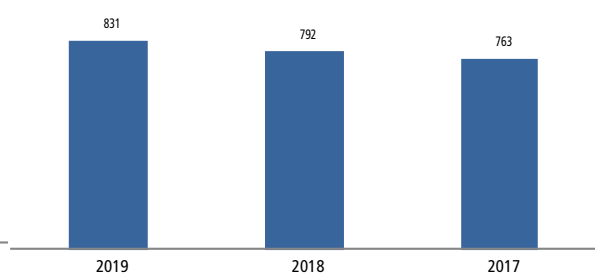
1.1- مخاطر الائتمان

توافق الأصول الصافية المرجحة برسم مخاطر الائتمان، التي تحتسب وفق المقاربة المسماة «المقاربة المعيارية» في إطار بازل II، المخاطر المرجحة- الحصيلة وخارج الحصيلة - المحسوبة بعد تطبيق تقنيات تخفيف المخاطر. وقد بلغت هذه المخاطر 831 مليار درهم، في ارتفاع بنسبة 4,9% مقابل 3,8% سنة 2018.

رسم بياني 123: تطور المخاطر المرجحة للبنوك برسم
مخاطر الائتمان (بملايير الدراهم) - على أساس مجمع



رسم بياني 122: تطور المخاطر المرجحة للبنوك برسم
مخاطر الائتمان (بملايير الدراهم) - على أساس فردي

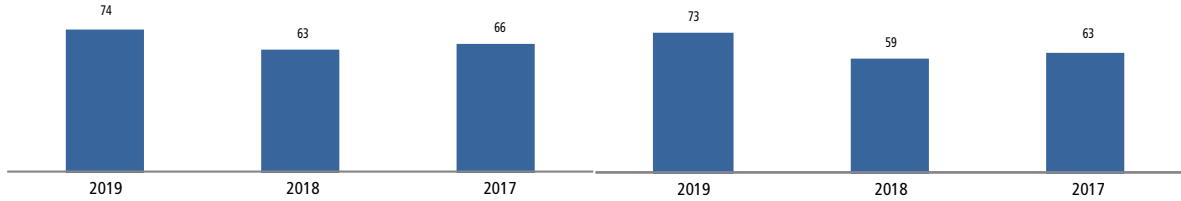


وعلى أساس مجمع، بلغ مجموع هذه المخاطر ما يعادل 1.171 مليار درهم، أي بزيادة بواقع 6,7%، مقابل 5,2% في السنة السابقة.

2.1- مخاطر السوق

في نهاية دجنبر 2019، راكمت الأصول الصافية المرجحة برسم مخاطر السوق حوالي 73 مليار درهم، أي بارتفاع بنسبة 23,4% بعد انخفاض بنسبة 6,7% في السنة السابقة، ارتباطا بالنمو الذي عرفته محفظة سندات التداول.

رسم بياني 124 : تطور المخاطر المرجحة برسم مخاطر السوق (بملايير الدراهم) - على أساس مجمع
رسم بياني 125 : تطور المخاطر المرجحة برسم مخاطر السوق (بملايير الدراهم) - على أساس فردي

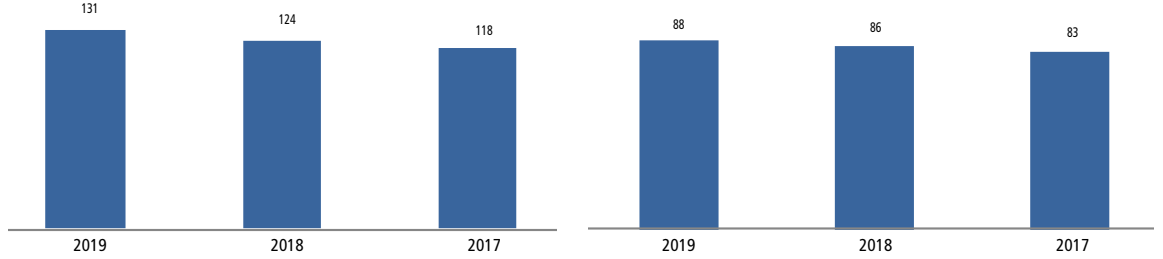


وعلى أساس مجمع، بلغت هذه المخاطر 74 مليار درهم، وهو ما يمثل ارتفاعا بنسبة 18,6%.

3.1- مخاطر التشغيل

تُحسب التعرضات برسم مخاطر التشغيل من قبل معظم البنوك وفقا لمقاربة المؤشر الأساسي. وبلغت 88 مليارا، أي بزيادة بنسبة 3,3%، ارتباطا بتطور العائد الصافي البنكي.

رسم بياني 126 : تطور المخاطر المرجحة برسم مخاطر التشغيل (بملايير الدراهم) - على أساس فردي
رسم بياني 127 : تطور المخاطر المرجحة برسم مخاطر التشغيل (بملايير الدراهم) - على أساس مجمع

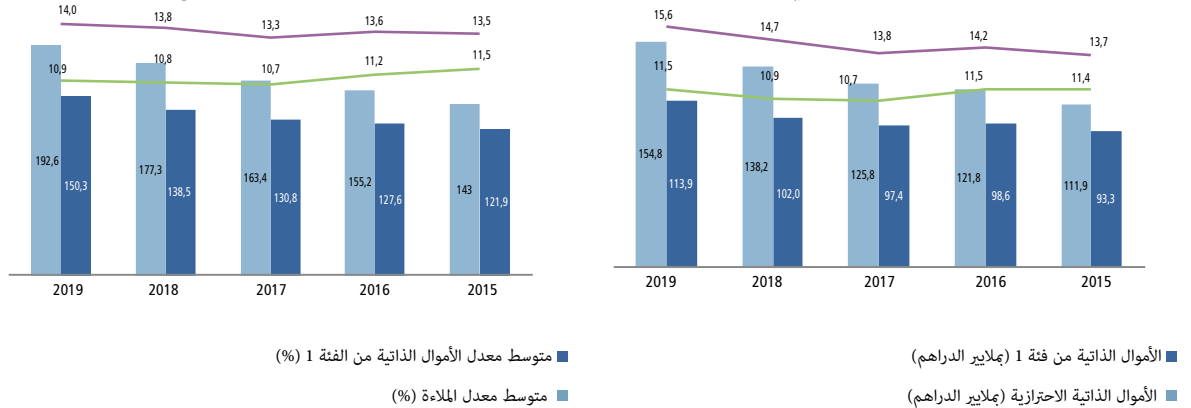


وعلى أساس مجمع، تقدر هذه المخاطر بمبلغ 131 مليار درهم، أي بارتفاع بواقع 5,9%.

4.1 - تطور الأموال الذاتية الاحترازية للبنوك

في نهاية سنة 2019، بلغ مجموع الأموال الذاتية الاحترازية للبنوك 155 مليار درهم، مسجلة ارتفاعا بحوالي 17 مليار درهم مقارنة مع دجنبر 2018، أي +12%.

رسم بياني 128: تطور الأموال الذاتية ونسبة ملاءة البنوك على أساس فردي
رسم بياني 129: تطور الأموال الذاتية ونسبة ملاءة البنوك على أساس مجمع

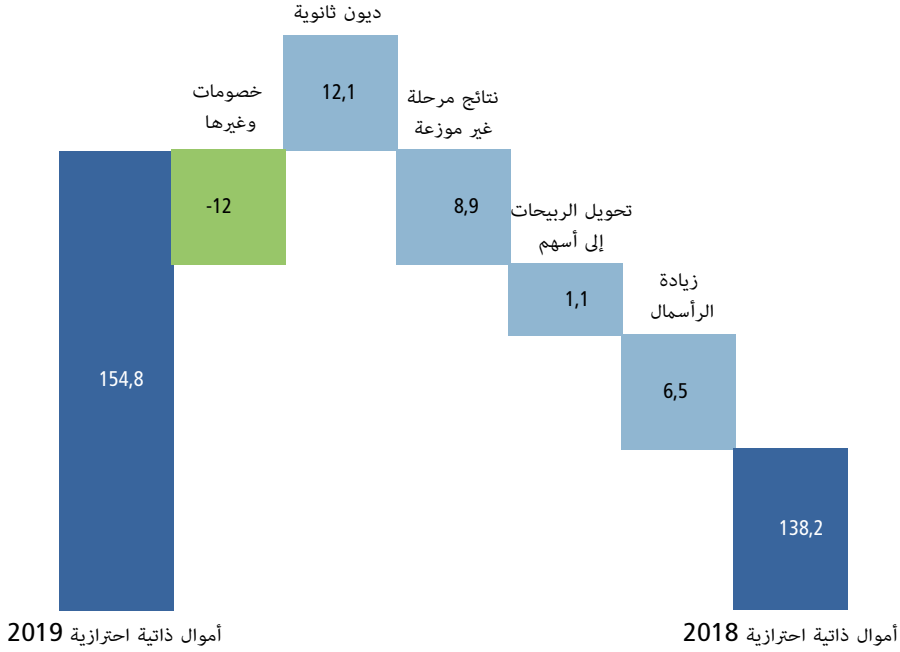


ويأتي هذا الارتفاع بعد زيادات في الرأسمال بلغت 6,5 مليار درهم وعمليات تحويل الربح إلى أسهم بما يعادل 1,1 مليار درهم وتحويل نتائج غير موزعة بقيمة 8,9 مليار درهم.

وفي الوقت نفسه، أصدرت البنوك ديونا ثانوية بقيمة 12 مليار درهم إضافية.

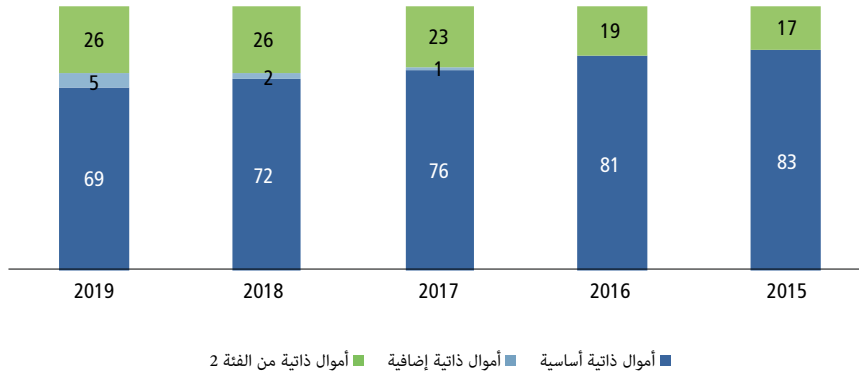
وبلغت نسبة توزيع الربح 54% في عام 2019 مقابل 46% في العام السابق.

رسم بياني 130: تطور الأموال الذاتية الاحترازية (بملايير الدراهم) أموال ذاتية احترازية 2018



وتتوزع الأموال الذاتية الاحترازية ما بين الفئة 1³² بمبلغ يصل إلى 114 مليار درهم أي بنسبة 74%، منها حوالي 94% تتشكل من أموال ذاتية أساسية، وأموال ذاتية من الفئة 2³³ بمبلغ 41 مليار درهم، أي بنسبة 26%.

رسم بياني 131 : تطور بنية الأموال الذاتية الاحترازية - على أساس فردي (%)



32 تتألف من الأموال الذاتية الأساسية والأموال الذاتية الإضافية. وتشمل الفئة الأولى رأسمال الشركة أو المخصصات الصادرة عن المؤسسة، والاحتياطيات، والأرباح وبعض أدوات الأموال الذاتية الخاصة بالمجموعات التعاقدية. وتشمل الفئة الثانية أدوات مستدامة يمكن أن تتضمن خيار التسديد بمبادرة حصرية من المقترض، ويمكن ممارسة هذا الخيار وفق شروط معينة.

33 تتكون الأموال الذاتية من الفئة 2 من أدوات الديون ذات تاريخ استحقاق أولي لا يقل عن 5 سنوات، وهامش إعادة التقييم، وحصّة من فوائض القيمة الكامنة المتعلقة بسندات التوظيف والمساعدات وصناديق الضمان الخاصة، والمؤونات للمخاطر العامة والمبالغ الموجبة المستمدة من معالجة الخسائر المتوقعة والاحتياطيات الكامنة الموجبة لعمليات القرض الإيجاري والكراء مع خيار الشراء.

وارتفع متوسط معدل الملاءة، الذي يمثل نسبة حجم الأموال الذاتية إلى مجموع الأصول الصافية المرجحة، ليصل إلى 15,6%، وهي نسبة أكبر من الحد الأدنى البالغ 12% الذي تنص عليه القوانين الاحترازية السارية المفعول. وتعرزت هذه النسبة بمقدار 90 نقطة أساس مقارنة بنهاية 2018.

ووصل متوسط نسبة الأموال الذاتية من الفئة 1 إلى 11,5% علما أن الحد الأدنى القانوني هو 9%، ليرتفع بمقدار 60 نقطة مقارنة بسنة 2018. ووصل متوسط نسبة الأموال الذاتية الأساسية المسماة «الشريحة الأساسية الأولى»، التي يتشكل بسطها فقط من الأموال الذاتية المخصصة لامتناع الخسائر في إطار استمرارية المنشأة، إلى 10,8% مقابل حد أدنى مطلوب يبلغ 8%، في ارتفاع بمقدار 10 نقط أساس.

وعلى أساس مجمع، سجلت الأموال الذاتية الاحترازية من الفئة 1 لدى البنوك ارتفاعا بنسبة 8,6% إلى 192,6 مليار درهم، و8,5% إلى 150 مليارا، على التوالي. وبذلك، وصل متوسط نسبة الملاءة إلى 14%، أي بزيادة بمقدار 20 نقطة أساس، ووصل متوسط نسبة الأموال الذاتية من الفئة 1 إلى 10,9% مقابل 10,8% في السنة السابقة.

IIV- تحليل نوعية مخاطر سعر الفائدة التي تتعرض لها البنوك

يقصد بمخاطر سعر الفائدة المخاطر الحالية أو المستقبلية التي يتعرض لها الهامش الصافي المتوقع والقيمة الاقتصادية للأموال الذاتية للبنك، نتيجة للتطورات غير الملائمة لأسعار الفائدة التي تؤثر على وضعية محفظة البنك التي تتأثر بسعر الفائدة.

ويتم قياس مخاطر سعر الفائدة المتعلقة بمحفظة البنك باستخدام الطريقة المسماة فجوات سعر الفائدة. وتتمثل هذه الطريقة في إجراء تصريف تقديري لبنود الحصيلة وخارج الحصيلة المحصورة في نهاية سنة 2019 التي تتأثر بتغيرات هذا السعر حسب شطر آجال الاستحقاق، ثم تحديد تعرض صافي بالنسبة لكل أجل من هذه الآجال.

وبشكل عام، أظهرت البنوك قدرة على الصمود في بيئة اقتصادية ومالية تميزت خصوصا بالانخفاض المستمر في أسعار الفائدة. ومع ذلك، ووفقا لنوعية سعر الفائدة ومدة استخداماتها ومواردها، يمكن أن تتعرض البنوك لخطر سعر الفائدة في حال انخفاض أسعار الفائدة أو ارتفاعها. ومعظم البنوك معرضة للخطر، في حال ارتفاع أسعار الفائدة بالنسبة لمحافظها المحصورة في نهاية 2019.

وعلى المدى القصير، قد يؤدي ارتفاع أسعار الفائدة إلى انخفاض الهامش الصافي للفائدة بالنسبة للبنوك التي تفوق مواردها القصيرة الأجل التي تتأثر بسعر الفائدة الاستخدامات القصيرة الأجل التي تتأثر بسعر الفائدة.

وتتألف الاستخدامات والموارد التي تتأثر بسعر الفائدة على المدى القصير من الاستخدامات والموارد التي يكون عائدها قابلا للتغيير أو للمراجعة من جهة، والاستخدامات والموارد التي تطبق عليها أسعار فائدة ثابتة والتي يحل أجل استحقاقها داخل أفق زمني مدته سنة واحدة.

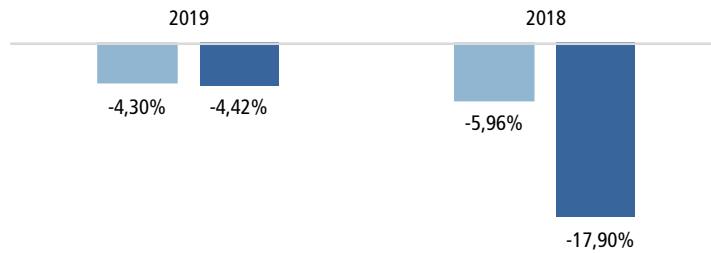
وعلى أساس مقارنة ثابتة لقياس مخاطر سعر الفائدة وتصريفها على شكل أسعار فائدة خاصة بالاستخدامات والموارد، محصورة في نهاية سنة 2019، خلال السنوات الموالية، تقوم البنوك بوضع سيناريوهات لاختبارات ضغط تنظيمية تحاكي صدمة موازية ناتجة عن أسعار الفائدة قدرها 200 نقطة أساس.

وفي نهاية سنة 2019، يحتمل أن يؤدي سيناريو ارتفاع أسعار الفائدة بهذا القدر، بالنسبة للبنوك المعرضة لارتفاع أسعار الفائدة، إلى انخفاض الهامش الصافي لسعر الفائدة على المدى القصير، بنسبة 4,98%- مقابل 5,32%- في سنة 2018. وبالنسبة للبنوك المعرضة لمخاطر سعر الفائدة على المدى القصير في حال انخفاض هذا السعر، فإن صدمة بحجم 200 - نقطة أساس قد تؤدي إلى تقلص الهامش الصافي للفائدة الخاص بهذه البنوك بنسبة 1,73%- مقابل 2%- سنة 2018.

ويمكن أن تؤدي التحركات في أسعار الفائدة إلى انخفاض القيمة الاقتصادية للاستخدامات والموارد على المدى المتوسط والبعيد. وبالنسبة لأغلبية البنوك، تنخفض القيمة الاقتصادية للاستخدامات أكثر من القيمة الاقتصادية للموارد في حالة رفع أسعار الفائدة. وعند حدوث صدمة سعر فائدة موازية قدرها +200 نقطة أساس، فمن المحتمل أن يبلغ انخفاض القيمة الاقتصادية للأموال الذاتية 4,30%- سنة 2019 في المتوسط بالنسبة للبنوك المعرضة لخطر ارتفاع أسعار الفائدة.

وبالنسبة للبنوك المعرضة على المدى المتوسط والطويل في حال انخفاض أسعار الفائدة، فالمخاطر في حال وقوع صدمة بمقدار 200 نقطة أساس تعادل انخفاضا قدره -4,42% من القيمة الاقتصادية للأموال الذاتية في سنة 2019.

رسم بياني 132: حساسية القيمة الاقتصادية للأموال الذاتية للبنوك لتطور أسعار الفائدة بمقدار 200 نقطة أساس



- حساسية القيمة الاقتصادية للأموال الذاتية لانخفاض أسعار الفائدة بمقدار 200 نقطة أساس بالنسبة للبنوك المعرضة لخطر في حالة انخفاض أسعار الفائدة
- حساسية القيمة الاقتصادية للأموال الذاتية لارتفاع أسعار الفائدة بمقدار 200 نقطة أساس بالنسبة للبنوك المعرضة لخطر في حال ارتفاع أسعار الفائدة

بنك المغرب

الجزء الثاني

تطور إطار الإشراف على مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة
في حكمها

بنك المغرب

الفصل 1: تطور الإطار القانوني والتنظيمي لمؤسسات الائتمان والهيئات المعتمدة في حكمها

خلال سنة 2019، وضع البنك للمسات الأخيرة على النصوص التنظيمية الجديدة المتعلقة بالتمويل التشاركي والنزاهة المالية وحماية المستهلك. كما يجري إدخال إصلاحات أخرى في إطار التنظيم الاحترازي.

I - التمويل التشاركي

في سنة 2019، واصل البنك دعم تطوير قطاع التمويل التشاركي وواصل وضع معالم الإطار التعاقدى والتنظيمي. وفي هذا السياق، منح الاعتماد لصندوق الضمان المركزي لتمكينه من القيام، من خلال نافذة مخصصة، بممارسة أنشطة الضمان التشاركي وعمل على تسهيل إعداد عقود منتجات التمويل والادخار ووسمها من قبل المجلس العلمي الأعلى. كما تم استكمال الإطار التنظيمي لهذا النشاط من خلال صياغة المنشور المتعلق بسير صندوق ضمان ودائع البنوك التشاركية.

1 - الاعتماد لممارسة نشاط الضمان التشاركي

في إطار الإجراءات التي تهدف إلى تلبية احتياجات البنوك والنوافذ التشاركية من حيث منتجات الضمان والتمويل المشترك الموجهة للفئات السكانية ذات الدخل المنخفض أو غير المنتظم وتعزيز تمويل ريادة الأعمال والمقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة، أعطى بنك المغرب موافقته لصندوق الضمان المركزي، في 22 أبريل 2019، لإنجاز، من خلال نافذة جديدة أطلق عليها اسم «سند التمويل»، عمليات برسم الباب الثالث من القانون البنكي، المتعلق بالضمان التشاركي. كما تغطي هذه الموافقة نشاط التمويل التشاركي.

2 - المنشور المتعلق بشروط وكيفيات عمل صندوق ضمان ودائع البنوك التشاركية

أصدر بنك المغرب، في أكتوبر 2019، منشورا يتعلق بشروط وكيفيات عمل صندوق ضمان ودائع البنوك التشاركية، عرضه على أنظار المجلس العلمي الأعلى، بتاريخ 8 نونبر 2019 من أجل إصدار رأي بشأنه. وتتعلق الأحكام الرئيسية لهذا المنشور بالعناصر التالية:

- تحديد نسبة مساهمة سنوية قياسية لا يجوز أن تتجاوز 25,0% من الودائع وغيرها من الأموال الواجبة السداد المحصلة. وكما هو الحال بالنسبة للبنوك التقليدية، تم تحديد نسبة 0,2% بالنسبة للبنوك التشاركية بموجب رسالة منشور.
- تحديد الودائع وغيرها من الأموال الواجبة السداد المؤهلة للاستفادة من ضمان هذا الصندوق والمتعلقة بودائع الضمان، وهامش الجدية، واحتياطي موازنة الأرباح، والاحتياطيات الخاصة بمخاطر الاستثمار عند استحقاقها والمبالغ المستحقة برسم تمثيل وسائل الأداء كيفما كان نوعها الصادرة عن المؤسسة، باستثناء ودائع الاستثمار.
- تحديد موارد هذا الصندوق ومتطلبات المطابقة الخاصة بعمليات توظيف هذه الموارد مع آراء اللجنة الشرعية المكلفة بالتمويل التشاركي ومع المبادئ الأساسية للإدارة السليمة والحكيمة.

- اشتراط الفصل بين تحصيل الاشتراكات في الصندوق الجماعي لضمان ودائع البنوك التشاركية والودائع الخاصة بالصندوق الجماعي لضمان ودائع البنوك التقليدية.

وتتولى الشركة المسيرة لصندوق الضمان إدارة هذا الصندوق.

3 - الإطار التعاقدى

في إطار الدعم الذي يقدمه بنك المغرب للفاعلين في السوق، واکب المجموعة المهنية لبنوك المغرب في عملية إعداد العقود التالية لغرض الإقرار بمطابقتها لرأي المجلس العلمي الأعلى:

- **العقد المتعلق بودائع الاستثمار غير المقيدة:** تم الإقرار بمطابقة العقد المتعلق بودائع الاستثمار غير المقيدة لآراء المجلس العلمي الأعلى في مارس 2019. ويتعلق هذا المنتج بالأموال التي جمعتها البنوك التشاركية لدى زبائنها بهدف توظيفها في المشاريع الاستثمارية المتفق عليها مع الزبناء والتي يرتبط عائدها بمنتوج هذه الاستثمارات. وتكون هذه الودائع مستندة إلى أصول البنك التشاركي.
- **توسيع نطاق الوكالة بالاستثمار ليشمل الأشخاص الاعتباريين من غير مؤسسات الائتمان:** يهدف هذا التوسيع، الذي تم الإقرار بمطابقته في دجنبر 2018 وتسويقه في سنة 2019، إلى السماح للمؤسسات التشاركية بتنويع مواردها وتعبئة المزيد من الأموال لدى مستثمرين من غير القطاع البنكي.

وتم تعريف «الوكالة بالاستثمار» باعتبارها عقدا يقوم بموجبه «الموكل» (الممول/الموكل) بتوفير أموال لـ «وكيل» (المسير/الوكيل) بهدف استثمارها في نشاط متوافق مع الشريعة الإسلامية. ولا يمكن ضمان الرأسمال المستثمر ولا مكافأة الموكل. وفي حالة تحقيق أرباح، تدفع إلى الموكل بعد خصم أجر الوكيل مقابل التسيير. وفي حالة تسجيل خسائر، يتحملها الموكل، إلا في حالة الغش أو الإهمال أو سوء التسيير أو عدم الامتثال لبنود العقد.

- **العقد المتعلق بالإجارة المنتهية بالتمليك والمخصص لتمويل العقارات السكنية:** يضع البنك التشاركي بموجب هذا العقد، على أساس إيجاري، عقارا معيناً مملوكاً لهذا البنك تحت تصرف زبون لاستخدامه لأغراض يرخصها القانون. وفي نهاية الإيجار، يتم نقل ملكية العقار المستأجر إلى الزبون وفقاً للشروط المتفق عليها بين الطرفين.
- **العقد المتعلق بمنتج سلام:** يدفع أحد الطرفين، سواء البنك التشاركي أو الزبون، بموجب هذا العقد وبشكل مسبق، السعر الكامل لسلعة يتم تحديد خصائصها في العقد إلى الطرف الآخر الذي يتعهد بتسليم كمية محددة من السلعة المذكورة في أجل متفق عليه.

- **الوثائق التعاقدية المتعلقة بصندوق الضمان المركزي:** من أجل تعزيز وتسهيل استفادة الأسر الراغبة في شراء منازلها أو المقاولين الراغبين في تمويل مشاريعهم من التمويل التشاركي، واکب بنك المغرب صندوق الضمان المركزي في عملية تقديم الوثائق التعاقدية الخاصة بمنتجات الضمان والتمويل والدعم إلى المجلس العلمي الأعلى. وتتعلق المنتجات الأربعة، التي يشملها صندوق الضمان المركزي، بتمويل السكن والمقاولات الصغيرة جداً والصغيرة والمتوسطة على غرار التمويل التقليدي.

إطار رقم 2: منتجات صندوق الضمان المركزي الخاصة بالضمان التشاركي التي حصلت على علامة المطابقة في سنة 2020

- **ضمان إسكان:** يسمح هذا المنتج بضمان التمويلات المقدمة من المؤسسات المالية التشاركية من أجل اقتناء السكن.
- **ضمان مقاوله:** يهدف إلى ضمان التمويلات الممنوحة من طرف البنوك والنوافذ التشاركية من أجل إنجاز مشاريع إنشاء وتطوير المقاولات، خاصة المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة.
- **التمويل المشترك:** مخصص للتمويل المشترك، بين نافذة «سند التمويل» التابعة لصندوق الضمان المركزي» والبنوك والنوافذ التشاركية، لبرامج المقاولات الخاصة بالاستثمار.
- **دعم إسكان:** يتعلق بتحمل جزء من هامش التمويل الممنوح من قبل المؤسسات المالية التشاركية على شكل هبة/ دعم لتمويل الحصول على السكن.

- **التوثيق التعاقدى الخاص بمجموعة نظام المقاصة الإلكترونية بين البنوك المغربية:** خلال سنة 2019، استمرت المناقشات مع مجموعة نظام المقاصة الإلكترونية بين البنوك المغربية (GSIMT) من أجل نظام مقاصة إلكترونية بين البنوك المغربية ومكنت من هيكلة الحلول بهدف تكييف نظام كفالة الأمن المالي الخاص بنظام المقاصة الإلكترونية بين البنوك المغربية مع خصائص النشاط البنكي التشاركي. وتكمن عمليات الملاءمة الرئيسية في إنشاء صندوق ضمان دائم للبنوك والنوافذ التشاركية، وتكييف طرق المساهمة في الصندوق المذكور، وتعديل النظام الداخلي المتعلق بالعقوبات في حالة تخلف أحد المشاركين عن الأداء. وقد حصل هذا العقد على الرأي بالمطابقة من المجلس العلمي الأعلى في 27 يناير 2020.

II- تخفيض الاحتياجات من الأموال الذاتية المتعلقة بالديون على المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة

- في إطار المبادرات التي أطلقت، خلال الربع الأخير من سنة 2019، على المستوى الوطني من أجل تحسين حصول المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة على التمويل البنكي، انخرط بنك المغرب في إصلاح دخل حيز النفاذ في بداية 2020، بهدف تعديل القوانين التنظيمية المعمول به من خلال إدخال عنصر دعم احترازي مخصص لتقليص المتطلبات من الأموال الذاتية برسم مخاطر الائتمان، بالنسبة لمؤسسات الائتمان برسم تمويل المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة.
- ويسمح عامل الدعم هذا بتخفيض المتطلبات من الأموال الذاتية لمؤسسات الائتمان الواجب تشكيلها من أجل تغطية المخاطر المتعلقة بالمقاولات الصغيرة جدا والصغيرة بنسبة 28%.

III - النصوص المعتمدة في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

في إطار تنفيذ الملاحظات الواردة في تقرير مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بشأن المنظومة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، المعتمد والصادر بتاريخ 25 يونيو 2019، قام بنك المغرب بتعديل وتكميل المنشور المتعلق بواجب اليقظة الذي يقع على عاتق مؤسسات الائتمان والهيئات المعتمدة في حكمها. كما أصدر البنك تعليمتين تتعلقان، على التوالي، بالمقاربة المبنية على المخاطر وبكيفية تحديد ومعرفة علاقات الأعمال والمستفيدين الفعليين والزبناء العرضيين. كما أعد البنك دليلاً حول المتطلبات المنطبقة على جمعيات القروض الصغرى في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، من أجل تعزيز فهم التزاماتها من حيث واجب اليقظة ومساعدتها على تطبيق التدابير الوطنية التي سنت بهذا الشأن.

1 - المنشور المتعلق بواجب اليقظة الذي يقع على عاتق مؤسسات الائتمان والهيئات المعتمدة في حكمها

يهدف مواءمة إطاره التنظيمي بشكل أفضل مع معايير مجموعة العمل المالي (GAFI)، قام بنك المغرب، في أكتوبر 2019، بتعديل المنشور رقم 5/و/2017 المتعلق بواجب اليقظة من أجل إضافة المتطلبات التالية بالخصوص:

- تحديد المستفيد الفعلي بالنسبة للهيئات القانونية؛
- توسيع الحكم المتعلق بإعداد ورقة تعريف لأي دخول في علاقة عمل، بما في ذلك العلاقات العرضية؛
- في إطار النهج القائم على المخاطر، مراعاة نتائج التقييم الوطني للمخاطر الذي أجراه المغرب في مجال غسل الأموال وتمويل الإرهاب؛
- واجب تنفيذ إجراءات التجميد والامتنال للحظر المتعلق بتنفيذ عمليات مع أشخاص وهيئات محددة، المنصوص عليه في أحكام القانون رقم 43-05 المتعلق بمكافحة غسل الأموال؛
- إلزام المؤسسات التي تستخدم وكلاء بإدماجهم في أنظمتها الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومراقبة التزامهم بهذه الإجراءات؛
- تطبيق إجراءات اليقظة المناسبة فيما يتعلق بعلاقات العمل أو أصحابها المستفيدين، في حالة وجود شكوك لدى المؤسسة بشأن صحة أو ملاءمة بيانات التعريف الخاصة بهم وإنهاء هذه العلاقات التجارية في حالة عدم القدرة على الامتنال لهذه الإجراءات؛
- إدماج الأشخاص الاعتباريين المستقرين في مناطق حرة ضمن نوعيات علاقات الأعمال، التي تعتبر معرضة لمخاطر عالية؛
- توسيع نطاق المعلومات التي يجب تبليغها من قبل الشركات التابعة والفروع إلى وظيفة الافتتاح داخل مجموعتها؛
- الالتزام بتبليغ المعلومات المتعلقة بالزبناء والحسابات والعمليات والصفقات والأنشطة غير العادية، من قبل المجموعة إلى فروعها والشركات التابعة لها والعكس صحيح، كلما كان ذلك مناسباً وملائماً من أجل تدبير المخاطر.

2 - التعليمات المتعلقة بتحديد ومعرفة علاقات الأعمال والزبناء العرضيين والمستفيدين الفعليين

أصدر بنك المغرب في أكتوبر 2019 تعليمات تحدد كيفية تحديد ومعرفة الزبناء في إطار علاقة من علاقات الأعمال والزبناء العرضيين والمستفيدين الفعليين. وتتعلق أحكام هذه التعليمات بما يلي:

- تحديد معايير التمييز بين علاقات الأعمال والزبناء العرضيين على مستوى الإجراءات الداخلية؛
- توضيحات حول تطبيق القواعد المتعلقة بتحديد الهوية والتحقق والمعرفة مع مراعاة طبيعة الطرف المقابل؛
- إنشاء قائمة بالأنشطة التي تعتبر معرضة لخطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وواجب التساؤل حول مصدر الأموال ووجهتها؛
- كيفية التحقق من هوية المستفيد الفعلي وعرض أمثلة لمخططات تحديد هوية المستفيد الفعلي من شخص اعتباري ما؛
- التحقق من الروابط الموجودة بين الزبون، وإذا اقتضى الحال، المستفيد الفعلي، وأي أطراف ثالثة تتدخل أو مجبرة على التدخل في علاقة أعمال؛
- توضيح الالتزامات المتعلقة بتنفيذ العقوبات المالية الدولية.

3 - التعليمات المتعلقة بوضع نهج قائم على المخاطر في مجال واجب اليقظة الذي يقع على عاتق مؤسسات الائتمان والهيئات المعتمدة في حكمها

أصدر بنك المغرب، في أكتوبر 2019، تعليمات تتعلق بوضع نهج قائم على المخاطر فيما يتعلق بواجب اليقظة الذي يقع على عاتق مؤسسات الائتمان والهيئات المعتمدة في حكمها. وتوضح هذه التعليمات الجوانب التالية:

- الغرض من وضع نهج قائم على المخاطر والتحقق من صحة هذا النهج ونتائجه من قبل هيئات الحكامة؛
- المسطرة التي يجب اتباعها لوضع هذا النهج، ولا سيما تصنيف المخاطر وتنقيطها ووضع تدابير اليقظة الملائمة لكل مستوى من مستويات المخاطر؛
- مراعاة هذا النهج على مستوى عملية تحديد النوعية، وملاءمة عتبات المراقبة فيما يتعلق بالمستويات المحددة للمخاطر.

4 - الدليل الخاص بالمتطلبات المنطبقة على جمعيات القروض الصغرى في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

وضع بنك المغرب دليلاً يحدد ما هو منتظر من جمعيات القروض الصغرى في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. والغرض من هذا الدليل هو تكييف العناصر الرئيسية للمنشور رقم 5/2017 على ضوء خصوصيات جمعيات القروض الصغرى. وهو يهدف إلى تحديد المكونات الرئيسية لمنظومة اليقظة والرصد الداخلي، بما يسمح بتدبير مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب على نحو مطابق وفعال فيما يتعلق بالإطار التشريعي والتنظيمي الوطني. وتغطي هذه المكونات الآلية

التنظيمية لتدبير المخاطر، والتدابير المتعلقة باليقظة تجاه علاقات الأعمال والمستفيدين الفعليين، ومراقبة العمليات والعلاقة مع وحدة معالجة المعلومات المالية.

VI - حماية الزبناء وتعزيز المنافسة البنكية

واصل البنك العمل على تعزيز حماية الزبناء وترسيخها ضمن الأولويات الاستراتيجية للمؤسسات الخاضعة. وفي هذا السياق، حدد البنك قواعد إصدار شهادات رفع اليد عن الضمانات، التي تهدف بشكل خاص إلى تحسين آجال معالجتها وتقليص عدد المنازعات ذات الصلة.

وفي سياق مواصلة الإجراءات الهادفة إلى تعزيز المنافسة البنكية، أصدر البنك تعليمة جديدة بشأن الحركة البنكية من أجل تعزيز نجاعة المنظومة التقليدية التي اعتمدها الفاعلون البنكيون في سنة 2017. كما أبرم البنك في مطلع سنة 2020 اتفاقية تعاون مع مجلس المنافسة من أجل تعزيز العمل المشترك بين السلطتين.

1 - التعليمات المتعلقة بشروط وكيفيات إصدار شهادات رفع اليد عن ضمانات التمويل البنكي

أصدر بنك المغرب، في أكتوبر 2019، تعليمة بشأن شروط وكيفيات إصدار شهادات رفع اليد عن الضمانات الخاصة بالتمويل البنكي. وتنص هذه التعليمات بالخصوص على إصدار شهادات رفع اليد بشكل آلي، في غضون أجل أقصاه 30 يوم عمل، ابتداء من تاريخ سداد زبون المؤسسة الائتمانية المعنية لمجموع القرض. ويجب عرض نص المعلومات المتعلقة بهذا الأجل داخل الوكالة وإدراجها في المستندات التعاقدية الخاصة بالضمان. ويجب على مؤسسة الائتمان أن تضع إجراءات تنظم عملية إصدار شهادات رفع اليد ونظام معلومات يسمح بالشروع تلقائياً في عملية إصدار هذه الشهادات.

وقد حدد بنك المغرب تاريخ دخول هذا النص حيز النفاذ في 10 ماي 2020. وتم تمديد هذا التاريخ إلى غاية 10 غشت 2020، نظراً لسياق الحجر الصحي المرتبط بأزمة كوفيد-19.

2 - التعليمات المتعلقة بالحركة البنكية

أصدر بنك المغرب، في أكتوبر 2019، تعليمة بشأن الحركة البنكية. وتهدف هذه التعليمات، التي تدخل في إطار عملية تعزيز حماية الزبناء وتحفيز المنافسة بين البنوك، إلى تحسين الشروط والكيفيات التي يجب على البنوك مراعاتها لتسهيل انتقال الحسابات والعمليات المرتبطة بها من بنك إلى آخر.

وتنص هذه التعليمات على أن تكلفة العمليات التي ينبغي تنفيذها في هذا السياق تقع، منذ الآن وبشكل حصري، على عاتق المؤسسات البنكيتين المصدرة والمستقبلة التي حدد دور كل منهما بحيث يتم إعفاء الزبناء من أعباء العملية التشغيلية.

وتوصي هذه التعليمات البنوك باعتماد التشغيل الآلي لعملية الانتقال من خلال إنشاء منصة بين البنوك، مما من شأنه أن يضمن معالجة فعالة وآمنة وسريعة وسلسلة للطلبات المتعلقة بالحركة.

كما يوصي بالتنسيق بين خدمات المساعدة على الحركية التي يقدمها البنك المستقبل والبنك المصدر من أجل تسوية المنازعات التي قد تنشأ عن الحركية.

وتنص هذه التعليمات على إعداد تقرير فصلي لإحصاء عدد عمليات الانتقال التي تمت معالجتها والاختلالات التي تمت مواجهتها، وذلك من أجل اتخاذ الإجراءات المناسبة لمعالجتها.

V - مشاريع نصوص قيد الإعداد

وضع بنك المغرب في سنة 2019 اللامسات الأخيرة على مجموعة من مشاريع النصوص التنظيمية المتعلقة بالمجال الاحترازي والتمويل التشاركي. وبالنظر إلى أزمة كوفيد-19، قرر تأجيل اعتمادها حتى الفصل الرابع من سنة 2020.

1 - نصوص قيد الإعداد حول أنشطة البنوك والنوافذ التشاركية

1.1 - مواثمة المنشور المتعلق بمعدل السيولة على الأمد القصير (LCR)

في إطار إعداد النصوص الاحترازية المتعلقة بالبنوك والنوافذ التشاركية، يوجد منشور بنك المغرب رقم 13/و/15 المتعلق بمعدل سيولة البنوك على الأمد القصير قيد المراجعة، بهدف تغطية خصائص النشاط البنكي التشاركي.

وفي إطار احترام الشروط التي وضعتها لجنة بازل ومجلس الخدمات المالية الإسلامية، تطرقت عمليات التكييف الأساسية إلى دمج معالجة الصكوك والسندات الأخرى المعادلة ضمن لائحة الأدوات التي تصنف ضمن الأصول السائلة العالية الجودة وكذلك احتساب الأدوات الخاصة كودائع للاستثمار، والموارد المحصلة على شكل كفالة بالاستثمار أو هامش الجدية المحصل من الزبناء لتأمين طلبات التمويل التي يتقدمون بها.

2.1 - مشروع المنشور المتعلق بتصنيف ديون البنوك والنوافذ التشاركية

أعد بنك المغرب مشروع منشور حول تصنيف وتمويل الديون المستحقة للبنوك التشاركية. ويتطرق هذا المشروع، الذي اطلع عليه مهنيو القطاع في إطار التشاور معهم، إلى خصوصيات المنتجات التشاركية، مع ضمان الموازنة بين المالية التشاركية والمالية التقليدية من حيث طريقة المعالجة.

2 - إصلاحات تنظيمية تتعلق بتأثير مخاطر الائتمان

كثف بنك المغرب المشاورات بهدف استكمال إصلاح تصنيف الديون وتمويلها وكذلك الورش الخاص بتأثير المخاطر المتعلقة بالأصول العقارية المكتسبة من قبل البنوك بواسطة تقنيات الوفاء بمقابل والبيع الاستردادي.

1.2 - إصلاح تصنيف الديون

على إثر التشاور مع مهنيي القطاع البنكي حول إصلاح تصنيف الديون، حدد البنك تاريخ نفاذ تدريجي على مرحلتين: في نهاية عام 2022 بالنسبة للمقتضيات التي تنظم الديون المعلقة الأداء ونهاية عام 2024 بالنسبة للمقتضيات التي تنظم الديون السريعة التأثر.

ومن جهة أخرى، تم إجراء مشاورات مع المجلس الوطني للمحاسبة، بشأن المعالجة المحاسبية لتأثير التطبيق الأول وفق المعايير المحاسبية المغربية المعمول بها لإنشاء حسابات الشركات.

2.2 - مخاطر البنوك إزاء الأصول المكتسبة عن طريق الوفاء بمقابل والبيع الاستردادي

وضع بنك المغرب اللمسات الأخيرة على الإطار التنظيمي الذي سينظم هذه العمليات من أجل تخفيف المخاطر المرتبطة بها. وينص هذا النظام على إنشاء قواعد محاسبة مخصصة، وإصدار تعليمات تحدد الممارسات السليمة في مجال حكامه وإدارة هذه العمليات واعتماد معالجة احترازية محددة للمخاطر إزاء الأصول المكتسبة عن طريق الوفاء بمقابل والبيع الاستردادي. وسياكب هذا الإصلاح وضع أحكام انتقالية تهدف إلى تخفيف أثرها خلال فترة محددة.

3 - المخاطر المالية المرتبطة بالتغيرات المناخية والبيئة

يعتبر المجتمع الدولي للبنوك المركزية وسلطات الإشراف، ولا سيما «الشبكة المعنية بإقامة نظام مالي أخضر» (NGFS)، القضايا البيئية نوعاً من المخاطر التي يجب على السلطات التنظيمية الاهتمام بها في إطار المهام المسندة إليها، من أجل ضمان قدرة النظام المالي على الصمود.

وفي هذا الإطار، أعد بنك المغرب مشروع تعليمات أطلع مهنيي القطاع البنكي على محتواه، من أجل تشجيع البنوك على مراعاة المخاطر المالية المرتبطة بالتغيرات المناخية والبيئة على مستوى حكمتهم واستراتيجيتهم، وضمان فهمها وتقييمها وتعزيز قدراتهم في هذا المجال. ويدعو هذا المشروع التنظيمي للبنوك إلى تطوير منظومة لتدبير هذه المخاطر بالموازاة مع تعزيز خبرة القطاع البنكي في هذا المجال من أجل مراعاة مدى تعقد هذا النوع من المخاطر وطابعه الجديد.

4 - تأطير استخدام الحوسبة السحابية

خلال سنة 2019، أجرى البنك تحقيقاً خاصاً حول لجوء البنوك إلى الحوسبة السحابية مكن من تحديد الإمكانيات المتوقعة بهذا الشأن بالإضافة إلى القيود والتحديات ذات الصلة من منظور القطاع البنكي.

وعلى إثر هذا التحقيق، تم إعداد مشروع تعليمات لتأطير استخدام هذا الحل من قبل مؤسسات الائتمان. ويشكل هذا المشروع، الذي أعد على أساس مقارنة أجريت على الصعيد الدولي، مرجعاً في مجال الممارسات السليمة التي تسمح لهذه المؤسسات بالتحكم في مخاطر الاستعانة بمصادر خارجية تقدم خدمات الحوسبة السحابية.

5 - معالجة صعوبات مؤسسات الائتمان

خلال سنة 2019، واصلت وزارة الاقتصاد والمالية والإصلاح الإداري وبنك المغرب تطوير ورش وضع نظام قانوني لحل الأزمات البنكية وفقا للمعايير الدولية. ويهدف هذا الإطار الجديد إلى منح بنك المغرب الصلاحيات والأدوات اللازمة لمعالجة منتظمة لاختلالات البنوك، خاصة النظامية منها، وتحديد إجراءات حل الأزمات، وإنشاء آليات تمويل جديدة تهدف إلى الحد قدر الإمكان من اللجوء إلى الدعم العمومي.

6 - استكمال نظام بازل 3

في سنة 2019، شرع بنك المغرب في الأشغال الرامية إلى استكمال النظام الاحترازي المعروف ببازل 3، ولا سيما مشاريع المنشورات المتعلقة بتطبيق معدل الرافعة والمعدل الهيكلي للسيولة على الأمد الطويل (NSFR).

إطار رقم 3: تعريف معدل الرافعة المالية والمعدل الهيكلي للسيولة على الأمد الطويل

معدل الرافعة المالية: يكمل معدل الرافعة المتطلبات من الأموال الذاتية المرجحة حسب المخاطر بوضع ضمانات لتفادي مستويات كبيرة من المديونية لدى مؤسسات الائتمان. ويسمح هذا المعدل، الذي حددته لجنة بازل في حد أدنى قدره 3%، بالحد من تراكم أثر الرافعة في القطاع البنكي وتجنب آثار عمليات انعكاس الرافعة على النظام المالي.

المعدل الهيكلي للسيولة على الأمد الطويل: يفرض المعدل الهيكلي للسيولة على الأمد الطويل، الذي يمثل مبلغ التمويل المستقر المتاح منسوبا للتمويل المستقر المطلوب، على البنوك أن تتوفر على بنية تمويل قابلة للاستمرار. ويهدف هذا المعدل، الذي حدد في 100% على الأقل، إلى الحد من التمويل بالجملة على المدى القصير وتعزيز تقييم مخاطر التمويل بالنسبة لجميع بنود الحصيلة وخارج الحصيلة.

ومن أجل تعزيز الأحكام المتعلقة بإرساء عملية تقييم كفاية رأسمال البنوك المعروفة باسم "ICAAP"، قام بنك المغرب بإتمام صياغة التعليمات رقم 45/07 التي تم إصدارها بهذا الخصوص في سنة 2007 وعرضها على مهنيي القطاع قصد التشاور. وتهدف هذه المراجعة إلى تزويد البنوك بمنظومة متناسبة وموثوقة تسمح بالمساهمة في الحفاظ على استمرارية أنشطة المؤسسات، وضمان رسملة كافية لتغطية المخاطر وامتصاص الخسائر واتباع استراتيجية مستدامة، حتى خلال فترات طويلة من الضغوط.

VI - مساهمة البنك في إعداد نصوص أخرى

في إطار جهوده الرامية إلى تسهيل تمويل المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة، ساهم البنك في الإصلاحات القانونية والتنظيمية ذات الصلة بهذا الهدف. وفي هذا السياق، شارك في الأشغال التي أدت إلى رفع سقف القروض الصغرى من 50.000 إلى 150.000 درهم بهدف تغطية فئة المقاولات الصغيرة جدا.

كما شارك البنك في مجموعة العمل المكلفة بوضع اللمسات الأخيرة على القانون المتعلق بالضمانات المنقولة ومشروع قانون التمويل الجماعي ونصوصه التطبيقية.

وفي إطار عملية تنفيذ المعيار المتعلق بالتبادل الآلي للمعلومات الخاصة بالحسابات المالية في المجال الضريبي الذي أعدته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، تم التشاور مع البنك في إطار العمل على إعداد مشروع مرسوم لوضع قواعد لتحديد الإقامة الضريبية لأصحاب الحسابات.

1 - قانون بشأن الضمانات المنقولة

في إطار الاستراتيجية التي تهدف إلى تعزيز حصول المقاولات على التمويل، شارك بنك المغرب في أشغال وضع اللمسات الأخيرة على القانون المتعلقة بإصلاح قانون الضمانات المنقولة. ويهدف هذا النص إلى تعزيز الإطار القانوني والمؤسسي المتعلق بالضمانات المنقولة وكذلك مناخ الأعمال على المستوى الوطني. وتشمل المستجدات الرئيسية التي جاء بها هذا النص، الذي صادق عليه البرلمان في فاتح أبريل 2019، إنشاء سجل وطني إلكتروني للضمانات، واعتماد طرائق جديدة لتفعيل هذه الضمانات، واستحداث آلية لتمثيل الدائنين من خلال الوكيل المعني بالضمانات. وفي هذا الإطار، قام البنك بتنسيق العلاقات مع القطاع البنكي من أجل الاستعداد لتفعيل السجل المذكور.

2 - النصوص التطبيقية للقانون المتعلق بالتمويل التعاوني

بهدف تعزيز تمويل المشاريع ذات الأثر القوي على المستوى الاجتماعي وعلى صعيد التنمية البشرية، وتعزيز جاذبية السوق المالية المغربية، صادق البرلمان على قانون يتعلق ب«التمويل التعاوني crowdfundering» في 11 فبراير 2020. وبموجب هذا القانون، عيّن بنك المغرب مشرفاً على أنشطة «القروض» و«الهبات».

وساهم البنك بنشاط، إلى جانب مديرية الخزينة والمالية الخارجية والهيئة المغربية لسوق الرساميل، في أشغال وضع اللمسات الأخيرة على هذا القانون. كما عمل على إعداد نصوصه التطبيقية.

3 - المعيار الدولي للتبادل الآلي للمعلومات المتعلقة بالحسابات المالية في المجال الضريبي الذي أعدته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

انخرط المغرب منذ عدة سنوات في عملية تنفيذ معيار التبادل الآلي للمعلومات المتعلقة بالحسابات المالية في المجال الضريبي، الذي وضعت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، من خلال التوقيع على اتفاقية «المساعدة الإدارية المتبادلة في المجال الضريبي» في سنة 2013 والاتفاق المتعدد الأطراف بين السلطات المختصة والمتعلق بالتبادل الآلي للمعلومات المتعلقة بالحسابات المالية في يونيو 2019.

وقد ساهم بنك المغرب إلى جانب الجهات المشرفة على القطاع المالي الأخرى في مشروع المرسوم الذي تشرف عليه المديرية العامة للضرائب والذي يضع القواعد المتعلقة بتحديد المؤسسات المالية للإقامات الضريبية لأصحاب الحسابات والأشخاص الذاتيين المشرفين عليها والتصريح بالحسابات المالية لغير المقيمين.

كما قام البنك بإذكاء الوعي لدى مؤسسات الائتمان والهيئات المعتمدة في حكمها بغية الاستعداد لهذه الالتزامات الجديدة فور دخولها حيز النفاذ.

الفصل الثاني: نشاط الإشراف البنكي

يضطلع بنك المغرب بمهمة الإشراف على مؤسسات الائتمان والهيئات المعتمدة في حكمها. وفي هذا الصدد، يتولى إصدار الاعتمادات والرخص اللازمة لمزاولة النشاط البنكي، ووضع القواعد الاحترازية والمحاسبية، وكذا مراقبة المؤسسات الخاضعة لإشرافه، ومعاينة المؤسسات التي تخالف المقتضيات القانونية والتنظيمية، بالإضافة إلى معالجة الصعوبات البنكية والمساهمة في حماية زبناء مؤسسات الائتمان والهيئات المعتمدة في حكمها.

وخلال هذه السنة، أولى بنك المغرب اهتمامًا كبيرًا، من حيث المراقبة الاحترازية، لتطور جودة الأصول البنكية ومستوى تغطيتها بالمؤن. كما ارتكزت أنشطته الرقابية أيضًا على الامتثال للمتطلبات الاحترازية بالإضافة إلى قواعد الحكامة وتدبير المخاطر والجريمة الإلكترونية. وفي مجال النزاهة المالية، عزز البنك أنشطة المراقبة والإشراف، فضلًا عن الحوار مع الفاعلين والشركاء. كما عزز تعاونه في مجال المراقبة البنكية مع الجهات التنظيمية في البلدان المضيفة للبنوك المغربية.

كما قام بتعزيز عمله في مجال حماية الزبناء.

وعرفت سنة 2019 أيضًا إطلاق المخطط الاستراتيجي الجديد لبنك المغرب، الخاص بفترة 2019-2023.

I - المخطط الاستراتيجي «2019-2023»: التوجهات الاستراتيجية المتعلقة بمجال الإشراف البنكي

في إطار خطته الاستراتيجية الجديدة 2019-2023، وضع البنك من بين أهدافه الاستراتيجية إحداث نموذج أكثر شمولًا وتنافسية لتمويل الاقتصاد وتعزيز أساليب التنظيم البنكي وقدرة الفاعلين على الصمود، خاصة من يتسمون منهم بطابع نظامي.

وفي إطار الهدف الأول، يعتزم البنك المساهمة في تعزيز آليات دعم المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة والمقاولات الصغرى، وتسريع الشمول المالي، وتشجيع التمويل الأخضر، وتعزيز حماية زبناء مؤسسات الائتمان.

وفي إطار الهدف الثاني، خطط البنك لتعزيز قدراته من أجل مواجهة التحديات الجديدة من حيث التنظيم والرقابة.

وفي هذا الإطار، قامت وظيفة الإشراف البنكي بتكييف هيكلها التنظيمي، ولا سيما من خلال إحداث:

- قسم جديد مكلف بحماية زبناء مؤسسات الائتمان من أجل هيكله هذا النشاط بوصفه عملية قائمة بذاتها، على غرار الإشراف الاحترازي، بحيث يتوفر على أهداف خاصة به ويتفرع إلى أنشطة تنظيمية وأخرى رقابية.
- مصلحة التمويل الأخضر وهي مسؤولة عن إجراء الدراسات والأشغال اللازمة لإنشاء إطار تنظيمي للمخاطر البيئية، والمساهمة في تنفيذ خارطة الطريق الخاصة بالقطاع المالي في مجال التمويل الأخضر والمشاركة في أشغال المجموعات الإقليمية والدولية.
- مصلحة اليقظة التنظيمية لتتبع المعايير الوطنية والدولية التي يخضع لها القطاع البنكي.

II - نشاط الإشراف البنكي

خلال سنة 2019، غطى نطاق المراقبة التي يضطلع بها بنك المغرب ما مجموعه 90 مؤسسة ائتمان وهيئة معتبرة في حكمها، تتوزع ما بين 19 بنكا تقليديا، 3 منها تتوفر على نافذة تشاركية، و5 بنوك تشاركية، و27 شركة للتمويل، و6 بنوك حرة، و12 جمعية للقروض الصغرى، و19 مؤسسة للأداء، وصندوق الإيداع والتدبير، وصندوق الضمان المركزي.

1 - الاعتمادات والموافقات

بعد الاطلاع على رأي لجنة مؤسسات الائتمان، قام بنك المغرب خلال سنة 2019 بما يلي:

- الموافقة المسبقة على الرفع من مساهمة بنكين مغربيين في رأسمال فرعيهما في إفريقيا؛
- الموافقة المسبقة على إنجاز عمليات إعادة هيكلة مساهمات بنكين في الرأسمال؛
- الموافقة المسبقة على فتح مكتب تمثيل خاص بأحد البنوك المغربية في كوبنهاغن؛
- منح الترخيص لفتح مكتب تمثيل خاص بأحد البنوك الأجنبية في المغرب؛
- منح الترخيص لتوسيع نطاق أنشطة إحدى شركات التمويل لتشمل القرض الإيجاري؛
- الموافقة المسبقة على تغيير المراقبة غير المباشرة لإحدى شركات التمويل؛
- منح الاعتماد لإنشاء ثلاث مؤسسات للأداء تقدم خدمات الأداء المستندة إلى حسابات الأداء؛
- منح الاعتماد لتوسيع نطاق أنشطة إحدى مؤسسات الأداء المتخصصة في تحويل الأموال ليشمل تقديم خدمات أداء تستند إلى حسابات أداء؛
- منح اعتماد جديد لإحدى مؤسسات الأداء على إثر إعادة هيكلة رأسمالها؛

الترخيص المسبق لقيام صندوق الضمان المركزي، من خلال نافذة تشاركية، بممارسة الأنشطة المنصوص عليها في الباب الثالث من القانون البنكي المتعلق بالتمويل التشاركي.

ومن جهة أخرى، درس البنك 19 ملفا تتعلق بتعيين مدققي الحسابات لكي يزاولوا مهامهم داخل 10 بنوك، و5 شركات للتمويل، ومؤسسات للأداء، وجمعية واحدة للقروض الصغرى، وصندوق الضمان المركزي.

كما وافق بنك المغرب على تعيين 55 متصرفا و34 مسيرا داخل 37 مؤسسة لائتمان، موزعة ما بين 14 بنكا تقليديا، و3 بنوك تشاركية و4 بنوك حرة و12 شركة للتمويل، منها 5 متخصصة في قروض الاستهلاك و5 في القرض الإيجاري و4 مؤسسات للأداء، شركة واحدة منها متخصصة في تحويل الأموال.

ومن جهة أخرى، درس البنك الطلبات التي تقدمت بها بعض مؤسسات الائتمان من أجل إسناد بعض أنشطة المكتب الخلفي إلى متعهد خارجي.

2 - نشاط المراقبة المستندية والميدانية

يعتمد بنك المغرب، في إطار مراقبته للمؤسسات الخاضعة له، مقارنة تقوم على المراقبة الدائمة، على أساس الوثائق المسلمة له بشكل دوري من جانب هذه المؤسسات، ومهام ظرفية للمراقبة الميدانية. وتعتمد المراقبة، التي تمارس بهاتين الصيغتين، على مقارنة تقوم على المخاطر وتتمحور حول المجالات الهشة لدى مؤسسات الائتمان من خلال نظام لتصنيف مؤسسات الائتمان. وعلى إثر عمليات المراقبة هذه، يتم وضع خطط عمل من قبل المؤسسات لتنفيذ توصيات بنك المغرب.

ويقوم المشرفون المكلفون بالمراقبة المستندية بتقييم آليات المراقبة الداخلية وتلك الخاصة بتدبير مخاطر مؤسسات الائتمان، كما يعملون على تقييم وضعيتها المالية والاحترازية طبقاً للمقتضيات القانونية والتنظيمية. ويراقبون أيضاً احترامها للمعدلات الاحترازية ويتبعون تطور نشاط مؤسسات الائتمان. وترتكز هذه الأشغال على البيانات التنظيمية المحاسبية والمالية والاحترازية التي تحيلها مؤسسات الائتمان بشكل دوري إلى بنك المغرب، وكذا على التقارير السنوية التي تعدها هذه المؤسسات حول المراقبة الداخلية. وتستند أيضاً إلى التقارير التي يرفعها مدققو الحسابات بشأن البيانات التركيبية، والاتفاقات المنظمة، وتقييمهم لملاءمة وفعالية نظام المراقبة الداخلية للمؤسسات البنكية التي يقومون بافتحاص حساباتها.

ويقوم الموظفون المكلفون بالمراقبة المستندية، حسب برنامج سنوي يعدل وفقاً للتطورات ومجالات المخاطر، بتنظيم اجتماعات مع ممثلي الوظائف الرئيسية في مؤسسات الائتمان، ولا سيما المكلفون منهم بالتدبير الشامل للمخاطر، والوظيفة المالية، والافتحاص، والمطابقة، والمراقبة الدائمة.

كما يتم عقد اجتماعات مع المديرين التنفيذيين للبنوك من أجل مناقشة توجهاتهم الاستراتيجية.

وتستكمل المعلومات التي يتم جمعها وتعُدُّ من خلال البيانات التي يتم الحصول عليها خلال مهام المراقبة الميدانية. والغرض من هذه المهام هو تقييم جوانب تدبير المؤسسات التي لا يمكن تقييمها عن بعد، وضمان موثوقية المعلومات المرسلة إلى بنك المغرب وتعميق تحليل المخاطر. ويكون لعمليات المراقبة الميدانية طابع عام أو موضوعاتي.

وخلال سنة 2019، شملت عمليات المراقبة عن بعد مجموع مناطق المخاطر لدى مؤسسات الائتمان الخاضعة، مع التركيز بالخصوص على جودة الأصول، ومراقبة مخاطر السيولة وأسعار الفائدة والسوق، إضافة إلى الجريمة الإلكترونية. كما تخضع النسب الاحترازية لمراقبة منتظمة.

ومن ناحية أخرى، نفذ بنك المغرب 28 مهمة رقابية ميدانية، ثلاثة منها ذات طابع عام ومهمتان منها كانتا مشتركتين مع اللجنة البنكية للاتحاد النقدي لغرب إفريقيا (UMOA)، لدى فرعين تابعين لمجموعتين بنكيتين مغربيتين في كل من مالي والسنغال. واتخذت باقي المهام طابعاً موضوعاتياً، حيث ركزت على تقييم جودة الأصول، وتدبير المخاطر عبر الحدود، ونظام تدبير مخاطر السوق وتدبير الأصول والخصوم بالعملات الأجنبية، ومنظومة المراقبة الداخلية، ونظام المحاسبة، وأمن نظم المعلومات وأمن الفضاء الإلكتروني وكذلك منظومة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

1.2 - نظام حكامه مؤسسات الائتمان والهيئات المعتمدة في حكمها

واصل بنك المغرب تتبع تقييد مؤسسات الائتمان بالنصوص التنظيمية المتعلقة بالحكامه، وخاصة التعليمه المتعلقة بالحكامه والصادره سنة 2014، والمنشور المتعلق بالمتصرفين المستقلين الصادر سنة 2016 والمنشورين المتعلقين بلجنتي الافتحاص والمخاطر والمعتمدين سنة 2018.

وبهذا الصدد، أولي الاهتمام بشكل خاص لتشكيل وعمل هيئتي الإدارة والتسيير والهيئات المنبثقة عنهما.

2.2 - التدبير الشامل للمخاطر

واصل البنك الاهتمام بجوده محفظة الائتمان وتغطيتها بالمؤن المناسبه. وهكذا، شجع البنوك على تعزيز مراقبة الديون، ولا سيما من خلال تحسين تدبير التجاوزات المرخص بها لخطوط الائتمان والتدبير الاستباقي للديون التي تعرف بعض الصعوبات. وبالإضافة إلى ذلك، دفعت المستويات الحالية والمتوقعة للقروض المتعثرة بنك المغرب إلى استكشاف التدابير التي يمكن أن تحسن من حصيلة البنوك وتساهم في إعطاء دفعة جديدة لعروض الائتمان. وفي هذا الإطار، قرر البنك إطلاق دراسة حول الحلول التي تهدف إلى تحديد وإزالة القيود المتعلقة بتحصيل الديون وتحديد المتطلبات الأساسية لإنشاء سوق ثانوية للديون المتعلقة الأداء. وفيما يتعلق بالسيولة، حافظ بنك المغرب على مراقبة نوعية كل بنك من خلال فحص النسب التنظيمية، ونوعية وكمية الضمانات التي يمكن تعبئتها في حالات اختبارات الضغط، واستراتيجيات تغطية الاحتياجات الإضافية، وكذلك خطط تدبير أزمات السيولة. وقد تم عقد اجتماعات مع البنوك حول هذه المسائل.

وفيما يتعلق بتدبير المخاطر التشغيلية، كانت مخاطر الجريمة الإلكترونية موضوع مراقبة يقظة ومتزايدة بسبب تناميها على المستويين الدولي والوطني، لاسيما في القطاع المالي. وفي هذا الإطار، قام البنك بفحص التقارير السنوية المتعلقة باختبارات الاختراق التي قدمتها مؤسسات الائتمان وتعزيز عمليات المراقبة الميدانية في هذا المجال.

وخلال هذه السنة، تابع البنك عن كثب تطور سوق التمويل التشاركي ودعا البنوك المعنية إلى السهر على التقييم المناسب لمخاطرها من أجل ضمان التنمية المستدامة لهذا النشاط.

ومع البداية التدريجية لتقديم عروض حسابات الأداء، دعا البنك مؤسسات الأداء إلى تنفيذ أنظمة لتدبير المخاطر والمراقبة والمطابقة من أجل حماية هذا النشاط من تأثير المخاطر الكامنة فيه.

3.2 - مراقبة الأنشطة البنكية العابرة للحدود

في سنة 2019، أبرمت اتفاقيتان جديدتان في مجال المراقبة البنكية وتبادل المعلومات والتعاون العام مع البنك المركزي المصري وبنك موريشيوس، ليصل بذلك عدد الاتفاقيات المبرمة إلى 15 اتفاقية تتوزع على 27 بلدا من بلدان الاستقبال.

وخلال هذه السنة، انعقد الاجتماع الخامس للجنة إفريقيا، برئاسة والي بنك المغرب ومشاركة ثلاث مجموعات بنكية عابرة

للحدود من أجل تدارس التطورات التي تعرفها الوضعية الماكرواقتصادية في البلدان التي توجد فيها بنوك مغربية، وكذا حضورها على المستوى القاري وتطور نشاط فروعها والشركات التابعة لها ومردوديتها ومخاطرها.

وللسنة السادسة على التوالي، عقدت اجتماعات لمجامع المشرفين على المجموعات البنكية المغربية الثلاث الحاضرة بالخارج من أجل تدارس الوضعية المالية والاحترازية لهذه المجموعات، واستراتيجياتها وتدبير مخاطرها، لاسيما في ضوء التطورات التي سجلت على المستويين الاقتصادي والتنظيمي في المغرب وبلدان الاستقبال على حد سواء.

وبالموازاة مع ذلك، واصل بنك المغرب تتبع ورشات مواءمة آليات تدبير المخاطر، والمراقبة الداخلية، ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، من خلال شبكة فروع المجموعات البنكية في إفريقيا، وعلى مستوى الشركات المغربية الأم، ولا سيما من خلال تنظيم بعثتين مشتركتين للمراقبة تتعلقان بالإشراف عبر الحدود.

كما طالب بنك المغرب البنوك الأم بتنفيذ إجراءات لتقويم وضعية بعض فروعها على المستوى الاحترازي، والمراقبة الداخلية، والنظام المعلوماتي، وتدبير المخاطر التشغيلية.

وجرى تبادل المعلومات على نحو مخصص مع بعض سلطات الإشراف في بلدان الاستقبال من أجل تتبع تنفيذ التوصيات الصادرة في المجالات المشار إليها أعلاه.

4.2 - مخططات معالجة الأزمات الداخلية

خلال سنة 2019، توصل بنك المغرب للسنة الثانية بمخططات معالجة الأزمات الداخلية الخاصة بالبنوك التي تكتسي طابعا نظاميا. وتهدف هذه المخططات المسبقة إلى القيام، في حالات إفلاس فرضية، بتحديد الحلول التي تعتمد البنوك تطبيقها لإصلاح وضعيتها، لمواجهة صدمات قصوى محتملة، بحيث يتم تقليص تأثير ذلك على النظام المالي دون أن تترتب عنه تكلفة إضافية لا بالنسبة للدولة ولا بالنسبة لدافعي الضرائب.

وتخضع هذه الخطط لعملية مراجعة متكررة تجرى مع البنوك. ورغم إحراز تقدم مقارنة بالعملية الأولى التي أجريت سنة 2018، فقد تم تحديد مجالات للتحسين.

وبهذا الصدد، قدم بنك المغرب ملاحظاته للبنوك المعنية وكشف عن انتظاراته في هذا المجال، بهدف تلبية جميع المتطلبات ذات الصلة.

5.2 - نتائج عمليات المراقبة التي يقوم بها بنك المغرب

عقب عمليات المراقبة الميدانية والمستندية المنجزة، تم إعداد خطط عمل تصحيحية من طرف المؤسسات المعنية قصد تنفيذ توصيات بنك المغرب. ويخضع تنفيذ خطط العمل هذه للتتبع.

وخلال هذه السنة أصدر بنك المغرب عقوبات تأديبية في حق 3 جمعيات للقروض الصغرى وبنكين اثنين وبنك حر واحد وعقوبات نقدية في حق بنك واحد ومؤسستين للأداء. وتتعلق هذه العقوبات بأوجه القصور المرتبطة على الخصوص بنظام مكافحة غسل الأموال والتنظيم الاحترازي وتدبير المخاطر.

III- النزاهة المالية

يسهر بنك المغرب على ضمان احترام مؤسسات الائتمان لالتزاماتها فيما يتعلق بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. كما يتحقق من مطابقة وفعالية المنظومات الوقائية التي تعتمد عليها مؤسسات الائتمان ومن التنفيذ الفعلي لالتزاماتها المرتبطة باليقظة.

ومن أجل تجسيد التزامه القوي باحترام المعايير الدولية فيما يتعلق بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، قام بنك المغرب، إلى جانب تعزيز المنظومة التنظيمية، بمجموعة من إجراءات المراقبة والمواكبة والحوار في هذا المجال. وقام بمراجعة الاستبيان السنوي المتعلق بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الذي يتوصل به من مؤسسات الائتمان من أجل تجسيد الأحكام التنظيمية الجديدة والتأكد من إدراجها، من قبل المؤسسات الخاضعة، في منظومة تدبير مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وتم إجراء تقييم لنوعية مخاطر مؤسسات الائتمان على أساس تحليل الأجوبة الواردة في هذا الاستبيان، وتقارير المطابقة التي أعدتها هذه المؤسسات وكذلك المعلومات التي جمعها المسؤولون عن وظائف المطابقة الخاصة بهذه المؤسسات خلال اجتماعات نظمت خصيصاً لمناقشة هذه المواضيع.

وبالموازاة مع ذلك، قام بنك المغرب بمواكبة الفاعلين في إجراءاتهم الرامية إلى الامتثال للمتطلبات الجديدة من حيث واجب اليقظة. وهكذا، تم تنظيم ورشات عمل شهرية للتوعية بمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب لفائدة المؤسسات المعنية. كما عقدت اجتماعات فصلية أخرى بالاشتراك مع وحدة معالجة المعلومات المالية.

كما نظم ورشة عمل، يومي 17 و18 يوليوز 2019، حول الأشخاص المعرضين سياسياً، والدول المعرضة للمخاطر والعقوبات المالية المستهدفة ومنظومة الوقاية والتحكم في مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب ارتباطاً بالتكنولوجيا الجديدة. وشهدت هذه الورشة مشاركة المسؤولين المكلفين بالمطابقة في المؤسسات الخاضعة وممثلين لسلطات مراقبة القطاع المالي ووحدة معالجة المعلومات المالية.

وتم خلال هذه السنة تكثيف التعاون، من خلال إقرار تبادل منتظم للمعلومات بين بنك المغرب ووحدة معالجة المعلومات المالية بشأن التصريحات بالمعاملات المشبوهة التي يقدمها النظام البنكي. ولهذا، تم تعزيز التنسيق في هذا المجال بين بنك المغرب والهيئة المغربية لسوق الرساميل وهيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي ومكتب الصرف.

وعلى المستوى الوطني، نُشر في هذه السنة تقرير حول التقييم الوطني للمخاطر المتعلقة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب. وأتاح هذا التقييم تسليط الضوء على مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي يتعرض لها القطاعان المالي وغير المالي وتصميم

استراتيجية وطنية قائمة على المخاطر تعتمد على تخصيص أمثل للموارد بناءً على التهديدات ونقط الهشاشة المحددة. وفي هذا السياق، ترأس بنك المغرب فريق العمل المكلف بخصوصيات القطاع المالي.

وفي أبريل 2019، تم اعتماد تقرير التقييم المتبادل للنظام الوطني لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الذي أنجزته في عام 2018 مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (GAFIMOAN). وفيما يتعلق بالقطاع البنكي، سلط هذا التقرير الضوء على نقاط القوة التي يتسم بها النظام الذي يعتمد عليه بنك المغرب للإشراف على مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ولا سيما الفهم الجيد من جانب الفاعل التنظيمي لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والإشراف القائم على المخاطر والإجراءات التي يقوم بها من أجل تتبع تنفيذ توصيات بنك المغرب من جانب المؤسسات الخاضعة. كما أصر على نضج القطاع البنكي في هذا المجال، مع التأكيد على الفهم الجيد لهذه المخاطر من جانب الجهات الخاضعة وفعالية إجراءات اليقظة وتناسبها مع المخاطر المتعرض لها.

ومع ذلك، أصدر توصيات مكنت السلطات المغربية، بما في ذلك بنك المغرب، من وضع خارطة طريق وطنية، تم تنفيذ إجراءاتها. وبالموازاة مع ذلك، اعتمد بنك المغرب، إلى جانب الجهات التنظيمية الأخرى المعنية بالقطاع المالي، وهي الهيئة المغربية لسوق الرساميل وهيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي ومكتب الصرف، خارطة طريق قطاعية تتعلق بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وترتكز على إجراءات التعاون.

VI - حماية زبناء مؤسسات الائتمان

أدرج بنك المغرب حماية زبناء مؤسسات الائتمان ضمن أولويات خطته الاستراتيجية الخماسية 2019-2023 وأنشأ قسماً للاضطلاع بهذه المهمة.

وفي هذا السياق، كثف خلال هذه السنة عمليات المراقبة الميدانية للمؤسسات الخاضعة فيما يخص الامتثال لأحكام القانون رقم 31-08 الذي ينص على إجراءات لحماية المستهلك ومعالجة شكايات زبناء هذه المؤسسات.

وفي مجال معالجة الشكايات المقدمة من زبناء مؤسسات الائتمان، عزز البنك أيضاً أوجه التآزر مع المركز المغربي للوساطة البنكية (CMMB) من خلال اعتماد إطار ينظم تحويل الشكايات المتوصل بها والمؤهلة للخضوع للوساطة البنكية إلى هذه الهيئة. كما عمل على تعزيز إطار تدخل هذا المركز من أجل بدء مرحلة جديدة في تطوره، مع ضمان المراقبة الدقيقة لنشاطه.

وشارك البنك، هذه السنة، في تنظيم ورشة عمل ثانية مع اللجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي لصالح البنوك، حول طرق تطبيق إطار حماية المعطيات الشخصية والنظام العام للمعطيات ذات الطابع الشخصي (RGDP) على مستوى المؤسسات الخاضعة.

وفي مجال المنافسة البنكية، وقع البنك اتفاقية تعاون مع مجلس المنافسة بهدف تعزيز العلاقات مع هذه المؤسسة وتحدد شروط التعاون معها. وفي الوقت نفسه، أنجز دراسات حول الإجراءات التي تهدف إلى تعزيز الشفافية بشأن التسعيرة البنكية وقابليتها للمقارنة.

وفي نهاية السنة، أطلق البنك مشروعاً مع المجموعة المهنية لبنوك المغرب من أجل وضع مدونة أخلاقية خاصة بالتحصيل من أجل تحديد المبادئ والقيم التي يجب مراعاتها بغية ضمان تعميم الممارسات السليمة. ومن المتوقع أن تنظم هذه المدونة الأنشطة التي تقوم بها البنوك والشركات التابعة لها مباشرة وتلك التي يتم إسنادها إلى متعهدي خارجيين.

1 - نشاط المراقبة

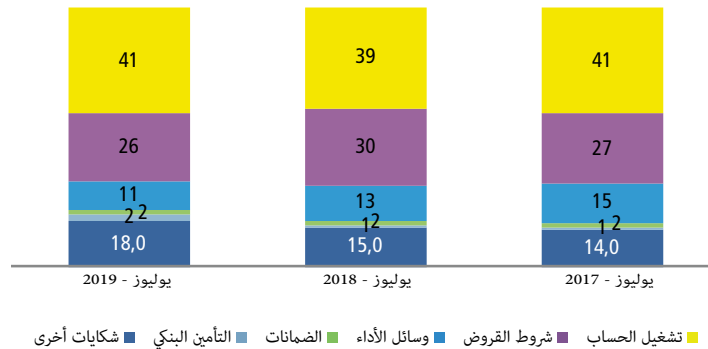
خلال سنة 2019، أجرى بنك المغرب عمليات مراقبة ميدانية محددة حول موضوع حماية الزبناء. وفي هذا السياق، حرص البنك على ضمان التزام مؤسسات الائتمان بأحكام قانون حماية المستهلك المتعلقة بالقروض العقارية وقروض الاستهلاك. كما شملت مهام المراقبة الميدانية التي تم تنفيذها فحص أنظمة معالجة مؤسسات الائتمان لشكايات الزبناء، والتحقق من تنفيذ أحكام المادة 503 من مدونة التجارة التي تنظم إغلاق الحسابات، وتطبيق البند المتعلق بتغير أسعار الفائدة، وآجال رفع اليد عن الضمانات وكذلك تسوية المعلومات الخاطئة في ملفات مكتب القروض.

2 - معالجة شكايات زبناء مؤسسات الائتمان

في سنة 2019، عملت مديرية الإشراف البنكي على معالجة 596 شكاية لزبناء مؤسسات الائتمان، مقابل 800 شكاية سنة 2018. وفي إطار تعزيز أوجه التآزر بين بنك المغرب والمركز المغربي للوساطة البنكية، تم تحويل ملفات الشكايات القابلة للخضوع للوساطة البنكية إلى المركز المذكور قصد معالجتها. ودخل هذا التحويل حيز التنفيذ منذ الفصل الأخير من سنة 2019 وأدى إلى إحالة 114 شكاية إلى المركز المغربي للوساطة البنكية للتحقيق والوساطة.

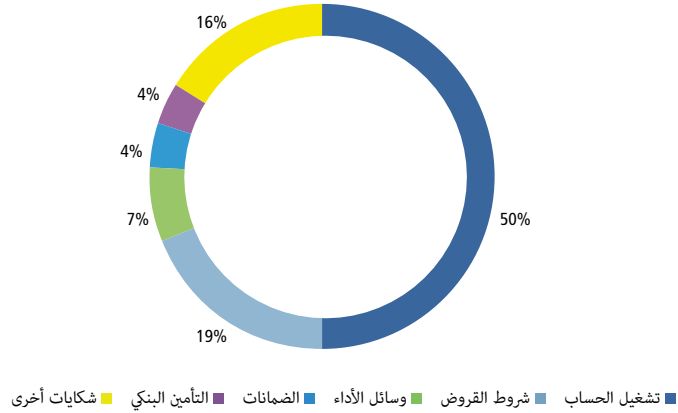
ومن بين الشكايات التي عالجتها مديرية الإشراف البنكي، مثلت تلك المتعلقة بتشغيل الحسابات ما يقرب من 41% من المجموع، منها 43% تتعلق بإغلاق الحسابات. وشكلت الشكايات المتعلقة بشروط الائتمان 27% وتلك المتعلقة بوسائل الأداء، لا سيما استخدام الشيكات، 15%.

رسم بياني 133: التوزيع حسب فئة شكايات زبناء مؤسسات الائتمان التي توصل بها بنك المغرب (%)



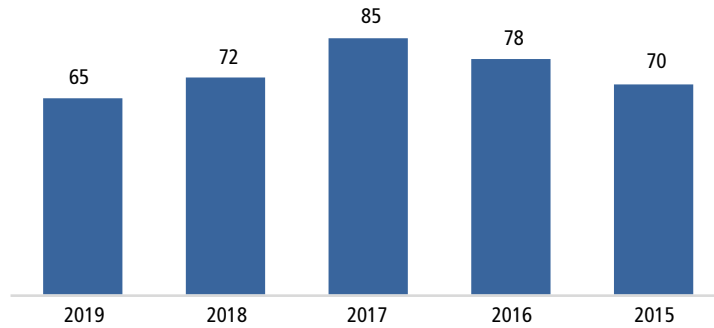
وورد أكثر من 92% من شكايات الزبناء المتوصل بها خلال سنة 2019 من أشخاص ذاتيين، مقابل 92% في السنة السابقة. ولازالت معظم الشكايات ترد من مشتكين يقطنون بجهة الدار البيضاء، بنسبة 50% من الشكايات، مقابل 43% سنة 2018.

رسم بياني 134: التوزيع الجهوي لشكايات زبناء مؤسسات الائتمان المستلمة- سنة 2019



وقمت تسوية حوالي 65% من الشكايات لفائدة المشتكين، مقابل 72% سنة 2018.

رسم بياني 135: نسبة تسوية الشكايات التي توصل بها بنك المغرب من زبناء مؤسسات الائتمان، لفائدة المشتكين



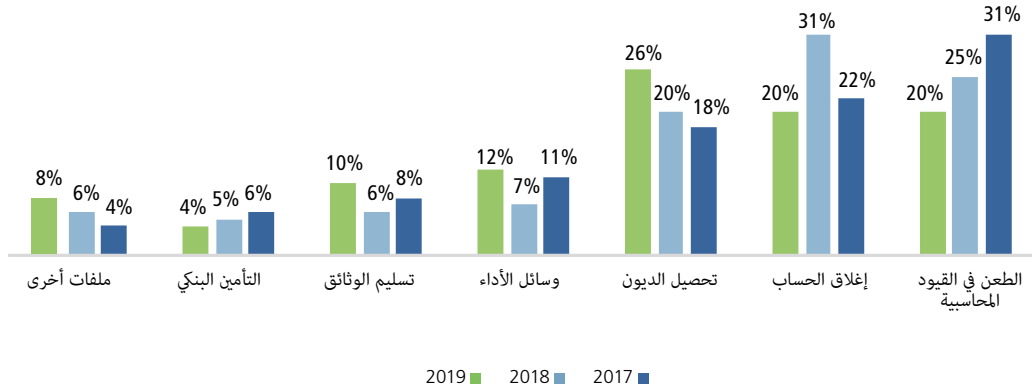
3 - نشاط الوساطة البنكية

خلال سنة 2019، توصل المركز المغربي للوساطة البنكية بما عدده 1.458 ملفا مكتملا، بشأن مبالغ متنازع عليها تصل إلى حوالي 180,4 مليون درهم. وضمن هذا المجموع، تمت تسوية 645 ملفا بنجاح، أي بنسبة 44%. ولم يتم التوصل إلى اتفاق معاملاتي للوساطة في 315 ملفا، أي بنسبة 22%. ولا يزال ما قدره 232 ملفا في انتظار جواب من مؤسسات الائتمان، أي 16%، بينما لا يزال 175 ملفا قيد المعالجة.

وحسب النوعية، تتعلق المنازعات المتوصل بها بشكل أساسي باسترداد الديون (26%)، والطعن في القيود المحاسبية (20%)، وإغلاق الحسابات (20%)، ووسائل الأداء (12%)، وإصدار المستندات (10%) والتأمين البنكي (4%).

ويتم تقديم طلبات الوساطة البنكية من طرف الزبناء من بين الأشخاص الذاتيين (93%) بالأساس، وتهم حوالي 87% منها العمليات المنجزة مع البنوك، و12% منها العمليات المنجزة مع شركات التمويل. ويوجد ما يقرب من 58% من المشتكين في جهة الدار البيضاء.

رسم بياني 136: تطور نوعية الملفات المعروضة على الوساطة البنكية (%)



V- مواكبة رقمنة الخدمات المالية

أدرج بنك المغرب ضمن توجهاته الاستراتيجية للفترة 2019 - 2023 تعزيز رقمنة الخدمات المالية، لما لها من آثار إيجابية على إمكانية الاستفادة من هذه الخدمات واستخدامها. وفي هذا السياق، أجرى البنك خلال شهر مارس 2019 استقصاء لدى البنوك حول التحول الرقمي والابتكارات التكنولوجية. وقد أتاح هذا الاستقصاء تقييم الوضع وتحديد التحديات الرئيسية بالنسبة للقطاع البنكي والإشراف عليه. وقد اتضح أن البنوك قد شرعت في التحول الرقمي الخاص بها، من خلال إنشاء بنية تنظيمية مخصصة والانفتاح المتزايد على نظام التكنولوجيا المالية. كما أنها التزمت بملاءمة أنظمة المعلومات الخاصة بها من أجل رقمنة المنصة الخاصة بالزبناء، بالإضافة إلى اعتماد إجراءات وتنظيم أكثر كفاءة على الصعيد الداخلي.

وأتاح نتائج هذه الدراسة أيضاً تسليط الضوء على تصور البنوك لتأثير الرقمنة على الخدمات المالية، ودرجة نضج الابتكارات التكنولوجية، والمشاريع والأوراش الموجودة في طور الإنجاز أو المخطط لها من قبل الجهات الفاعلة وكذلك المخاطر المرتبطة بها وتوقعاتها على الصعيد التنظيمي.

ومكنت هذه العناصر البنك من تحديد أولويات الإجراءات التي يجب اتخاذها في هذا السياق، لا سيما على المستوى التنظيمي. وركزت هذه الأولويات بشكل خاص على تأطير عملية فتح الحسابات عن بعد، واستخدام الحوسبة السحابية وتعزيز القدرة على الصمود من الناحية الإلكترونية. وتشمل أيضاً مساهمة البنك المركزي، إلى جانب السلطات والجهات المعنية، في إنشاء نظام لتحديد وتوثيق هوية مستخدمي الخدمات المالية وتحسين الإطار التشغيلي للتوقيع الإلكتروني وكذلك تطوير النظام الوطني للتكنولوجيا المالية.

وعلى هذا الأساس، تم القيام بالرصد وتبادل الخبرات مع الجهات التنظيمية الأخرى في المجال البنكي من أجل فهم الخيارات المعتمدة دوليًا وتلك التي يمكن توقع اعتمادها في المغرب. كما أجريت دراسات للمقارنة فيما يتعلق بموضوع فتح الحسابات عن بعد على المستويين التنظيمي والتشغيلي والآثار المترتبة من حيث مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وبخصوص اللجوء إلى الحوسبة السحابية، تم إجراء دراسة لدى البنوك للاستفسار عن التحديات والفرص والمخاطر المرتبطة باستخدامها في القطاع البنكي.

كما ساهم بنك المغرب في المشروع الذي أطلقتته المديرية العامة لأمن أنظمة المعلومات (DGSSI) بهدف مراجعة قانون تبادل البيانات الإلكترونية.

كما تم إجراء حوار مع الجهات المعنية بالنظام الرقمي الوطني، ولا سيما مع وكالة التنمية الرقمية والمديرية العامة لأمن أنظمة المعلومات واللجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي، من أجل تحديد مجالات التعاون وتعزيز المتطلبات الأساسية لرقمنة الاقتصاد الوطني.

IV - الأشغال المتعلقة بتعزيز آليات دعم المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة والمقاولات الصغرى

1 - الاجتماع الثلاثي الثاني لبنك المغرب / المجموعة المهنية لبنوك المغرب / الاتحاد العام لمقاولات المغرب حول تمويل الاقتصاد

في أبريل 2019، نظم بنك المغرب الدورة الثانية للاجتماع الثلاثي مع المجموعة المهنية لبنوك المغرب والاتحاد العام لمقاولات المغرب حول «تمويل المقاولات: الحصيلة والآفاق». وتأتي هذه الدورة بعد الاجتماع الأول الذي عقد في سنة 2016 تحت عنوان «سبل تقوية التفاهم بين البنوك والمقاولات». وكان الهدف منها هو تقديم حصيلة الالتزامات التي تم التعهد بها بعد الدورة الأولى من أجل تحسين التمويل ومواكبة المقاولات واقتراح تدابير جديدة.

واستهدفت التوصيات الرئيسية التي انبثقت عن هذا الاجتماع والمقدمة إلى وزارة الاقتصاد والمالية والإصلاح الإداري ما يلي:

- الحد من مشكلة آجال الأداء التي تعوق الاقتصاد المغربي وتقليل الديون بين المقاولات التي تصل مبالغها الجارية إلى مستويات عالية؛
- الرفع من تأثير نظام الضمان العمومي للقروض من خلال تعزيز الوسائل المؤسسية والمالية قصد تشجيع الاستعمال الأمثل لعرضه الجديد.
- وضع مقارنة منسقة وموحدة لآليات الإنعاش، والإعلام، والمواكبة، والمساندة والدعم التمويلي الموجه للمقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة، التي طورتها بشكل خاص مؤسسة «Maroc PME» وصندوق الضمان المركزي والمراكز الجهوية للاستثمار من أجل تحفيز النسيج المقاولاتي.

- تشجيع المقاولين وأصحاب القرار على الاستفادة بشكل أكبر من آليات التمويل البديلة، ولا سيما إسناد تحصيل الديون التجارية لمتعهد خارجي (Factoring) وإسناد خدمة أداء الممولين إلى متعهد خارجي «Confirming».
- إنشاء صندوق عمومي لإعادة هيكلة المقاولات من أجل تعزيز معالجة صعوباتها الاقتصادية، عن طريق إعادة الرسملة و/أو إعادة الهيكلة المالية، بغية الحفاظ على الآلية الاقتصادية الوطنية ومناصب الشغل وتقليل التكاليف الاقتصادية والاجتماعية وتقليص مناصب الشغل غير المنتجة على مستوى الحصيلة البنكية.

2 - البرنامج الخاص لدعم وتمويل المقاولات «PIAFE»

عرفت الإجراءات التي تهدف إلى تعزيز تمويل المقاولات الصغيرة جدا زخما جديدا وتعبئة جميع الفاعلين المعنيين بعد الخطاب الذي ألقاه جلالة الملك محمد السادس في 11 أكتوبر 2019، وحث فيه القطاع البنكي على الانخراط بشكل إيجابي وأكبر في دينامية التنمية التي تعرفها بلادنا.

وتنفيذاً للتوجيهات الملكية السامية، انخرط البنك انخراطاً كاملاً، إلى جانب وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة، في تطوير برنامج مخصص لدعم وتمويل ريادة الأعمال. وعلى هذا الأساس، أنشأت الدولة والقطاع البنكي صندوقاً بغلاف أولي قدره 6 ملايين درهم، لمدة 3 سنوات. وقد تم تعزيز موارد هذا الصندوق بمليارين إضافيين من صناديق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وتم تخصيصهما لتمويل الأنشطة الاقتصادية في العالم القروي. وقد أوكلت إدارة هذا الصندوق إلى صندوق الضمان المركزي.

وفي هذا الإطار، تم وضع عرض تمويلي تحت مسمى «انطلاقة»، بشروط جد مواتية قصد دعم إنشاء المقاولات. ويستهدف هذا البرنامج حاملي مشاريع التشغيل الذاتي والإدماج المهني، والمقاولات الشابة، والمقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة التي تعمل في أنشطة التصدير نحو إفريقيا. ويهدف عرض التمويل هذا إلى تغطية احتياجات الاستثمار والتشغيل لدى حاملي المشاريع المؤهلين، وهو يستفيد من ضمان يوفره صندوق دعم تمويل المقاولات.

وقد طور بنك المغرب آلية جديدة لإعادة التمويل غير المحدود، بنسبة تفضيلية بلغت 25,1%، لفائدة جميع القروض البنكية الممنوحة عن طريق هذا البرنامج، سواء كانت قروضاً للاستثمار أو للتشغيل. ولغرض التحفيز، خفف البنك من المتطلبات الاحترازية المتعلقة بالأموال الذاتية التي تطبق على البنوك وتغطي القروض الممنوحة للمقاولات الصغيرة جداً.

وبالموازاة مع ذلك، تعبأ البنك إلى جانب وزارة الداخلية ووزارة المالية والقطاع البنكي وشركاء عموميين وخواص آخرين من أجل إعداد معالم العرض الخاص بالمواكبة على الصعيد الجهوي من أجل مساعدة المقاولين على إنشاء مقاولاتهم وضمان استدامتها وتسهيل الحصول على التمويل.

وبالموازاة مع ذلك، تم إبرام اتفاقية شراكة بين القرض الفلاحي للمغرب والبريد بنك تتعلق بالشمول المالي للسكان في المجال القروي بهدف دعم إنشاء وتطوير نسيج ريادة الأعمال في المناطق القروية. وتنص هذه الاتفاقية على التعاون بين هذين البنكين العموميين بشأن ثلاثة محاور: التغطية الترايبية، دعم الشمول المالي والتمويل الخاص للمقاولات الصغيرة جداً والمتوسطة.

IIV - تشجيع التمويل الأخضر المستدام

في إطار خطته الاستراتيجية الخماسية الجديدة 2019-2023، قام بنك المغرب بإدراج التمويل الأخضر من جديد ضمن أولوياته الاستراتيجية، مما يعكس التزامه بتقديم مزيد من الدعم لتطوير التمويل المستدام وتسريع الجهود في المجال البنكي لتمويل اقتصاد خال من الكربون ومستدام. وفي هذا السياق، قام بتنفيذ برنامج عمل يعتمد على مكونات بناء القدرات وتعزيز الحوار والتعاون وكذلك المكونات التقنية والتنظيمية.

وهكذا، أنشأ بنك المغرب هذه السنة، على المستوى التنظيمي، مصلحة خاصة بالتمويل الأخضر ضمن مديرية الإشراف البنكي، بالإضافة إلى فريق عمل داخلي مكون من متخصصين في التنظيم الاحترازي والمراقبة البنكية.

وبالتالي، فقد واصل البنك العمل على تعزيز الوعي بالمخاطر المالية المرتبطة بتغير المناخ والبيئة من قبل الجهات المعنية الوطنية وانخرط في مسار تنسيق الممارسات الجيدة في هذا المجال على المستوى الدولي.

وساهم بنك المغرب بشكل كبير، خلال هذه السنة، في عمل شبكة البنوك المركزية وهيئات الإشراف من أجل تحويل النظام المالي إلى نظام أكثر احتراماً للبيئة، بصفته عضواً في لجناتها التوجيهية وعضواً في المجموعات التقنية الثلاث المعنية بممارسات الإشراف الميكرو احترازية الخاصة بالمخاطر المتعلقة بالبيئة، والبعد الاقتصادي الكلي لهذه المخاطر ودور البنوك المركزية في تعزيز التمويل الأخضر.

وبذلك، مثل البنك البنوك المركزية الإفريقية في أشغال هذه الشبكة. وفي يونيو 2019، أعرب البنك عن دعمه لمبادئ الشفافية بشأن المخاطر المالية المتعلقة بالمناخ التي أقرتها فرقة العمل المعنية بالإفصاح المالي المتصل بالمناخ التابعة لمجلس الاستقرار المالي (FSB).

وفي إطار تنسيق وتتبع خارطة الطريق الوطنية المتعلقة بالتمويل المستدام في القطاع المالي، واصل بنك المغرب الحوار مع البنوك من خلال وضع هذه النقطة بشكل منهجي في جدول أعمال الاجتماعات الدورية المعقودة مع المجموعة المهنية لبنوك المغرب. وعلى المستوى التنظيمي، أعد بنك المغرب مشروع تعليمية لتحديد المبادئ التي يتعين تنفيذها من قبل مؤسسات الائتمان لفهم وتدبير المخاطر المالية المرتبطة بالبيئة والمناخ في سياق تسيير أنشطتها.

إطار رقم 4: انتقال المغرب إلى المرحلة «المتقدمة» من حيث تطوير التمويل الأخضر

إن المبادرات التي اتخذها بنك المغرب، إلى جانب الجهود التي تبذلها الهيئة المغربية لسوق الرساميل (AMMC)، مكنت المغرب من الانتقال من مرحلة «التطوير» إلى المرحلة «المتقدمة» من حيث تطوير التمويل المستدام.

وهكذا، أشار التقرير الذي نشرته، في أكتوبر 2019، الشبكة الدولية للبنوك المستدامة، التي يعد بنك المغرب عضوا فيها، إلى التزام البنك بتنفيذ خارطة طريق «تمويل المناخ» لمواءمة القطاع البنكي المغربي مع أهداف التنمية المستدامة والمبادئ التوجيهية للهيئة المغربية لسوق الرساميل قصد تطوير السندات المستدامة، من بين الممارسات الملهمة من حيث التوافق الاستراتيجي وتعزيز المنتجات المالية الخضراء لأعضاء شبكة البنوك المستدامة (SBN). وقد رحبت هذه الشبكة بالجهود التي يبذلها البنك لإصدار تعليمية بشأن تدير المخاطر المالية المتعلقة بالمناخ.

IIIV- التشاور مع الجمعيات المهنية

عقد بنك المغرب، خلال سنة 2019، اجتماعات مع الجمعيات المهنية لمؤسسات الائتمان والهيئات المعتمدة في حكمها من أجل تقييم مدى تنفيذ خارطت الطريق التي أعدها في إطار سياسته الخاصة بالتشاور والحوار بشأن الإصلاحات والقضايا التي تهم الفاعلين بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

وهمت المناقشات مع المجموعة المهنية للبنوك المغربية مواضيع ترتبط بتطور الظرفية الاقتصادية الوطنية والدولية وتأثيرها على تطور النشاط البنكي، وإصلاح نظام الصرف، والإصلاحات التنظيمية الجارية، لا سيما تلك المتعلقة بمخاطر الائتمان، وتمويل المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة، والشمول المالي، وأنظمة ووسائل الأداء، والتمويل الرقمي، والتمويل الأخضر، وكذلك العلاقات بين البنوك والزبناء. وركزت المناقشات بشكل خاص على تتبع مطابقة القطاع لتوصيات بعثة تقييم المنظومة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، التي تقوم بها مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وخلال الفصل الأخير من سنة 2019، ركزت المناقشات على تنفيذ التوجيهات الملكية التي وردت في الخطاب الذي ألقاه جلالة الملك في 11 أكتوبر 2019.

وتعلقت المشاورات التي أجريت مع الجمعية المهنية لشركات التمويل، على الخصوص، بتطور نشاط قروض الاستهلاك وقروض الإيجار، وواجب اليقظة، وتحقيق مطابقة الإطار القانوني لحماية المستهلك، والممارسات التجارية على مستوى هذا القطاع.

أما مع الفيدرالية الوطنية لجمعيات القروض الصغرى، فقد شملت المناقشات، إلى جانب تطور النشاط ومخاطر القطاع، سياسة التسعير وتطور الإطار القانوني والتنظيمي ودور القطاع في الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي، وأيضا مواضيع الحكامة وواجب اليقظة.

وشملت المناقشات مع الجمعية المهنية لمؤسسات الأداء تطور نشاط القطاع، وتتبع انطلاق أنشطة الأداء، وتدبير تعزيز آليات واجب اليقظة.

XI- التعاون الدولي

كثف بنك المغرب، خلال سنة 2019، تعاونه مع باقي البنوك المركزية والمؤسسات المالية الدولية، من خلال الاشتراك مع هؤلاء الشركاء في تنظيم أحداث ومؤتمرات بالمغرب، والمشاركة في أحداث بالخارج وتبادل التجارب مع نظرائه.

وفي هذا الإطار، شارك بنك المغرب مع صندوق النقد الدولي في تنظيم المؤتمر الإقليمي لإفريقيا والشرق الأوسط حول التحول الرقمي وتنفيذ برنامج بالي للتكنولوجيا المالية. وقد حضر هذا الحدث مشاركون من مستوى عال من بنوك مركزية ومؤسسات إقليمية ودولية وممكن من تبادل الآراء بشأن الجوانب المتعلقة بالثورة التكنولوجية وانعكاساتها على القطاع المالي، بالإضافة إلى التحديات التي تطرحها بشكل خاص بالنسبة للبنوك المركزية.

وفي يونيو 2019، دعم بنك المغرب الندوة الدولية لإقامة نظام مالي إفريقي أخضر وشارك فيها، وقد نظمها القطب المالي للدار البيضاء (CFCA) مع مركز الأبحاث لتنمية التمويل الأخضر التابع لجامعة تسينغهاوا بالصين. وتمحورت هذه الندوة حول مواضيع تتعلق، على وجه الخصوص، بالمبادرات والشراكات الدولية التي تخدم التمويل المستدام في إفريقيا، والتزام البلدان الإفريقية وتقدمها في مجال التمويل الأخضر وأهمية السوق البنكية وسوق السندات الخضراء لإفريقيا.

كما نظم بنك المغرب والائتلاف من أجل الإدماج المالي (AFI) المؤتمر العالمي حول التمويل الأخضر الشامل، في 30 أكتوبر 2019. وشكل هذا المؤتمر فرصة للجهات التنظيمية من أجل مناقشة مساهمة القطاع المالي والتمويل الشامل في محاربة آثار تغير المناخ. وقد جمع هذا المؤتمر 40 بلدا من القارات الخمس وتناول السياسات الناشئة في مجال تعزيز التمويل الأخضر الشامل ودور هذه السياسات في المساهمة في العمل المناخي العالمي من خلال تبادل خبرات البلدان الأعضاء في هذا الائتلاف وأحدث التطورات العالمية في هذا الصدد.

ومن جهة أخرى، شارك بنك المغرب في العديد من الفعاليات والتظاهرات التي نظمتها هيئات مالية دولية وإقليمية حول مواضيع متنوعة تشمل على الخصوص المالية التشاركية، والإشراف البنكي، ونظام ضمان الودائع.

وفي مجال المالية التشاركية، شارك بنك المغرب في الاجتماع الثالث لفريق العمل التابع لمجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB) والجمعية الدولية لشركات تأمين الودائع. كما شارك في الجمع العام السنوي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية المنعقد بالبحرين.

وفي المجال الاحترازي، شارك بنك المغرب، في يونيو 2019 بالقاهرة، في مؤتمر مجمع مشرفي البنوك الإفريقية، التابع لجمعية البنوك المركزية الإفريقية. كما شارك في الاجتماعات نصف السنوية للجنة المشرفين العرب وكذلك مجموعات العمل التابعة لصندوق النقد العربي. وفي أكتوبر 2019، شارك البنك أيضاً في الاجتماع السنوي لمجموعة المشرفين على البنوك في الدول الناطقة بالفرنسية. وخلال هذا الاجتماع، تم الاتفاق على أن يترأس بنك المغرب هذه المجموعة للعامين القادمين 2020 و2021.

وفي مجال حل الأزمات البنكية، شارك البنك في المؤتمر التاسع لحل الأزمات البنكية وتدبير الأزمات الذي عقد في شنتن في بازل

وشارك في الدورة الثامنة والخمسين للمجلس التنفيذي للجمعية الدولية لأنظمة ضمان الودائع (IADI).

كما تم تعزيز التعاون الدولي من خلال تبادل الخبرات مع النظراء. وفي هذا السياق، استقبل بنك المغرب في سنة 2019:

- زيارتين دراسيتين قام بهما البنك المركزي لدول غرب إفريقيا (BCEAO). وكان الهدف من الزيارة الأولى هو التحضير لتدريب محاكاة الأزمات في منطقة الاتحاد النقدي لغرب إفريقيا. وركزت الزيارة الثانية على الأنشطة المختلفة للإشراف البنكي.
- وفدا من البنك المركزي لجمهورية غينيا في إطار زيارة دراسية مخصصة لإعداد التقارير التنظيمية لمؤسسات الائتمان.
- وفدا من بنك قطر المركزي في إطار ورشة عمل حول «التكافل» نظمت بمشاركة هيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي.

X- الموارد البشرية لمديرية الإشراف البنكي

وصل عدد مستخدمي مديرية الإشراف البنكي، في نهاية دجنبر 2019، إلى 103 مستخدما. ويتولى حوالي ثلثي هذا العدد أنشطة مراقبة مؤسسات الائتمان والهيئات المعتمدة في حكمها، بينما يتكلف 24% منهم بصياغة النصوص التنظيمية وإنجاز الدراسات، و10% منهم بوظائف الدعم.

وتقل أعمار حوالي 72% من مستخدمي مديرية الإشراف البنكي عن 45 سنة، كما أن 59% منهم لديهم أقدمية تتجاوز 5 سنوات، ونصفهم من النساء. كما أن 83% من مستخدمي مديرية الإشراف البنكي حاصلون على شهادات عليا أو تعادل 5 سنوات من الدراسات العليا.

وكما جرت به العادة، يولي بنك المغرب أهمية بالغة للتكوين المستمر لمستخدميه، وذلك في سياق يتسم بالتطوير الدائم للنصوص التنظيمية البنكية الوطنية والدولية وللممارسات المتعلقة بالإشراف البنكي، وكذا ظهور توجهات ومخاطر جديدة.

وخلال سنة 2019، تواصل بذل جهود مكثفة من أجل التكوين بهدف تعزيز قدرات المشرفين على وجه الخصوص. فقد استفاد حوالي 81% من مستخدمي مديرية الإشراف البنكي من دورة تكوينية واحدة على الأقل. وشمل برنامج التكوين، خلال هذه السنة، 126 دورة تكوينية، لاسيما في المجالات المرتبطة بالقوانين الاحترازية، والمعيار 9 IFRS، ومخاطر سعر الفائدة، وتدبير الأصول والخصوم، وتدبير المخاطر التشغيلية، وتنظيم سوق تحويل الأموال. وتم التركيز بشكل خاص على مجالات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والمالية التشاركية، وحل الأزمات البنكية، ومعالجة الصعوبات التي تواجهها مؤسسات الائتمان، وكذا المالية المستدامة والمالية الرقمية.

وقد تم إعداد دورة تكوين مخصصة للمشرفين البنكيين قصد تعزيز وإغناء الكفاءات التشغيلية للمستخدمين المكلفين بالإشراف على مؤسسات الائتمان ومراقبتها، والتنظيم المحاسبي والاحترازي، ومعالجة طلبات الاعتماد، والدراسات البنكية، وتحليل المخاطر، وحل الأزمات البنكية.

واستقبلت مديرية الإشراف البنكي 25 متدربا خلال سنة 2019، 11 منهم برسم التدريب الخاص بنهاية التكوين. وفي إطار التحضير لشهادة مكافحة الفساد الخاصة بالبنك، تلقى جميع مستخدمي مديرية الإشراف البنكي تدريباً حول التحكم بمخاطر الفساد وأخلاقيات الأعمال.

إطار 5: شهادة نظام إدارة مكافحة الفساد لسنة 2019

في إطار الإجراء المستمر المتعلق بتعزيز نزاهة وأخلاقيات مستخدميه، اعتمد البنك منظومة متكاملة ومنظمة لمكافحة الفساد. ففي أكتوبر 2019، حصل على شهادة ISO 37001 فيما يتعلق بنظامه الخاص بإدارة مكافحة الفساد، بالنسبة لجميع عملياته المتعلقة بالمهن والدعم.

وقد تم إرساء نظام إدارة مكافحة الفساد اعتماداً على المكونات الرئيسية التالية:

- سياسة مكافحة الفساد، المنشورة داخليا وخارجيا؛
- منظومة لتدبير المخاطر المرتبطة بأنشطة البنك؛
- إجراءات متواصلة لإذكاء الوعي والتكوين؛
- نظام للتنبيه الأخلاقي مفتوح أمام الموظفين والشركاء.

ومن خلال هذا النظام، يهدف بنك المغرب أيضاً إلى المساهمة بشكل فعال، إلى جانب جميع الجهات الفاعلة في القطاع المالي، في دينامية مكافحة الفساد، في إطار الاستراتيجية الوطنية المعتمدة بهذا الشأن.

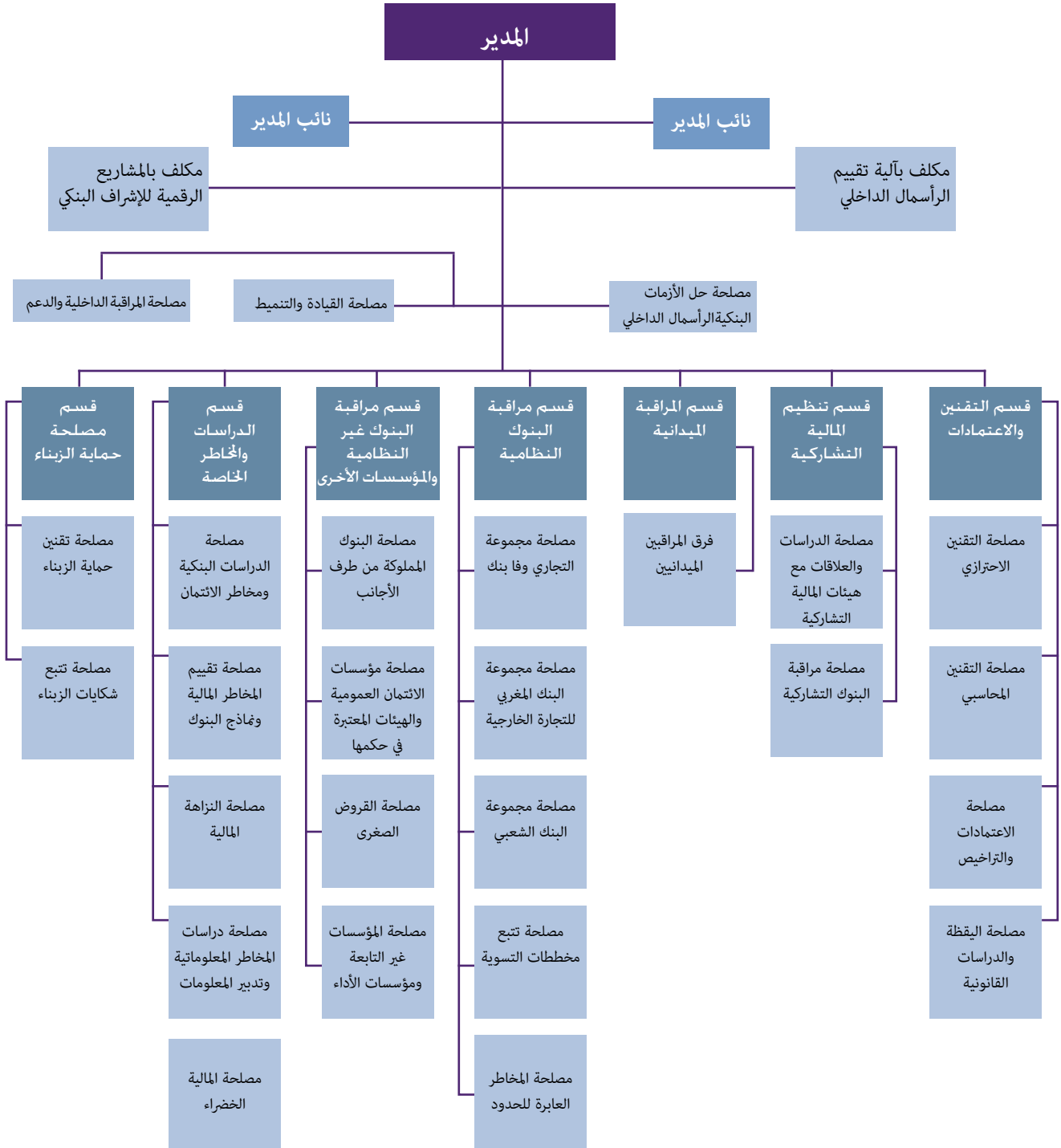
الملحقات

بنك المغرب
بنك المغرب
بنك المغرب

بنك المغرب

الملحق 1

الهيكل التنظيمي لمديرية الإشراف البنكي



الملحق 2

لائحة مؤسسات الائتمان المعتمدة - دجنبر 2019

البنوك

عنوان المقر الرئيسي	تسمية المؤسسة
798، ملتقى شارع غاندي و ابراهيم الروداني - الدار البيضاء	البريد بنك
174، شارع محمد الخامس - الدار البيضاء	البنك العربي ش.م.ع
2، شارع مولاي يوسف - الدار البيضاء	التجاري وفا بنك
288، شارع محمد الزرقطوني - الدار البيضاء	بنك العمل
101، شارع محمد الزرقطوني - الدار البيضاء	البنك المركزي الشعبي
140، شارع الحسن الثاني، 20000 - الدار البيضاء	البنك المغربي للتجارة الخارجية
26، ساحة الأمم المتحدة - الدار البيضاء	البنك المغربي للتجارة والصناعة
شارع الحسن الثاني - أكادير	البنك الشعبي للجهة الوسطى الجنوبية
ملتقى زنقة علال لوديبي وزنقة عبد العالي بنشقرون - فاس	البنك الشعبي لفاس - مكناس
9، شارع محمد الخامس - العيون	البنك الشعبي للعيون
شارع عبد الكريم الخطابي - مراكش	البنك الشعبي لمراكش - بني ملال
113، شارع المسيرة - الناظور	البنك الشعبي للناظور - الحسيمة
شارع الدرفوفي - وجدة	البنك الشعبي لوجدة
3، شارع طرابلس - الرباط	البنك الشعبي للرباط - القنيطرة
76، شارع محمد الخامس - طنجة	البنك الشعبي لطنجة - تطوان
ساحة مولاي الحسن، عمارة المامونية - الرباط	صندوق الإيداع والتدبير رأسمال (CDG Capital)
2، شارع الجزائر - الرباط	القرض الفلاحي المغربي
5-7، زنقة ابن طفيل - الدار البيضاء	س.ف.ج بنك
تجزئة التوفيق، عمارة 1، مجموعة زينيت مليونيوم، سيدي معروف - الدار البيضاء	سيتي بنك المغرب
187، شارع الحسن الثاني - الدار البيضاء	القرض العقاري والسياحي
58-48، شارع محمد الخامس - الدار البيضاء	مصرف المغرب
ملتقى شارع ابن بركة وشارع النخيل - حي الرياض - الرباط	صندوق تجهيز الجماعات المحلية
27، شارع مولاي يوسف، 20060 - الدار البيضاء	ميديا فينانس
55، شارع عبد المومن - الدار البيضاء	الشركة العامة المغربية للأبنك
36، زنقة الطاهر السبتي - الدار البيضاء	الاتحاد المغربي للأبنك
مركز البرجين التوأمن، البرج الغربي، الطابق 12- الدار البيضاء	بنكو ساباديل
179، شارع أنفا - الدار البيضاء	صندوق الادخار والتقاعد لبرشلونة (لاكايشا بنك ش.م.)

البنوك والنوافذ التشاركية

عنوان المقر الرئيسي	تسمية المؤسسة
397، طريق الجامعة- الدار البيضاء	أمنية بنك
162، ملتقى شارع أنفا وزنقة موليير	بنك اليسر
4، زنقة صنعاء- الدار البيضاء	بنك الصفاء
زاوية شارع الجزائر وزنقة وهران، حسان-الرباط	الأخضر بنك
157، شارع حسان 2- الدار البيضاء	بنك التمويل والإئماء
48-58، شارع محمد الخامس- الدار البيضاء	الرضى
26، ساحة الأمم المتحدة- الدار البيضاء	نجممة
55، شارع عبد المومن-الدار البيضاء	دار الأمان
مركز الأعمال، شارع الرياض - حي الرياض- الرباط	سند تمويل

شركات قروض الاستهلاك

عنوان المقر الرئيسي	تسمية المؤسسة
369، شارع الزرقطوني - الدار البيضاء	فيقاليس سلف
207، شارع الزرقطوني - الدار البيضاء	دار السلف ش.م.
44، شارع خالد بن الوليد، عين السبع - الدار البيضاء	رونو الدولية للاتمان بالمغرب للتمويل ش.م.
زينيت ميلينيوم، عمارة 8، سيدي معروف - الدار البيضاء	سلفين
20، شارع مكة - العيون	سلف المستقبل ش.م.
57، شارع عبد المومن- الدار البيضاء	شركة تمويل الشراء بالسلف (صوفاك كريدي)
ساحة رابعة العدوية، إقامة قيس - أكدال - الرباط	شركة التمويل الجديد بالسلف (فناك)
127، ملتقى شارع الزرقطوني وزنقة ابن بوريد 20100 - الدار البيضاء	شركة التجهيز المنزلي (كريدي إكدوم)
29، شارع محمد الخامس - فاس	شركة الشمال الإفريقي للسلف (صوناك)
122، شارع مولاي الحسن الأول - الدار البيضاء	أكسا سلف
256، شارع الزرقطوني - الدار البيضاء	الشركة الجهوية لقروض الاستهلاك (صوريك كريدي)
1، ساحة باندونغ - الدار البيضاء	السلف الأخضر
72، زاوية زنقة رام الله وشارع عبد المومن - الدار البيضاء	وفا سلف

شركات القرض العقاري

عنوان المقر الرئيسي	تسمية المؤسسة
2، شارع مولاي يوسف - الدار البيضاء	التجاري للعقار
112، زاوية شارع عبد المومن وزنقة رامباند - الدار البيضاء	وفا إيموبيلي

شركات تحصيل وشراء الديون

عنوان المقر الرئيسي	تسمية المؤسسة
2، شارع مولاي يوسف - الدار البيضاء	التجاري فاكطورينغ
63، شارع مولاي يوسف، إقامة أدريانا، الطابق الأول - صندوق البريد 20060 - الدار البيضاء	مغرب فاكطورينغ

شركات القروض الإيجارية

عنوان المقر الرئيسي	تسمية المؤسسة
تجزئة لاكلين 2، تجزئة رقم 3، طريق النواصر- سيدي معروف - الدار البيضاء	القروض الإيجاري للبنك المغربي للتجارة والصناعة
57، ملتقى زنقة بنيل وشارع عبد المومن - الدار البيضاء	الشركة المغربية لإيجار التجهيزات (المغربية للإيجار)
48-58، شارع الزرقطوني، الدار البيضاء	مصرف المغرب للائتمان الإيجاري وشراء الديون
55، شارع عبد المومن - الدار البيضاء	الشركة العامة للائتمان الإيجاري بالمغرب (سوجيليز المغرب)
45، شارع مولاي يوسف - الدار البيضاء	الشركة المغربية للائتمان الإيجاري (مغرب باي)
41-39، ملتقى شارع مولاي يوسف وزنقة عبد القادر المازني 20100 - الدار البيضاء	وفاباي
1، ساحة باندونغ- الدار البيضاء	كام للائتمان الإيجاري

شركات الكفالة

عنوان المقر الرئيسي	تسمية المؤسسة
101، شارع عبد المومن - الدار البيضاء	فينيا

شركات تمويل أخرى

عنوان المقر الرئيسي	تسمية المؤسسة
28، زنقة أبو فارس المريني، ص. ب. 49 - الرباط	شركة التمويل للتنمية الفلاحية
4، زنقة صنعا - الدار البيضاء	دار الصفاء للتمويل
ساحة مولاي الحسن، عمارة دليل - الرباط	جيدة

الملحق 3

لائحة البنوك الحرة

تسمية المؤسسة	عنوان المقر الرئيسي
البنك التجاري الدولي - بنك حر	58، شارع باستور - طنجة
البنك الدولي لطنجة - بنك حر	زاوية شارع محمد الخامس وزنقة موسى بن نصير - طنجة
البنك المغربي للتجارة و الصناعة - بنك حر - مجموعة BNP البنك الوطني لباريس	المنطقة الحرة لطنجة، طريق الرباط - طنجة
الشركة العامة الحرة بطنجة - بنك حر	58، شارع محمد الخامس - طنجة
فرع البنك المغربي للتجارة الخارجية - بنك حر	المنطقة الحرة، ميناء طنجة، ص.ب. 513 - طنجة
فرع البنك الدولي لمجموعة الشعبي - بنك حر	التجزئة 45 D، المنطقة الصناعية الحرة، طريق الرباط - طنجة

الملحق 4

لائحة جمعيات القروض الصغرى

عنوان المقر الرئيسي	تسمية المؤسسة
40، زنقة فضيلة، المنطقة الصناعية، ح.ي.م، الرباط، 10000	جمعية الأمانة لتنمية المقاولات الصغرى (الأمانة)
38، شارع عبد المومن، شقة 23، الطابق الرابع، حسان - الرباط	جمعية الكرامة للقروض الصغرى (الكرامة)
115، شارع لهبول - ص.ب. 2070 مكناس	جمعية الإسماعيلية للقروض الصغرى (AIMC)
1، زنقة أبي ذر الغفاري - حي ولي العهد - الطابق الأول - فاس	التضامن (الجمعية المغربية للتضامن بلا حدود)
زنقة واد سبو، حي التقدم-القباب - خنيفرة	الجمعية المغربية واد سرو للقروض الصغرى (AMOS)
شارع الحسن الثاني، رقم 70، إقامة بالوما بلانكا، الطابق الأول، رقم 1 - تطوان	الجمعية التطوانية للمبادرات الاجتماعية المهنية (ATIL)
3، زنقة الدكتور فير، إقامة باسيو - الدار البيضاء	التوفيق للتمويل الصغير
شارع الحسن الثاني، حي ابن سينا، زنقة إيران، تمارة المركز	مؤسسة أرضي (ARDI) للقروض الصغرى
رقم 6، زنقة رشيد رضا، إقامة حياة 2، الطابق الوسيط، الشقة 34 - طنجة	مؤسسة الشمال للقروض الصغرى
إقامة سرايا، زاوية شارع الرياض وشارع الأرز، حي الرياض - الرباط 10100	مؤسسة التنمية المحلية والشراكة (FONDEP)
82، زنقة سمية، زاوية شارع عبد المومن، الدار البيضاء	باب الرزق الجميل
ملتقى زنقة المعمورة و زنقة الملكة إليزابيث الثانية، العمارة أ، الطابق الثاني، الشقة 2 - القنيطرة	المؤسسة المغربية لدعم المقاولات الصغرى (إنماء)

الملحق 5

لائحة مؤسسات الأداء

العنوان	تسمية المؤسسة
8، زاوية شارع أنفا وشارع مولاي رشيد 20050- الدار البيضاء	مركز النقدييات
16، عبد بن ماحيو، النخيل-الدار البيضاء	نابس (ش. م.)
15، زنقة ادريس الحريزي - الدار البيضاء	وفا كاش
1، زنقة بليياد، حي المستشفيات - الدار البيضاء	كاش بلوس (CASH PLUS)
تكنوبارك، طريق النواصر، ص.ب. 16430 - الدار البيضاء	المغرب لمعالجة العمليات (M2T (MAROC TRAITEMENT DE TRANSACTIONS)
202، شارع الروداني، الدار البيضاء	البريد كاش
المركب السكني كولين 2، سيدي معروف- الدار البيضاء	وانا موني (WANA MONEY)
عمارة سرايا، زاوية شارع الرياض وشارع الأرز، حي الرياض، الرباط 10100	ميمونة للخدمات المالية
إقامة أحسن دار، الشقة 3 و 4، شارع الحسن الثاني، الرباط	أوروسول
18، ملتقى شارع لا ياقوت و زنقة محمد بلول- الدار البيضاء	ضمان كاش
إقامة هادي رقم 27، زنقة سليم الشرقاوي، الطابق السادس، الدار البيضاء	ميا للخدمات المالية (MEA FINANCE SERVICE)
282، زاوية شارع المقاومة و زنقة ستراسبورغ - الدار البيضاء	ترانسفير إكسبريس (TRANSFERT EXPRESS)
52، شارع الزرقطوني، فضاء الريادة - الدار البيضاء	مونيون موروكو (MONEYON MAROC)
شارع النخيل، حي الرياض- الرباط	مت كاش
52، شارع الزرقطوني ساحة الرضا- الدار البيضاء	أورنج موني المغرب (ORANGE MONEY MAROC)
3، زنقة برن، زاوية الزرقطوني- الدار البيضاء	فاست بيمنت ش.م
إقامة التوفيق، زنقة 1 و3 كاليفورنيا، سيدي معروف، الدار البيضاء	ديجيفي (DIGIFI)
187 شارع الحسن الثاني - الدار البيضاء	لانا كاش (LANA CASH)
55، شارع عبد المومن - الدار البيضاء	سوجي للأداء (SOGÉPAIEMENT)

مؤسسات أخرى

العنوان	تسمية المؤسسة
ساحة مولاي الحسن - الرباط	صندوق الإيداع والتدبير
شارع الرياض، حي الرياض - الرباط	الصندوق المركزي للضمان

الملحق 6

تطور عدد مؤسسات الائتمان والهيئات المعتمدة في حكمها

2019	2018	2017	2016	2015	2014	
19	19	19	19	19	19	البنوك
7	7	7	7	7	7	البنوك ذات الرأسمال الأجنبي في الغالب
5	5	5	5	5	5	البنوك ذات الرأسمال العمومي في الغالب
5	5	5				البنوك التشاركية
27	28	32	33	34	34	شركات التمويل
12	12	14	15	16	16	شركات القروض الاستهلاكية
7	7	6	6	6	6	شركات القروض الإيجارية
2	2	2	2	2	2	شركات القروض العقارية
1	2	2	2	2	2	شركات الكفالة
2	2	2	2	2	2	شركات تحصيل وشراء الديون
0	0	3	3	3	3	شركات تدبير وسائل الأداء
3	3	3	3	3	3	شركات أخرى
6	6	6	6	6	6	البنوك الحرة
12	13	13	13	13	13	جمعيات القروض الصغرى
19	13	9	10	10	10	مؤسسات الأداء
2	2	2	2	2	2	مؤسسات أخرى (**)
90	86	86	83	84	84	المجموع

(*) 3 منها تتوفر على نوافذ تشاركية

(**) 1 منها تتوفر على نافذة ضمان تشاركية

الملحق 7

تطور استخدامات البنوك (النشاط في المغرب)

(بملايين الدراهم)

التغير (%) 2018/2019	2019	2018	2017	
1,7	185 255	182 171	180 290	ديون مستحقة على مؤسسات الائتمان والهيئات المعتمدة في حكمها
5,1	839 137	798 042	744 578	ديون على الزبناء
9,6	308 068	281 063	274 187	محفظة السندات
9,5	161 103	147 111	139 203	بما فيها سندات الخزينة
5,7	40 606	38 411	35 377	قيم ثابتة
0,3	41 569	41 429	36 661	أصول أخرى
5,5	1 414 634	1 341 116	1 271 093	مجموع الأصول

الملحق 8

تطور موارد البنوك (النشاط في المغرب)

بملايين الدراهم

التغير(%)2018/2019	2019	2018	2017	
6	138 016	130 243	100 199	ديون تجاه مؤسسات الائتمان والهيئات المعتمدة في حكمها
2,9	954 541	927 808	901 412	ودائع الزبناء
16,2	122 470	105 412	99 354	الديون السندية
21,3	74 857	61 738	57 875	سندات الدين الصادرة
9	47 612	43 675	41 479	الديون الثانوية
10,5	134 082	121 303	115 428	أموال ذاتية
8	12 041	11 147	10 830	نتيجة صافية
18,3	53 484	45 203	43 870	خصوم أخرى
5,5	1 414 634	1 341 116	1 271 093	مجموع الخصوم

الملحق 9

تطور محفظة سندات البنوك

المبلغ الإجمالي بملايين الدراهم

التغير(%)2018/2019	2019	2018	2017	
10,0	173 575	157 817	146 991	سندات التداول
15,7	46 973	40 591	53 367	سندات التوظيف
7,1	34 493	32 216	28 339	سندات الاستثمار
7,1	55 301	51 620	46 742	سندات المساهمة واستخدامات مماثلة
10,0	310 341	282 244	275 439	إجمالي محفظة الأصول

الملحق 10

تطور استخدامات البنوك والنوافذ التشاركية

بملايين الدراهم

التغير(%)2018/2019	2019	2018	
18	1 217	1 035	ديون مستحقة على مؤسسات الائتمان والهيئات المعتمدة في حكمها
>100	9 130	4 472	ديون على الزبناء
-19	309	380	شهادات الصكوك
9	325	298	أصول ثابتة
33	1 170	876	أصول أخرى
-3	417	431	بما فيها ممتلكات مقتناة في إطار التمويلات التشاركية
72	12 151	7 061	إجمالي الأصول

الملحق 11

تطور موارد البنوك والنوافذ التشاركية

بملايين الدراهم

التغير(%)2018/2019	2019	2018	
>100	1 212	431	ديون تجاه مؤسسات الائتمان والهيئات المعتمدة في حكمها
86	3 096	1 665	ودائع الزبناء
-	363	0	ودائع الاستثمار المستلمة
92	2 420	1 262	الوكالة بالاستثمار
2	2 267	2 226	الأموال الذاتية
-11	-419	-377	النتيجة الصافية
73	3 212	1 854	خصوم أخرى
92	2 582	1 347	منها هوامش مقيدة سلفا
72	12 151	7 061	إجمالي الخصوم

الملحق 12

تطور استخدامات شركات التمويل

بملايين الدراهم

التغير(%)2018/2019	2019	2018	بيانات 2017 بعد إعادة معالجتها	2017	
-6,1	4 586	4 885	5 918	6 224	ديون مستحقة على مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها
5,5	110 540	104 760	98 974	99 002	ديون على الزبناء
0,3	1 312	1 308	1 429	1 699	محفظة السندات
1	1 332	1 319	1 045	1 384	أصول ثابتة
-3,0	4 744	4 892	4 373	4 558	أصول أخرى
4,6	122 514	117 164	111 739	112 867	إجمالي الأصول

بنود صافية من الاستخدامات والمؤن.

الملحق 13

تطور موارد شركات التمويل

بملايين الدراهم

التغير(%)2018/2019	2019	2018	بيانات 2017 بعد إعادة معالجتها	2017	
-4,9	59 419	62 491	62 367	62 656	ديون تجاه مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها
-1,1	12 338	12 474	10 931	10 958	ديون تجاه الزبناء
33,2	26 405	19 817	17 336	17 336	سندات دين صادرة
3,1	11 243	10 902	10 343	10 713	أموال ذاتية
6,6	1 540	1 445	1 478	1 666	نتيجة صافية
15,3	11 569	10 035	9 284	9 538	خصوم أخرى
4,6	122 514	117 164	111 739	112 867	إجمالي الخصوم

الملحق 14

تطور استخدامات شركات القروض الاستهلاكية

بملايين الدراهم

التغير 2018/2019 (%)	2019	2018	2017	
-8,0	712	774	616	ديون مستحقة على مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها
7,4	53 202	49 532	45 726	ديون على الزبناء
3,5	18 973	18 331	15 804	بما فيها عمليات الكراء مع خيار الشراء
88,1	431	229	17	محفظة السندات
1,7	906	889	675	أصول ثابتة
-11,5	3 309	3 740	3 319	أصول أخرى
6,2	58 560	55 164	50 353	إجمالي الأصول

بنود صافية من الاستخدامات والمؤن.

الملحق 15

تطور موارد شركات القروض الاستهلاكية

بملايين الدراهم

التغير 2018/2019 (%)	2019	2018	2017	
-5,1	18 163	19 138	19 073	ديون تجاه مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها
-3,7	9 780	10 152	8 580	ديون تجاه الزبناء
25,7	16 835	13 391	11 117	سندات دين صادرة
2,1	6 256	6 128	5 883	أموال ذاتية
5,8	953	901	923	نتيجة صافية
20,5	6 573	5 454	4 777	خصوم أخرى
6,2	58 560	55 164	50 353	إجمالي الخصوم

الملحق 16

تطور استخدامات شركات القرض الإيجاري

بملايين الدراهم

التغير 2018/2019 (%)	2019	2018	2017	
4,3	50 311	48 254	46 380	مستعقرات القرض الإيجاري
-14,6	272	318	223	ديون أخرى على الزبناء
3,1	18	18	268	محفظة السندات
23,0	1 453	1 181	1 074	أصول أخرى
4,6	52 054	49 772	47 945	إجمالي الأصول

بنود صافية من الاستخدامات والمؤن.

الملحق 17

تطور موارد شركات القرض الإيجاري

بملايين الدراهم

التغير 2018/2019 (%)	2019	2018	2017	
-4,5	34 518	36 142	35 161	ديون تجاه مؤسسات الائتمان والهيئات المعتمدة في حكمها
15,4	673	583	522	ديون تجاه الزبناء
53,2	9 078	5 926	5 710	سندات دين صادرة
6,3	3 564	3 411	3 176	أموال ذاتية
-7,8	377	401	384	نتيجة صافية
16,8	3 844	3 309	2 992	خصوم أخرى
4,6	52 054	49 772	47 945	إجمالي الخصوم

الملحق 18

تطور استخدامات البنوك الحرة

بملايين الدراهم

التغير 2018/2019 (%)	2019	2018	2017	
8,6	20 244	18 649	20 524	ديون تجاه مؤسسات الائتمان والهيئات المعتمدة في حكمها
-2,1	17 887	18 263	18 536	ديون تجاه الزبناء
12,6	3 345	2 970	2 901	محفظة سندات
51,9	813	537	696	أصول أخرى
4,6	42 289	40 419	42 657	إجمالي الأصول

بنود صافية من الاستخدامات والمؤن.

الملحق 19

تطور موارد البنوك الحرة

بملايين الدراهم

التغير 2018/2019 (%)	2019	2018	2017	
-1,6	31 916	32 450	34 619	ديون تجاه مؤسسات الائتمان والهيئات المعتمدة في حكمها
37,2	8 765	6 389	6 500	ودائع الزبناء
7,8	597	553	641	أموال ذاتية محاسبية
-1,5	1 011	1 027	897	خصوم أخرى
4,6	42 289	40 419	42 657	إجمالي الخصوم

الملحق 20

تطور استخدامات جمعيات القروض الصغرى

بملايين الدراهم

التغير 2018/2019 (%)	2019	2018	2017	
-53,3	376	806	655	ديون مستحقة على مؤسسات الائتمان والهيئات المعتمدة في حكمها
9,6	7 245	6 608	6 437	ديون تجاه الزبناء
2,6	237	231	251	أصول ثابتة
7,4	291	271	227	أصول أخرى
2,9	8 149	7 916	7 570	إجمالي الأصول

بنود صافية من الاستخدامات والمؤن.

الملحق 21

تطور موارد جمعيات القروض الصغرى

بملايين الدراهم

التغير 2018/2019 (%)	2019	2018	2017	
5,8	4 326	4 088	3 938	ديون تجاه مؤسسات الائتمان والهيئات المعتمدة في حكمها
-4	2 733	2 846	2 780	أموال ذاتية ومثيلاتها
11	1 090	982	852	خصوم أخرى
2,9	8 149	7 916	7 570	إجمالي الخصوم

الملحق 22

تطور استخدامات البنوك - على أساس مجمع

بملايين الدراهم

التغير 2018/2019 (%)	2019	2018	فاتح يناير 2018، أول تطبيق لمعيار IFRS9	2017	
8	184 049	170 288	177 686	154 103	أصول مالية بالقيمة العادلة حسب النتيجة
				129 241	أصول مالية متاحة للبيع
14	115 234	100 664	102 061	9 496	أصول مالية بالقيمة العادلة حسب الرساميل الذاتية
7	1 104 341	1 036 718	959 272	974 746	قروض وديون على الزبناء
0	111 898	111 351	111 468	111 699	قروض وديون على مؤسسات الائتمان والهيئات المماثلة
				47 352	توظيفات تتم حيازتها إلى بلوغ أجل استحقاقها
14	71 747	63 213	62 006	2 661	سندات بتكلفة مستخدمة
8	205 665	190 811	172 853	167 868	أصول أخرى
7,2	1 792 935	1 673 044	1 585 345	1 597 166	المجموع

الملحق 23

تطور موارد البنوك - على أساس مجمع

بملايين الدراهم

التغير 2018/2019 (%)	2019	2018	يناير 2018	2017	
58,2	875	553	2 566	2 560	خصوم مالية بالقيمة العادلة حسب النتيجة
1,6	174 836	172 079	146 729	146 729	ديون مستحقة لمؤسسات الائتمان والهيئات المماثلة
5,2	1 185 803	1 127 636	1 089 684	1 089 684	ديون مستحقة للزبناء
24,0	88 955	71 751	59 172	59 172	سندات دين صادرة
12,4	146 599	130 393	121 363	132 052	رساميل ذاتية - حصة المجموعة
2,7	14 292	13 910	3 512	13 363	بمافيهما النتيجة الصافية
14,8	195 867	170 633	165 830	166 969	خصوم أخرى
7,2	1 792 935	1 673 044	1 585 345	1 597 166	إجمالي الخصوم

الحصيلة التراكمية للبنوك - الأنشطة في المغرب في 31 دجنبر 2019

بآلاف الدراهم

31/12/2019	31/12/2018	الأصول
39 168 367	41 880 882	قيم في الصندوق ولدى البنوك المركزية والخزينة العامة ومصلحة الشيكات البريدية
163 249 885	157 306 876	ديون مستحقة على مؤسسات الائتمان والهيئات المعتمدة في حكمها
33 179 387	26 880 102	· تحت الطلب
130 070 498	130 426 774	· لأجل
808 568 276	766 748 398	ديون على الزبناء
247 194 322	233 094 032	· تسهيلات وتمويلات تشاركية للخزينة وللإستهلاك
213 502 090	204 721 215	· القروض والتمويلات التشاركية للتجهيز
269 338 732	261 696 731	· القروض والتمويلات التشاركية العقارية
78 533 132	67 236 420	· قروض وتمويلات تشاركية أخرى
32 113 500	31 293 319	ديون مكتسبة عن طريق تحصيل وشراء الديون
220 604 067	199 287 620	سندات التداول والتوظيف
130 010 485	118 428 153	· سندات الخزينة والقيم المماثلة
20 734 552	16 918 069	· سندات دين أخرى
247 206	334 291	· شهادات الصكوك
69 611 824	63 607 107	· سندات الملكية
21 433 955	23 249 902	أصول أخرى
34 480 423	32 200 771	سندات الاستثمار
31 092 776	28 682 974	· سندات الخزينة والقيم المماثلة
3 387 647	3 517 797	· سندات دين أخرى
53 140 237	49 574 290	· شهادات الصكوك
45 717 644	39 236 623	سندات المساهمة واستخدامات مماثلة
7 422 593	6 275 907	المشاركة في الشركات ذات الصلة
908 345	1 161 128	سندات مساهمة واستخدامات مماثلة أخرى
360 000	2 078 587	سندات المشاركة والمضاربة
2 686 667	2 078 587	ديون ثانوية
1 275	1 365	الودائع الاستثمارية الموظفة
6 245 714	5 072 236	أصول ثابتة ممنوحة في إطار القروض الإيجارية والكره
31 673 645	31 260 431	أصول ثابتة في إطار الإجارة
1 414 634 356	1 341 115 805	أصول ثابتة غير مجسدة
		أصول ثابتة مجسدة
		مجموع الأصول

(بآلاف الدراهم)

31/12/2019	31/12/2018	الخصوم
16	88	البنوك المركزية والخزينة العامة ومصحة الشيكات البريدية
138 016 243	130 242 855	ديون تجاه مؤسسات الائتمان والهيئات المعتمدة في حكمها
15 734 589	13 622 119	· تحت الطلب
122 281 654	116 620 736	· لأجل
954 540 796	927 807 733	ودائع الزبناء
598 726 209	566 333 922	· حسابات تحت الطلب دائنة
166 025 547	158 759 868	· حسابات الادخار
159 061 093	169 723 274	· ودائع لأجل
30 727 947	32 990 669	· حسابات دائنة أخرى
1		ديون تجاه الزبناء على المنتجات التشاركية
74 857 366	61 737 706	الإصدارات من سندات الدين
65 245 676	53 473 562	· سندات دين قابلة للتداول
9 240 509	7 662 179	· اقتراضات سنديّة
371 181	601 965	· إصدارات أخرى من سندات الدين
37 188 585	30 176 879	خصوم أخرى
16 295 351	15 025 681	مؤن عن المخاطر والتحملات
	1	مؤن مقننة
3 380 329	3 227 708	دعم وأموال عمومية مرصودة وصناديق ضمان خاصة
47 612 387	43 674 743	ديون ثانوية
		الودائع الاستثمارية المتوصل بها
420	420	فوارق إعادة التقييم
98 870 303	89 846 820	احتياطيات ومكافآت مرتبطة بالرأسمال
27 199 629	25 537 592	الرأسمال
-48 000	-48 000	مساهمون-رأسمال غير مدفوع (-)
5 063 226	3 031 720	مرحل من جديد (-/+)
-383 377	-293 156	نتائج صافية في انتظار التوزيع (-/+)
12 041 082	11 147 015	النتيجة الصافية للسنة المالية (-/+)
1 414 634 356	1 341 115 805	مجموع الخصوم

(بآلاف الدراهم)

31/12/2019	31/12/2018	خارج الحصيلة
305 564 810	306 817 471	تعهدات ممنوحة
4 602 407	3 869 546	تعهدات بالتمويل ممنوحة لفائدة مؤسسات الائتمان والهيئات المعتمدة في حكمها
147 982 095	139 514 000	تعهدات بالتمويل ممنوحة لفائدة الزبناء
42 852 720	51 505 271	تعهدات بالضمان بأمر من مؤسسات الائتمان والهيئات المعتمدة في حكمها
103 416 019	103 633 340	تعهدات بالضمان بأمر من الزبناء
3 876 444	4 071 378	سندات مشتراة في إطار البيع الاستردادي
2 835 125	4 223 936	سندات أخرى للتسليم
84 609 715	90 324 465	تعهدات مستلمة
3 288 819	3 476 358	تعهدات بالتمويل مستلمة من مؤسسات الائتمان والهيئات المعتمدة في حكمها
54 387 827	66 550 273	تعهدات بالضمان مستلمة من مؤسسات الائتمان والهيئات المعتمدة في حكمها
25 012 408	20 122 285	تعهدات بالضمان مستلمة من الدولة ومختلف هيئات الضمان
		سندات مبيعة في إطار البيع الاستردادي
1 920 661	175 549	سندات أخرى للاستلام
		سندات المشاركة والمراوحة للاستلام

الملحق 25

البيان التراكمي لأرصدة التدبير الخاصة بالبنوك - الأنشطة بالمغرب من فاتح يناير إلى 31 دجنبر 2019

(بالآلاف الدراهم)

31/12/2019	31/12/2018	
48 033 385	47 195 699	+ فوائد وعائدات مماثلة
15 609 436	14 982 709	- فوائد وتكاليف مماثلة
32 423 949	32 212 990	هامش الفائدة
		+ عائدات التمويل التشاركي
		هامش التمويل التشاركي
		+ عائدات الأصول الثابتة في إطار القروض الإيجارية والكرء
673 302	517 104	- تكاليف الأصول الثابتة في إطار القروض الإيجارية والكرء
619 568	471 444	- تكاليف التمويل التشاركي
53 734	45 660	نتيجة عمليات القروض الإيجارية والكرء
199	196	+ عائدات الأصول الثابتة في إطار الإجارة
90	90	- تكاليف الأصول الثابتة في إطار الإجارة
109	106	نتيجة عمليات الإجارة
8 675 819	8 172 881	+ عمولات محصلة
977 263	917 461	- عمولات مدفوعة
7 698 556	7 255 420	هامش على العمولات
5 588 133	3 429 657	± نتيجة العمليات على سندات التداول
223 893	254 652	± نتيجة العمليات على سندات التوظيف
2 862 917	2 665 234	± نتيجة عمليات الصرف
-260 681	12 886	± نتيجة العمليات على المنتجات المشتقة
8 414 262	6 362 429	نتيجة عمليات السوق
		± عائدات العمليات على سندات المضاربة والمشاركة
3 791 389	3 935 715	+ عائدات بنكية أخرى مختلفة
2 854 090	2 600 397	- تكاليف بنكية أخرى مختلفة
		± حصة أصحاب حسابات الودائع الاستثمارية
49 527 996	47 211 817	العائد الصافي البنكي
-90 042	-135 446	± نتيجة العمليات على الأصول الثابتة المالية
1 289 541	878 892	+ عائدات أخرى للاستغلال غير البنكي
424 226	192 486	- تكاليف أخرى للاستغلال غير البنكي
24 843 419	23 919 156	- التكاليف العامة للاستغلال
25 459 850	23 843 621	النتيجة الإجمالية للاستغلال
-5 964 022	-5 574 792	± مخصصات صافية من استردادات المؤن الخاصة بالقروض والتعهدات بالتوقيع المعقدة الأداء
-1 233 080	-2 253 501	± مخصصات أخرى صافية من استردادات المؤن
18 262 748	16 015 328	النتيجة الجارية
-672 840	186 293	النتيجة غير الجارية
5 548 827	5 054 606	- الضرائب على النتائج
12 041 081	11 147 015	النتيجة الصافية للسنة المالية

الملحق 26

الحصيلة التراكمية للبنوك والنوافذ التشاركية في 31 دجنبر 2019

(بالآلاف الدراهم)

31/12/2019	31/12/2018	الأصول
1 114 531	825 966	قيم في الصندوق ولدى البنوك المركزية والخزينة العامة ومصلحة الشيكات البريدية
264 058	303 095	ديون مستحقة على مؤسسات الائتمان والهيئات المعتمدة في حكمها
256 404	285 486	· تحت الطلب
7 654	17 609	· لأجل
9 129 793	4 472 228	ديون على الزبناء
744 792	333 711	· تسهيلات وتمويلات تشاركية للخزينة وللإستهلاك
356 606	37 708	· القروض والتمويلات التشاركية للتجهيز
8 001 586	4 090 303	· القروض والتمويلات التشاركية العقارية
26 809	10 506	· قروض وتمويلات تشاركية أخرى
0	0	ديون مكتسبة عن طريق تحصيل وشراء الديون
268 718	379 515	سندات التداول والتوظيف
0	0	· سندات الخزينة والقيم المماثلة
0	0	· سندات دين أخرى
268 718	379 515	· شهادات الصكوك
0	0	· سندات الملكية
1 007 725	782 050	أصول أخرى
40 700	0	سندات الاستثمار
0	0	· سندات الخزينة والقيم المماثلة
0	0	· سندات دين أخرى
40 700	0	· شهادات الصكوك
0	0	سندات المساهمة واستخدامات مماثلة
0	0	المساهمة في الشركات ذات الصلة
0	0	سندات مساهمة واستخدامات مماثلة أخرى
0	0	سندات المشاركة والمضاربة
0	0	ديون ثانوية
0	0	الودائع الاستثمارية الموظفة
0	0	أصول ثابتة ممنوحة في إطار القروض الإيجارية والكره
0	0	أصول ثابتة في إطار الإجارة
106 958	105 926	أصول ثابتة غير مجسدة
218 284	192 419	أصول ثابتة مجسدة
12 150 766	7 061 199	مجموع الأصول

(بآلاف الدراهم)

31/12/2019	31/12/2018	الخصوم
0	0	البنوك المركزية والخزينة العامة ومصحة الشيكات البريدية
1 211 601	431 128	ديون تجاه مؤسسات الائتمان والهيئات المعتمدة في حكمها
537 446	431 128	. تحت الطلب
674 155	0	. لأجل
3 095 691	1 663 347	ودائع الزبناء
2 557 090	1 548 065	. حسابات تحت الطلب دائنة
0	0	. حسابات الادخار
0	0	. ودائع لأجل
538 601	115 282	. حسابات دائنة أخرى
107 562	77 260	ديون تجاه الزبناء على المنتجات التشاركية
0	0	الإصدارات من سندات الدين
0	0	. سندات دين قابلة للتداول
0	0	. اقتراضات سنديّة
0	0	. إصدارات أخرى من سندات الدين
3 090 802	1 771 728	خصوم أخرى
13 700	5 532	مؤن عن المخاطر والتحملات
0	0	مؤن مقننة
0	0	دعم وأموال عمومية مرصودة وصناديق ضمان خاصة
0	0	ديون ثانوية
2 783 297	1 261 535	الودائع الاستثمارية المتوصل بها*
0	0	فوارق إعادة التقييم
0	0	احتياطيات ومكافآت مرتبطة بالرأسمال
2 935 000	2 590 000	الرأسمال
-49 000	-175 000	مساهمون-رأسمال غير مدفوع (-)
-618 600	-188 930	مرحل من جديد (-/+)
0	0	نتائج صافية في انتظار التوزيع (-/+)
-419 287	-376 938	النتيجة الصافية للسنة المالية (-/+)
12 150 488	7 061 199	مجموع الخصوم

* بما في ذلك المبالغ المستلمة في إطار الوكالة بالاستثمار

(بالآلاف الدراهم)

31/12/2019	31/12/2018	خارج الحصيلة
686 994	96 905	تعهدات ممنوحة
0	0	تعهدات بالتمويل ممنوحة لفائدة مؤسسات الائتمان والهيئات المعتمدة في حكمها
686 994	96 905	تعهدات بالتمويل ممنوحة لفائدة الزبناء
0	0	تعهدات بالضمان بأمر من مؤسسات الائتمان والهيئات المعتمدة في حكمها
0	0	تعهدات بالضمان بأمر من الزبناء
0	0	سندات مشتراة في إطار البيع الاستردادي
0	0	سندات أخرى للتسليم
450 000	240 000	تعهدات مستلمة
450 000	240 000	تعهدات بالتمويل مستلمة من مؤسسات الائتمان والهيئات المعتمدة في حكمها
0	0	تعهدات بالضمان مستلمة من مؤسسات الائتمان والهيئات المعتمدة في حكمها
0	0	تعهدات بالضمان مستلمة من الدولة ومختلف هيئات الضمان
0	0	سندات مبيعة في إطار البيع الاستردادي
0	0	سندات أخرى للاستلام
0	0	سندات المشاركة والمضاربة للاستلام

الملحق 27

البيان التراكمي لأرصدة التدبير الخاصة بالبنوك والنوافذ التشاركية من فاتح يناير إلى 31 دجنبر 2019

(بآلاف الدراهم)

31/12/2019	31/12/2018	
0	0	+ فوائد وعائدات مماثلة
0	3	- فوائد وتكاليف مماثلة
0	-3	هامش الفائدة
237 250	67 722	+ عائدات التمويل التشاركي
793	100	- تكاليف التمويل التشاركي
236 457	67 622	هامش التمويل التشاركي
0	0	+ عائدات الأصول الثابتة في إطار القروض الإيجارية والكره
0	0	- تكاليف الأصول الثابتة في إطار القروض الإيجارية والكره
0	0	نتيجة عمليات القروض الإيجارية والكره
0	0	+ عائدات الأصول الثابتة في إطار الإجارة
0	0	- تكاليف الأصول الثابتة في إطار الإجارة
0	0	نتيجة عمليات الإجارة
33 645	6 660	+ عمولات محصلة
2 711	725	- عمولات مدفوعة
30 934	5 935	هامش على العمولات
1 503	0	± نتيجة العمليات على سندات التداول
2 908	-553	± نتيجة العمليات على سندات التوظيف
1 191	89	± نتيجة عمليات الصرف
0	0	± نتيجة العمليات على المنتجات المشتقة
5 602	-464	نتيجة عمليات السوق
0	0	± عائدات العمليات على سندات المضاربة والمشاركة
8 199	4 872	+ عائدات بنكية أخرى مختلفة
4 192	2 508	- تكاليف بنكية أخرى مختلفة
-75 041	-8 238	± حصة أصحاب حسابات الودائع الاستثمارية
201 959	67 216	العائد الصافي البنكي
0	0	± نتيجة العمليات على الأصول الثابتة المالية
5 485	16 894	+ عائدات أخرى للاستغلال غير البنكي
10 189	2 740	- تكاليف أخرى للاستغلال غير البنكي
611 420	445 067	- التكاليف العامة للاستغلال
-414 165	-363 697	النتيجة الإجمالية للاستغلال
-3 648	-1 146	± مخصصات صافية من استردادات المؤن الخاصة بالقروض والتعهدات بالتوقيع المتعلقة الأداء
-8 168	-5 465	± مخصصات أخرى صافية من استردادات المؤن
-425 981	-370 308	النتيجة الجارية
873	-6 375	النتيجة غير الجارية
-5 821	255	- الضرائب على النتائج
-419 287	-376 938	النتيجة الصافية للسنة المالية

الملحق 28

الحصيلة التراكمية لشركات التمويل في 31 دجنبر 2019

(بالآلاف الدراهم)

31/12/2019	31/12/2018	الأصول
124 471	252 770	قيم في الصندوق ولدى البنوك المركزية والخزينة العامة ومصلحة الشيكات البريدية
4 585 843	4 884 543	ديون مستحقة على مؤسسات الائتمان والهيئات المعتمدة في حكمها
1 498 357	1 613 275	· تحت الطلب
3 087 486	3 271 268	· لأجل
36 905 581	33 829 926	ديون على الزبناء
32 127 510	29 362 747	· تسهيلات الخزينة وقروض الاستهلاك
1 786 890	1 307 159	· قروض للتجهيز
1 504 571	1 710 914	· قروض عقارية
1 486 610	1 449 106	· قروض أخرى
4 351 460	4 344 063	ديون مكتسبة عن طريق تحصيل وشراء الديون
1 053 660	1 037 818	سندات التداول والتوظيف
0		· سندات الخزينة والقيم المماثلة
400 171	200 172	· سندات دين أخرى
653 489	837 646	· سندات الملكية
4 618 897	4 640 087	أصول أخرى
220 720	232 222	سندات الاستثمار
208 220	219 722	· سندات الخزينة والقيم المماثلة
12 500	12 500	· سندات دين أخرى
38 073	37 852	سندات المساهمة واستخدامات مماثلة
0		ديون ثانوية
69 283 097	66 585 592	أصول ثابتة ممنوحة في إطار القروض الإيجارية والكره
712 020	693 071	أصول ثابتة غير مجسدة
619 933	625 607	أصول ثابتة مجسدة
122 513 755	117 163 551	مجموع الأصول

(بآلاف الدراهم)

31/12/2019	31/12/2018	الخصوم
		البنوك المركزية والخزينة العامة ومصحة الشيكات البريدية
59 419 056	62 491 027	ديون تجاه مؤسسات الائتمان والهيئات المعتمدة في حكمها
7 142 043	5 176 498	. تحت الطلب
52 277 013	57 314 529	. لأجل
12 337 660	12 473 830	ودائع الزبناء
1 071 904	1 034 941	. حسابات تحت الطلب دائنة
314 673	187 609	. حسابات الادخار
10 951 083	11 251 280	. ودائع لأجل
26 404 658	19 817 292	. حسابات دائنة أخرى
23 558 701	18 471 211	الإصدارات من سندات الدين
2 814 512	1 319 093	. سندات دين قابلة للتداول
31 445	26 988	. اقتراضات سنديّة
9 487 564	8 213 593	إصدارات أخرى من سندات الدين
665 971	591 167	خصوم أخرى
17 954	15 253	مؤن للمخاطر والتحملات
70 660	125 061	مؤن مقننة
1 326 562	1 105 750	دعم وأموال عمومية مرصودة وأموال ضمان خاصة
		ديون ثانوية
		فوارق إعادة التقييم
5 274 676	5 170 475	احتياطيات ومكافآت مرتبطة بالرأسمال
3 760 605	3 722 604	الرأسمال
0	-25 000	مساهمون-رأسمال غير مدفوع (-)
2 208 076	2 034 057	مرحل من جديد (+/-)
	-16 571	نتائج صافية في انتظار التخصيص (+/-)
1 540 313	1 445 013	النتيجة الصافية للسنة المالية (+/-)
122 513 755	117 163 551	مجموع الخصوم

الملحق 29

البيان التراكمي لأرصدة التدبير الخاصة بشركات التمويل من فاتح يناير إلى 31 دجنبر 2019

(بالآلاف الدراهم)

31/12/2019	31/12/2018	
3 862 756	3 757 782	+ فوائد وعائدات مماثلة
2 903 068	2 846 247	- فوائد وتكاليف مماثلة
959 688	911 535	هامش الفائدة
22 187 897	21 152 461	+ عائدات الأصول الثابتة الخاصة بالقروض الإيجارية والكرء
18 923 339	17 688 069	- تكاليف متعلقة بالأصول الثابتة الخاصة بالقروض الإيجارية والكرء
3 264 558	3 464 392	نتيجة عمليات القرض الإيجاري والكرء
1 373 157	1 266 488	+ عمولات محصلة
144 829	138 926	- عمولات مدفوعة
1 228 328	1 127 562	الهامش على العمولات
18 589	11 352	± نتيجة العمليات على سندات التداول
28 347	10 842	± نتيجة العمليات على سندات التوظيف
270	-2 167	± نتيجة عمليات الصرف
0		± نتيجة العمليات على المنتجات المشتقة
47 206	20 027	نتيجة عمليات السوق
241 732	147 247	+ عائدات بنكية أخرى مختلفة
13 403	3 934	- تكاليف بنكية أخرى مختلفة
5 728 109	5 666 829	العائد الصافي البنكي
13	13	± نتيجة العمليات على الأصول الثابتة المالية
49 030	44 745	+ عائدات أخرى للاستغلال غير البنكي
5 844	3 529	- تكاليف أخرى للاستغلال غير البنكي
2 171 725	2 073 167	- التكاليف العامة للاستغلال
3 599 583	3 634 891	النتيجة الإجمالية للاستغلال
-968 190	-1 210 591	± مخصصات صافية من استردادات المؤن للقروض والتعهدات بالتوقيع المعقدة الأداء
-83 493	-41 024	± مخصصات أخرى صافية من استردادات المؤن
2 547 900	2 383 276	النتيجة الجارية
-57 900	-35 910	النتيجة غير الجارية
949 686	902 353	- الضرائب على النتائج
1 540 314	1 445 013	النتيجة الصافية للسنة المالية

الملحق 30

الحصيلة التراكمية لشركات قروض الاستهلاك في 31 دجنبر 2019

(بالآلاف الدراهم)

31/12/2019	31/12/2018	الأصول
81 746	177 076	قيم في الصندوق ولدى البنوك المركزية والخزينة العامة ومصلحة الشبكات البريدية
712 116	774 011	ديون مستحقة على مؤسسات الائتمان والهيئات المعتمدة في حكمها
685 312	752 504	تحت الطلب
26 804	21 507	لأجل
33 846 770	30 886 027	ديون على الزبناء
31 289 631	28 848 944	تسهيلات الخزينة وقروض الاستهلاك
1 253 108	829 170	قروض للتجهيز
12 486	12 364	قروض عقارية
1 291 545	1 195 549	قروض أخرى
382 715	314 139	ديون مكتسبة عن طريق تحصيل وشراء الديون
400 835	200 836	سندات التداول والتوظيف
0		سندات الخزينة والقيم المماثلة
399 960	199 961	سندات دين أخرى
875	875	سندات الملكية
3 227 432	3 562 578	أصول أخرى
12 500	12 500	سندات الاستثمار
0		سندات الخزينة والقيم المماثلة
12 500	12 500	سندات دين أخرى
18 004	16 004	سندات المساهمة واستخدامات مماثلة
0		ديون ثانوية
18 972 339	18 331 469	أصول ثابتة ممنوحة في إطار القروض الإيجارية والكره
528 595	517 631	أصول ثابتة غير مجسدة
376 332	371 865	أصول ثابتة مجسدة
58 559 384	55 164 136	مجموع الأصول

(بالآلاف الدراهم)

31/12/2019	31/12/2018	الخصوم
0		البنوك المركزية والخزينة العامة ومصلحة الشيكات البريدية
18 163 238	19 137 852	ديون تجاه مؤسسات الائتمان والهيئات المعتمدة في حكمها
1 415 259	1 292 884	· تحت الطلب
16 747 979	17 844 968	· لأجل
9 780 471	10 152 072	ودائع الزبناء
0	19	· حسابات تحت الطلب دائنة
0		· حسابات الادخار
0		· ودائع لأجل
9 780 471	10 152 053	· حسابات دائنة أخرى
16 834 934	13 391 360	الإصدارات من سندات الدين
15 331 081	13 391 360	· سندات دين قابلة للتداول
1503853		· اقتراضات سنديّة
0		· إصدارات أخرى من سندات الدين
5 374 764	4 448 555	خصوم أخرى
141 009	124 889	مؤن للمخاطر والتحملات
17 954	15 253	مؤن مقننة
0		دعم وأموال عمومية مرصودة وأموال ضمان خاصة
1 038 086	865 649	ديون ثانوية
0		فوارق إعادة التقييم
3 743 598	3 667 785	احتياطيات ومكافآت مرتبطة بالرأسمال
1 797 482	1 759 481	الرأسمال
0		مساهمون-رأسمال غير مدفوع (-)
715 004	700 364	مرحل من جديد (+/-)
0		نتائج صافية في انتظار التخصيص (+/-)
952 844	900 876	النتيجة الصافية للسنة المالية (+/-)
58 559 384	55 164 136	مجموع الخصوم

الملحق 31

بيان أرصدة التدبير الخاصة بشركات قروض الاستهلاك من فاتح يناير إلى 31 دجنبر 2019

(بآلاف الدراهم)

31/12/2018	31/12/2017	
3 405 946	3 254 983	+ فوائد وعائدات مماثلة
1 221 029	1 153 206	- فوائد وتكاليف مماثلة
2 184 917	2 101 777	هامش الفائدة
5 961 374	5 431 030	+ عائدات عن الأصول الثابتة الخاصة بالقروض الإيجارية والكرء
5 652 987	5 048 168	- تكاليف متعلقة بالأصول الثابتة الخاصة بالقروض الإيجارية والكرء
308 387	382 862	نتيجة عمليات القرض الإيجاري والكرء
968 527	888 766	+ عمولات محصلة
92 476	74 693	- عمولات مدفوعة
876 051	814 073	الهامش على العمولات
7 241	551	± نتيجة العمليات على سندات التداول
372		± نتيجة العمليات على سندات التوظيف
496	67	± نتيجة عمليات الصرف
0		± نتيجة العمليات على المنتجات المشتقة
8 109	618	نتيجة عمليات السوق
176 577	141 758	+ عائدات بنكية أخرى مختلفة
2 953	3 631	- تكاليف بنكية أخرى مختلفة
3 551 088	3 437 457	العائد الصافي البنكي
0		± نتيجة العمليات على الأصول الثابتة المالية
33 258	33 822	+ عائدات أخرى للاستغلال غير البنكي
1 024	1	- تكاليف أخرى للاستغلال غير البنكي
1 450 251	1 392 799	- التكاليف العامة للاستغلال
2 133 071	2 078 479	النتيجة الإجمالية للاستغلال
-580 002	-630 327	± مخصصات صافية من استردادات المؤن للقروض والتعهدات بالتوقيع المتعلقة الأداء
-17 314	-2 084	± مخصصات أخرى صافية من استردادات المؤن
1 535 755	1 446 068	النتيجة الجارية
-28 692	-32 210	النتيجة غير الجارية
554 219	512 984	- الضرائب على النتائج
952 844	900 874	النتيجة الصافية للسنة المالية

الملحق 32

الحصيلة التراكمية لشركات القرض الإيجاري من فاتح يناير إلى 31 دجنبر 2019

(بالآلاف الدراهم)

31/12/2018	31/12/2018	الأصول
346	8 453	قيم في الصندوق ولدى البنوك المركزية والخزينة العامة ومصلحة الشيكات البريدية
32 651	36 693	ديون مستحقة على مؤسسات الائتمان والهيئات المعتمدة في حكمها
32 458	36 691	· تحت الطلب
193	2	· لأجل
55 446	105 494	ديون على الزبناء
27 207	49 821	· تسهيلات الخزينة وقروض الاستهلاك
		· قروض للتجهيز
9 323	9 647	· قروض عقارية
18 916	46 026	· قروض أخرى
216 351	212 789	ديون مكتسبة عن طريق تحصيل وشراء الديون
211	211	سندات التداول والتوظيف
		· سندات الخزينة والقيم المماثلة
211	211	· سندات دين أخرى
		· سندات الملكية
1 100 905	821 844	أصول أخرى
		سندات الاستثمار
		· سندات الخزينة والقيم المماثلة
		· سندات دين أخرى
18 797	18 223	سندات المساهمة واستخدامات مماثلة
		ديون ثانوية
50 310 758	48 254 123	أصول ثابتة ممنوحة في إطار القروض الإيجارية والكره
161 885	155 218	أصول ثابتة غير مجسدة
157 083	158 662	أصول ثابتة مجسدة
52 054 433	49 771 710	مجموع الأصول

(بالآلاف الدراهم)

31/12/2019	31/12/2018	الخصوم
		البنوك المركزية والخزينة العامة ومصلحة الشبكات البريدية
34 517 512	36 142 103	ديون تجاه مؤسسات الائتمان والهيئات المعتمدة في حكمها
3 991 541	2 796 387	. تحت الطلب
30 525 971	33 345 716	. لأجل
673 476	583 371	ودائع الزبناء
113 656	137 268	. حسابات تحت الطلب دائنة
		. حسابات الادخار
314 673	187 609	. وودائع لأجل
245 147	258 494	. حسابات دائنة أخرى
9 078 332	5 925 986	الإصدارات من سندات الدين
8 227 620	5 079 851	. سندات دين قابلة للتداول
819 267	819 147	. اقتراضات سنديّة
31 445	26 988	. إصدارات أخرى من سندات الدين
3 386 581	2 967 699	خصوم أخرى
260 942	213 192	مؤن عن المخاطر والتحملات
		مؤن مقننة
		دعم وأموال عمومية مرصودة وأموال ضمان خاصة
196 359	144 419	ديون ثانوية
		فوارق إعادة التقييم
1 439 605	1 421 035	احتياطيات ومكافآت مرتبطة بالرأسمال
1 010 095	1 010 095	الرأسمال
	-25000	مساهمون-رأسمال غير مدفوع (-)
1 114 402	1 004 674	مرحل من جديد (+/-)
	-16 571	نتائج صافية في انتظار التخصيص (+/-)
377 129	400 707	النتيجة الصافية للسنة المالية (+/-)
52 054 433	49 771 710	مجموع الخصوم

البيان التراكمي لأرصدة التدبير الخاصة بشركات القرض الإيجاري من فاتح يناير إلى 31 دجنبر 2019

(بالآلاف الدراهم)

31/12/2019	31/12/20018	
9 655	14 469	+ فوائد وعائدات مماثلة
1 539 891	1 531 569	- فوائد وتكاليف مماثلة
-1 530 236	-1 517 099	هامش الفائدة
16 226 523	15 683 683	+ عائدات عن الأصول الثابتة الخاصة بالقرض الإيجارية والكراء
13 270 352	12 634 675	- تكاليف متعلقة بالأصول الثابتة الخاصة بالقرض الإيجارية والكراء
2 956 171	3 049 008	نتيجة عمليات القرض الإيجاري والكراء
8 329	5 253	+ عمولات محصلة
5 074	9 294	- عمولات مدفوعة
3 255	-4 042	الهامش على العمولات
0		± نتيجة العمليات على سندات التداول
209		± نتيجة العمليات على سندات التوظيف
-138	-2499	± نتيجة عمليات الصرف
0		± نتيجة العمليات على المنتجات المشتقة
71	-2499	نتيجة عمليات السوق
5 052	4 155	+ عائدات بنكية أخرى مختلفة
882	273	- تكاليف بنكية أخرى مختلفة
1 433 431	1 529 250	العائد الصافي البنكي
0		± نتيجة العمليات على الأصول الثابتة المالية
14 450	9 102	+ عائدات أخرى للاستغلال غير البنكي
3 102	3 319	- تكاليف أخرى للاستغلال غير البنكي
391 135	371 584	- التكاليف العامة للاستغلال
1 053 644	1 163 449	النتيجة الإجمالية للاستغلال
-335 255	-473 740	± مخصصات صافية من استردادات المؤن للقرض والتعهدات بالتوقيع المعقدة الأداء
-58 121	-26 440	± مخصصات أخرى صافية من استردادات المؤن
660 268	663 269	النتيجة الجارية
-30 677	-1 040	النتيجة غير الجارية
252 462	261 523	- الضرائب على النتائج
377 129	400 707	النتيجة الصافية للسنة المالية

الملحق 34

الحصيلة المجمعة للمجموعات البنكية الأحد عشر في 31 دجنبر 2019

(بآلاف الدراهم)

31/12/2019	31/12/2018	الأصول
71 540 800	65 034 018	قيم في الصندوق ولدى البنوك المركزية والخزينة العامة ومصلحة الشيكات البريدية
184 049 115	170 287 931	أصول مالية بالقيمة العادلة حسب النتيجة
162 047 997	156 243 849	أصول مالية مملوكة لأغراض المعاملات
22 001 118	14 044 082	أصول مالية أخرى بالقيمة العادلة حسب النتيجة
612 661	136	منتجات مشتقة للتغطية
0	0	أصول مالية متوفرة للبيع
115 234 229	100 663 832	أصول مالية بالقيمة العادلة حسب رؤوس الأموال الذاتية
67 231 816	58 288 068	منتجات الديون المقيدة بالقيمة العادلة حسب رؤوس الأموال الذاتية القابلة للتدوير
12 096 943	11 599 536	منتجات رؤوس الأموال الذاتية مقيدة بالقيمة العادلة حسب رؤوس الأموال الذاتية غير القابلة للتدوير
35 905 470	30 776 228	أصول مالية مقيدة بالقيمة العادلة حسب رؤوس الأموال الذاتية (التأمين)
71 747 388	63 212 605	سندات ذات تكلفة مستخدمة
111 898 459	111 351 245	قروض وديون على مؤسسات الائتمان والهيئات المعتمدة في حكمها
1 104 341 248	1 036 717 941	قروض وديون على الزبناء
0	0	فارق إعادة تقييم أصول المحافظ المغطاة بسعر الفائدة
0	0	توظيفات محتفظ بها إلى أجل استحقاقها
4 519 348	4 652 510	أصول الضرائب المستحقة
11 102 030	10 731 317	أصول الضرائب المؤجلة
35 689 438	37 514 515	حسابات التسوية وأصول أخرى
75 125	97 044	أصول غير جارية موجهة للتفويت
1 895 844	1 661 467	مساهمات في شركات ضمن موازنة المجموعة
9 498 006	8 966 479	عقارات للتوظيف
48 805 179	41 705 452	أصول ثابتة مجسدة
7 415 987	6 897 522	أصول ثابتة غير مجسدة
14 510 580	13 550 106	فوارق الشراء
1 792 935 437	1 673 044 120	مجموع الأصول

(بالآلاف الدراهم)

31/12/20019	31/12/2018	الخصوم
1 003 416	1 309 570	البنوك المركزية والخزينة العامة ومصلحة الشيكات البريدية
875 210	553 395	خصوم مالية بالقيمة العادلة حسب النتيجة
875 210	553 395	خصوم مالية مملوكة لأغراض المعاملات
0	0	خصوم مالية بالقيمة العادلة حسب النتيجة
0	0	منتجات مشتقة للتغطية
174 835 828	172 078 838	ديون تجاه مؤسسات الائتمان والهيئات المعتمدة في حكمها
1 185 802 735	1 127 636 035	ديون تجاه الزبناء
88 955 340	71 750 653	سندات دين صادرة
0	0	فارق إعادة تقييم خصوم المحافظ المغطاة بسعر الفائدة
6 044 997	4 746 135	خصوم ضريبية مستحقة الدفع
7 145 018	5 740 755	خصوم ضريبية مؤجلة الدفع
56 165 051	41 902 378	حسابات التسوية وخصوم أخرى
0	0	ديون متعلقة بأصول غير جارية موجهة للتفويت
37 851 356	34 872 350	مخصصات تقنية لعقود التأمين
12 270 507	11 542 317	مؤن
3 600 298	3 602 703	دعم وصناديق مماثلة
49 773 936	44 226 100	ديون ثانوية وأموال ضمان خاصة
168 611 745	153 082 891	رساميل ذاتية
146 598 901	130 392 647	رساميل ذاتية - حصة المجموعة
90 700 428	79 733 924	رأسمال واحتياطيات ذات الصلة
39 364 039	35 450 160	احتياطيات مجمعة
2 242 061	1 298 445	ربح أو خسارة غير محققة أو مؤجلة
14 292 373	13 910 118	نتيجة السنة المالية
22 012 844	22 690 244	حصة الأقلية
1 792 935 437	1 673 044 120	مجموع الخصوم

الملحق 35

حساب النتيجة المجمع للمجموعات البنكية الأحد عشر في 31 دجنبر 2019

(بآلاف الدراهم)

31/12/2019	31/12/2018	
73 394 982	71 208 777	+ فوائد وعائدات مماثلة
23 886 171	22 778 858	- فوائد وتكاليف مماثلة
49 508 811	48 429 919	هامش الفائدة
16 952 313	15 979 492	+ عمولات (العائدات)
2 148 260	2 169 392	- عمولات (التكاليف)
14 804 053	13 810 100	الهامش على العمولات
8 016 358	6 460 605	± الأرباح أو الخسارات الصافية على المنتجات المالية بالقيمة العادلة حسب النتيجة
0	0	± الأرباح أو الخسارات الصافية على الأصول المالية المتوفرة للبيع
1 209 742	1 232 891	± الأرباح أو الخسارات الصافية للمنتجات المالية بالقيمة العادلة حسب رؤوس الأموال الذاتية
2 174	3 351	± الأرباح أو الخسارات الصافية الناتجة عن حذف الأصول المالية ذات التكلفة المستخدمة من الحصيلة
13 949 361	12 957 847	+ عائدات الأنشطة الأخرى
12 786 754	11 847 259	- تكاليف الأنشطة الأخرى
74 703 745	71 047 454	العائد الصافي البنكي
34 722 655	34 383 407	- التكاليف العامة للاستغلال
5 341 427	3 703 924	- مخصصات للاستخدامات ولانخفاض قيمة الأصول الثابتة غير المجسدة والمجسدة
34 639 663	32 960 123	النتيجة الإجمالية للاستغلال
-8 798 166	-9 135 768	- تكلفة المخاطر
25 841 497	23 824 355	نتيجة الاستغلال
145 024	132 928	± حصة النتيجة الصافية للشركات ضمن موازنة المجموعة
138 501	273 640	± أرباح أو خسارات صافية على أصول أخرى
0	0	± تغيرات قيمة فوارق الشراء
26 125 022	24 230 923	النتيجة دون احتساب الضريبة
9 133 071	7 704 910	- الضريبة على النتائج
0	0	± النتيجة الصافية من الضريبة على الأنشطة الموقوفة أو الموجودة بصدد التفويت
16 991 951	16 526 013	النتيجة الصافية
2 699 576	2 615 893	حصة الأقلية
14 292 375	13 910 120	النتيجة الصافية - حصة المجموعة

الملحق 36

المؤشرات الأساسية للمتانة المالية - على أساس فردي

2019	2018	2017	
			ملاءة الأموال الذاتية
15,6	14,7	13,8	معامل الملاءة
10,8	10,7	10,6	الأموال الذاتية الأساسية/مجموع المخاطر المرجحة
16,0	16,5	15,8	الديون المعلقة الأداء صافية من المخصصات (نسبة إلى الأموال الذاتية)
			جودة الأصول
7,5	7,3	7,5	معدل الديون المعلقة الأداء (الديون المعلقة الأداء/مجموع القروض)
			التوزيع القطاعي للقروض
6,4	5,9	5,6	قروض ممنوحة للقطاع الأولي
10,2	10,5	11,3	قروض ممنوحة للبناء والأشغال العمومية
13,6	14,6	15,3	قروض ممنوحة للصناعة التحويلية
8,6	8,4	4,9	قروض ممنوحة للإدارة العمومية والجماعات المحلية
6,4	6,4	6,7	قروض ممنوحة للتجارة
1,5	1,6	1,8	قروض ممنوحة للسياحة
31,6	31,9	32,6	الأسر
21,7	20,7	21,8	قروض ممنوحة للقطاعات الأخرى
			النتيجة والمردودية
0,9	0,9	0,9	متوسط العائد على الأصول
9,4	9,5	9,5	متوسط العائد على الأموال الذاتية
67,5	71,2	70,1	هامش الفائدة/ العائد الصافي البنكي
50,2	50,7	50,6	التكاليف العامة للاستغلال/ العائد الصافي البنكي
			السيولة
12,5	12,1	13,7	الأصول السائلة/ مجموع الأصول
15,9	15,0	17,3	الأصول السائلة/ الخصوم القصيرة الأجل
3,1	6,9	7,0	الوضعيات الصافية المفتوحة بالعملات الأجنبية/ الأموال الذاتية

بنك المغرب

المحتويات

بنك المغرب
بنك المغرب
بنك المغرب

2	كلمة السيد الوالي
5	أبرز أحداث سنة 2019
7	الأرقام الرئيسية للنظام البنكي
11	الجزء الأول: بنية القطاع البنكي ونشاطه ومردوديته ومخاطره
13	الفصل الأول: بنية القطاع البنكي
13	I - بنية النظام البنكي والمساهمين
14	II - تطور الشبكة البنكية
16	III - تطور عدد الحسابات البنكية
17	VI - تطور عدد البطاقات والشبابيك البنكية الآلية
17	V - عدد مستخدمي مؤسسات الائتمان والهيئات المعتمدة في حكمها
18	IV - تطور التمرکز البنكي
23	الفصل الثاني: نشاط ومردودية مؤسسات الائتمان والهيئات المعتمدة في حكمها
23	I- نشاط البنوك ومردوديتها على أساس فردي
41	II - نشاط البنوك والنوافذ التشاركية ومردوديتها
46	III - نشاط شركات التمويل ومردوديتها
53	VI - نشاط البنوك الحرة ومردوديتها
54	V - نشاط جمعيات القروض الصغرى
55	IV - نشاط مؤسسات الأداء ومردوديتها
58	IIIV- نشاط المجموعات البنكية ومردوديتها
63	الفصل الثالث: المخاطر البنكية
63	I - تطور المديونية البنكية للأسر
64	II - تمويل السكن
71	II - تطور المديونية البنكية للشركات غير المالية
72	III - تطور المخاطر الكبرى للبنوك
73	VI - تغير الديون المعلقة الأداء
79	V - تطور سيولة البنوك
82	IV - تطور ملاءة البنوك
86	IIIV - تحليل نوعية مخاطر سعر الفائدة التي تتعرض لها البنوك

89 الجزء الثاني: تطور إطار الإشراف على مؤسسات الائتمان والهيئات المعتمدة في حكمها

91 الفصل 1: تطور الإطار القانوني والتنظيمي لمؤسسات الائتمان والهيئات المعتمدة في حكمها

- 91 I - التمويل التشاركي
- 93 II- تخفيض الاحتياجات من الأموال الذاتية المتعلقة بالديون على المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة
- 94 III - النصوص المعتمدة في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب
- 96 VI- حماية الزبناء وتعزيز المنافسة البنكية
- 97 V - مشاريع نصوص قيد الإعداد
- 100 VI- مساهمة البنك في إعداد نصوص أخرى

102 الفصل الثاني: نشاط الإشراف البنكي

- 102 I - المخطط الاستراتيجي «2019-2023»: التوجهات الاستراتيجية المتعلقة بمجال الإشراف البنكي
- 103 II - نشاط الإشراف البنكي
- 107 III- النزاهة المالية
- 108 VI- حماية زبناء مؤسسات الائتمان
- 111 V- مواكبة رقمنة الخدمات المالية
- 112 IV - الأشغال المتعلقة بتعزيز آليات دعم المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة والمقاولات الصغرى
- 114 IIIV - تشجيع التمويل الأخضر المستدام
- 115 IIIIV- التشاور مع الجمعيات المهنية
- 116 XI- التعاون الدولي
- 117 X- الموارد البشرية لمديرية الإشراف البنكي

الملحقات

- 121 الملحق 1: الهيكل التنظيمي لمديرية الإشراف البنكي
- 122 الملحق 2: لائحة مؤسسات الائتمان المعتمدة - دجنبر 2019
- 125 الملحق 3: لائحة البنوك الحرة
- 126 الملحق 4: لائحة جمعيات القروض الصغرى
- 127 الملحق 5: لائحة مؤسسات الأداء
- 128 الملحق 6: تطور عدد مؤسسات الائتمان والهيئات المعتمدة في حكمها
- 128 الملحق 7: تطور استخدامات البنوك (النشاط في المغرب)
- 129 الملحق 8: تطور موارد البنوك (النشاط في المغرب)
- 129 الملحق 9: تطور محفظة سندات البنوك
- 130 الملحق 10: تطور استخدامات البنوك والنوافذ التشاركية
- 130 الملحق 11: تطور موارد البنوك والنوافذ التشاركية
- 131 الملحق 12: تطور استخدامات شركات التمويل

131	الملحق 13:تطور موارد شركات التمويل
132	الملحق 14:تطور استخدامات شركات القروض الاستهلاكية
132	الملحق 15: تطور موارد شركات القروض الاستهلاكية
133	الملحق 16: تطور استخدامات شركات القرض الإيجاري
133	الملحق 17: تطور موارد شركات القرض الإيجاري
134	الملحق 18: تطور استخدامات البنوك الحرة
134	الملحق 19: تطور موارد البنوك الحرة
135	الملحق 20: تطور استخدامات جمعيات القروض الصغرى
135	الملحق 21: تطور موارد جمعيات القروض الصغرى
136	الملحق 22: تطور استخدامات البنوك - على أساس مجمع
136	الملحق 23: تطور موارد البنوك - على أساس مجمع
137	الملحق 24: الحصيلة التراكمية للبنوك - الأنشطة في المغرب
140	الملحق 25: البيان التراكمي لأرصدة التدبير الخاصة بالبنوك - الأنشطة بالمغرب
141	الملحق 26: الحصيلة التراكمية للبنوك والنوافذ التشاركية
144	الملحق 27: البيان التراكمي لأرصدة التدبير الخاصة بالبنوك والنوافذ التشاركية
145	الملحق 28: الحصيلة التراكمية لشركات التمويل
147	الملحق 29: البيان التراكمي لأرصدة التدبير الخاصة بشركات التمويل
148	الملحق 30: الحصيلة التراكمية لشركات قروض الاستهلاك
150	الملحق 31: بيان أرصدة التدبير الخاصة بشركات قروض الاستهلاك
151	الملحق 32: الحصيلة التراكمية لشركات القرض الإيجاري
153	الملحق 33: البيان التراكمي لأرصدة التدبير الخاصة بشركات القرض الإيجاري
154	الملحق 34: الحصيلة المجمعة للمجموعات البنكية الأحد عشر
156	الملحق 35: حساب النتيجة المجمع للمجموعات البنكية الأحد عشر
157	الملحق 36: المؤشرات الأساسية للمتناه المالية - على أساس فردي

لائحة الإطارات

43	إطار رقم 1: ودائع الاستثمار
93	إطار رقم 2: منتجات صندوق الضمان المركزي الخاصة بالضمان التشاركي التي حصلت على علامة المطابقة في سنة 2020
99	إطار رقم 3: تعريف معدل الرافعة المالية والمعدل الهيكلي للسيولة على الأمد الطويل
115	إطار رقم 4: انتقال المغرب إلى المرحلة «المتقدمة» من حيث تطوير التمويل الأخضر
118	إطار 5: شهادة نظام إدارة مكافحة الفساد لسنة 2019

لائحة الرسوم البيانية

13	رسم بياني 1: تطور عدد مؤسسات الائتمان والهيئات المعتمدة في حكمها
14	رسم بياني 3: عدد الشبابيك الإضافية المفتوحة سنويا
14	رسم بياني 2: تطور الشبكة البنكية
15	رسم بياني 4: حصة كل جهة ضمن مجموع الشبكة البنكية والودائع والقروض (%)
15	رسم بياني 5: توزيع شبكة البنوك التشاركية حسب الجهات (%)
16	رسم بياني 6: تطور عدد الحسابات البنكية (%)
16	رسم بياني 8: عدد السكان الذين يتوفرون على حساب بنكي واحد على الأقل حسب الفئة العمرية (%)
16	رسم بياني 7: عدد السكان الذين يتوفرون على حساب
17	رسم بياني 10: تطور عدد الشبابيك البنكية الآلية
17	رسم بياني 9: تطور عدد البطاقات البنكية المتداولة (بالملايين)
17	رسم بياني 11: تطور عدد مستخدمي البنوك بالمغرب
18	رسم بياني 12: تطور عدد مستخدمي شركات التمويل *
19	رسم بياني 13: تمركز مجموع أصول البنوك (%)
19	رسم بياني 14: تمركز ودائع البنوك (%)
20	رسم بياني 15: تمركز القروض الممنوحة من طرف البنوك (%)
20	رسم بياني 17: التمركز حسب نوع المساهمين في رأسمال البنوك - 2018 (%)
20	رسم بياني 16: التمركز حسب نوع المساهمين في رأسمال البنوك - 2019 (%)
21	رسم بياني 19: تمركز مجموع أصول شركات قروض الإيجار (%)
21	رسم بياني 18: تمركز مجموع أصول شركات قروض الاستهلاك (%)
22	رسم بياني 20: تطور تمركز القروض على أساس مجمع
23	رسم بياني 21: بنية أصول البنوك (%)
24	رسم بياني 22: ديون البنوك على مؤسسات الائتمان والهيئات المعتمدة في حكمها (بملايير الدراهم)
25	رسم بياني 24: القروض البنكية الممنوحة للقطاع العمومي والقطاع الخاص (%)
25	رسم بياني 23: تطور القروض الممنوحة من طرف البنوك (%)
26	رسم بياني 25: التوزيع القطاعي للقروض بواسطة الدفع من الصندوق الممنوحة من طرف البنوك (%)
27	رسم بياني 26: بنية القروض بواسطة الدفع من الصندوق الممنوحة من طرف البنوك حسب أجلها (%)
28	رسم بياني 27: توزيع محفظة مساهمات البنوك حسب نوعية الطرف المقابل (%)
28	رسم بياني 28: تطور محفظة السندات المملوكة للبنوك حسب طبيعتها القانونية (بملايير الدراهم)
29	رسم بياني 29: بنية خصوم البنوك (%)
29	رسم بياني 30: توزيع ديون البنوك تجاه مؤسسات الائتمان حسب فئة الطرف المقابل (%)

- 31 رسم بياني 31: تطور حصص مختلف فئات الودائع لدى البنوك (%)
- 31 رسم بياني 32: بنية الودائع لدى البنوك حسب فئات الوحدات الاقتصادية (%)
- 32 رسم بياني 34: المبلغ الجاري لشهادات الإيداع موزعة حسب نوع المكتتبين (%)
- 32 رسم بياني 33: المبلغ الجاري للديون السندية التي أصدرتها البنوك
- 33 رسم بياني 35: تطور الأموال الذاتية المحاسبية للبنوك
- 33 رسم بياني 36: تطور الالتزامات الممنوحة من طرف البنوك (بملايير الدراهم)
- 34 رسم بياني 37: تطور الالتزامات الممنوحة من طرف البنوك لفائدة الزبناء (بملايير الدراهم)
- 34 رسم بياني 38: تطور الالتزامات الممنوحة من طرف البنوك لفائدة مؤسسات الائتمان (بملايير الدراهم)
- 35 رسم بياني 39: تطور الالتزامات المستلمة من طرف البنوك (بملايير الدراهم)
- 35 رسم بياني 40: تطور الالتزامات الخاصة بعمليات الصرف والمنتجات المشتقة (بملايير الدراهم)
- 36 رسم بياني 41: تطور الأرصدة الوسيطة للتدبير الخاصة بالبنوك (بملايير الدراهم)
- 36 رسم بياني 42: بنية العائد الصافي البنكي (%)
- 38 رسم بياني 43: تطور النتيجة الإجمالية للاستغلال ومتوسط معامل الاستغلال الخاص بالبنوك
- 38 رسم بياني 45: تكلفة مخاطر البنوك نسبة إلى القروض (%)
- 38 رسم بياني 44: تكلفة مخاطر البنوك نسبة إلى النتيجة الإجمالية للاستغلال
- 39 رسم بياني 47: تطور عائد الأموال الذاتية للبنوك (ROE) (%)
- 39 رسم بياني 46: تطور عائد أصول البنوك (ROA) (%)
- 39 رسم بياني 48: تطور الهامش الإجمالي للوساطة الخاص بالبنوك (%)
- 40 رسم بياني 49: تطور هامش البنوك المتعلق بالعمليات مع الزبناء (%)
- 40 رسم بياني 50: تطور الهامش البنكي الإجمالي والنفقات العامة وتكلفة المخاطر (%)
- 41 رسم بياني 51: بنية أصول البنوك والنوافذ التشاركية (%)
- 41 رسم بياني 52: تطور بنية محفظة تمويلات المرابحة (%)
- 42 رسم بياني 53: تطور توزيع الودائع تحت الطلب الخاصة بالبنوك والنوافذ التشاركية حسب الوحدات الاقتصادية (%)
- 44 رسم بياني 54: بنية خصوم البنوك والنوافذ التشاركية (%)
- 45 رسم بياني 55: تطور الأرصدة الوسيطة للتدبير (بآلاف الدراهم)
- 45 رسم بياني 56: بنية التكاليف العامة للاستغلال (%)
- 46 رسم بياني 57: حصة مختلف فئات شركات التمويل في مجموع أصول القطاع (%)
- 47 رسم بياني 58: تطور المبلغ الجاري لقروض الاستهلاك حسب نوع القرض 11 (بملايين الدراهم)
- 47 رسم بياني 59: تطور المبلغ الجاري لعمليات القرض الإيجاري للمنقولات والعقارات (بملايين الدراهم)
- 48 رسم بياني 61: توزيع إنتاج القروض الإيجارية العقارية حسب نوع المستعقرات الممولة (%)
- 48 رسم بياني 60: توزيع إنتاج القروض الإيجارية الخاصة بالمنقولات حسب نوع التجهيزات (%)
- 49 رسم بياني 62: توزيع إنتاج القروض الإيجارية الخاصة بالمنقولات حسب قطاع النشاط (%)

- 49 رسم بياني 63 : تطور بنية موارد شركات التمويل (%)
- 50 رسم بياني: 64 : تطور الأرصدة الوسيطة للتدبير الخاصة بشركات التمويل (بملايين الدراهم)
- 51 رسم بياني 65: تطور الأرصدة الوسيطة للتدبير الخاصة بشركات قروض الاستهلاك (بملايين الدراهم)
- 52 رسم بياني 66 : تطور الأرصدة الوسيطة للتدبير الخاصة بشركات القرض الإيجاري (بملايين الدراهم)
- 53 رسم بياني 67: بنية استخدامات البنوك الحرة (%)
- 54 رسم بياني 68: تطور الأرصدة الوسيطة للتدبير الخاصة بالبنوك الحرة (بملايين الدراهم)
- 56 رسم بياني 70 : توزيع تحويلات الأموال على المستوى الدولي التي استلمتها مؤسسات الأداء حسب بلد المصدر (%)
- 56 رسم بياني 69 : توزيع تحويلات الأموال على المستوى الدولي التي استلمتها مؤسسات الأداء حسب المصدر (%)
- 56 رسم بياني 71 : تطور حصص الجهات المستفيدة من تحويلات الأموال على المستوى الدولي التي استلمتها مؤسسات الأداء (%)
- 57 رسم بياني 73 : حصة المدن المستلمة للتحويلات الوطنية للأموال التي أنجزتها مؤسسات الأداء (%)
- 57 رسم بياني 72 : حصة المدن المصدرة للتحويلات الوطنية للأموال التي أنجزتها مؤسسات الأداء (%)
- 57 رسم بياني 75: عدد حسابات الأداء المفتوحة في سنة 2019 حسب الفئات
- 57 رسم بياني 74: توزيع المحافظ المحمولة المفتوحة في سنة 2019
- 58 رسم بياني 76 : بنية استخدامات البنوك حسب المعيار 9- IFRS على أساس مجمع (%)
- 59 رسم بياني 77 : بنية موارد البنوك - على أساس مجمع (%)
- 60 رسم بياني 78 : توزيع مجموع أصول المجموعات البنكية حسب المهنة (%)
- 60 رسم بياني 79 : مساهمة الفروع المتواجدة بالخارج في البنود الرئيسية لحصيلة المجموعات البنكية الثلاث العابرة للحدود (%)
- 61 رسم بياني 80 : تطور الأرصدة الوسيطة للتدبير على أساس مجمع (بملايين الدراهم)
- 61 رسم بياني 81 : متوسط معامل الاستغلال الخاص بالبنوك - على أساس مجمع (%)
- 62 رسم بياني 82 : مساهمة مختلف المهنة في النتيجة الصافية - حصة المجموعة الخاصة بالمجموعات البنكية التسع (%)
- 62 رسم بياني 83 : مساهمة الفروع الموجودة بالخارج في البنود الرئيسية لنتيجة المجموعات البنكية الثلاث العابرة للحدود (%)
- 63 رسم بياني 84 : تطور المديونية البنكية للأسر
- 64 رسم بياني 85 : تطور إنتاج قروض السكن وعدد المستفيدين
- 65 رسم بياني 86: تطور المبلغ الجاري لقروض السكن حسب سعر الفائدة المطبق (%)
- 65 رسم بياني 87: توزيع المبلغ الجاري لقروض السكن بين سعر الفائدة الثابت والمتغير (%)
- 66 رسم بياني 88 : تطور المبلغ الجاري لقروض السكن حسب المدة الأصلية (%)
- 66 رسم بياني 89: توزيع عدد ملفات قروض السكن حسب السن (%)
- 67 رسم بياني 90 : توزيع عدد ملفات قروض السكن حسب الدخل (%)
- 67 رسم بياني 91: توزيع عدد ملفات قروض السكن حسب الفئة الاجتماعية والمهنية (%)
- 68 رسم بياني 92 : التوزيع الجغرافي لعدد ملفات قروض السكن (%)
- 68 رسم بياني 93: تطور المبلغ الجاري الإجمالي لقروض الاستهلاك (%)
- 69 رسم بياني 95: تطور متوسط مبلغ ملفات قروض الاستهلاك (بالدراهم)
- 69 رسم بياني 94 : تطور المبلغ الجاري لقروض الاستهلاك حسب المدة الأصلية (%)

- 69 رسم بياني 96: توزيع عدد ملفات قروض الاستهلاك حسب السن (%)
- 70 رسم بياني 97: توزيع عدد ملفات قروض الاستهلاك حسب السن ونوع القرض (%)
- 70 رسم بياني 98: توزيع عدد ملفات قروض الاستهلاك حسب الدخل (%)
- 71 رسم بياني 99: توزيع عدد ملفات قروض الاستهلاك حسب الدخل ونوع القرض (%)
- 71 رسم بياني 100: المبلغ الجاري للقروض بواسطة الدفع من الصندوق الممنوحة للشركات غير المالية (بملايير الدراهم)
- 72 رسم بياني 102: تطور المخاطر الكبرى المتعلقة بالقروض الممنوحة من طرف البنوك - على أساس مجمع
- 72 رسم بياني 101: تطور المخاطر الكبرى المتعلقة بالقروض الممنوحة من طرف البنوك - على أساس فردي
- 73 رسم بياني 104: تطور نسبة الديون المعلقة الأداء - على أساس فردي (%)
- 73 رسم بياني 103: تطور الديون المعلقة الأداء لدى البنوك - على أساس فردي
- 74 رسم بياني 105: تطور بنية ديون البنوك المعلقة الأداء حسب الفئة - على أساس فردي (%)
- 74 رسم بياني 106: نسبة تغطية الديون المعلقة الأداء التي تملكها البنوك - على أساس فردي
- 75 رسم بياني 108: نسبة تغطية الديون المعلقة الأداء لدى البنوك - على أساس مجمع
- 75 رسم بياني 107: تطور الديون المعلقة الأداء ونسبة المخاطر على أساس مجمع
- 76 رسم بياني 109: تطور نسبة الديون المعلقة الأداء المستحقة على الأسر - على أساس فردي (%)
- 76 رسم بياني 110: تطور نسبة الديون المعلقة الأداء المستحقة على الأسر لفائدة البنوك وشركات قروض الاستهلاك حسب فئة القرض - على أساس فردي (%)
- 77 رسم بياني 111: تطور نسبة الديون المعلقة الأداء المستحقة على الشركات غير المالية - على أساس فردي (%)
- 78 رسم بياني 112: التوزيع القطاعي للديون المعلقة الأداء الخاصة بالبنوك على الشركات غير المالية - على أساس فردي (%)
- 78 رسم بياني 114: نسبة الديون المعلقة الأداء الخاصة بالبنوك على الشركات غير المالية حسب قطاع النشاط سنة 2019 - على أساس فردي (%)
- 78 رسم بياني 113: تطور الديون المعلقة الأداء الخاصة بالبنوك على الشركات حسب قطاع النشاط - على أساس فردي (بملايير الدراهم)
- 79 رسم بياني 115: تطور الودائع والقروض ومعامل الاستخدام لدى البنوك
- 80 رسم بياني 116: المبلغ الجاري للتسيقات لسبعة أيام وللقروض المضمونة من بنك المغرب (بملايير الدراهم)
- 81 رسم بياني 117: تطور أصول البنوك السائلة والقابلة للتحقيق
- 81 رسم بياني 119: استخدامات البنوك بالعملة الأجنبية
- 81 رسم بياني 118: موارد البنوك بالعملة الأجنبية
- 82 رسم بياني 121: تطور مجموع المخاطر الصافية المرجحة للبنوك (بملايير الدراهم) - على أساس مجمع
- 82 رسم بياني 120: تطور مجموع المخاطر الصافية المرجحة للبنوك (بملايير الدراهم) - على أساس فردي
- 83 رسم بياني 123: تطور المخاطر المرجحة للبنوك برسم مخاطر الائتمان (بملايير الدراهم) - على أساس مجمع
- 83 رسم بياني 122: تطور المخاطر المرجحة للبنوك برسم مخاطر الائتمان (بملايير الدراهم) - على أساس فردي
- 83 رسم بياني 125: تطور المخاطر المرجحة برسم مخاطر السوق (بملايير الدراهم) - على أساس مجمع
- 83 رسم بياني 124: تطور المخاطر المرجحة برسم مخاطر السوق (بملايير الدراهم) - على أساس فردي
- 84 رسم بياني 127: تطور المخاطر المرجحة برسم مخاطر التشغيل (بملايير الدراهم) - على أساس مجمع

84	رسم بياني 126 : تطور المخاطر المرجحة برسم مخاطر التشغيل (ملايير الدراهم) - على أساس فردي
84	رسم بياني 129: تطور الأموال الذاتية ونسبة ملاءة البنوك - على أساس مجمع
84	رسم بياني 128: تطور الأموال الذاتية ونسبة ملاءة البنوك - على أساس فردي
85	رسم بياني 130: تطور الأموال الذاتية الاحترازية (ملايير الدراهم) أموال ذاتية احترازية 2018
85	رسم بياني 131 : تطور بنية الأموال الذاتية الاحترازية - على أساس فردي (%)
87	رسم بياني 132: حساسية القيمة الاقتصادية للأموال الذاتية للبنوك لتطور أسعار الفائدة بمقدار 200 نقطة أساس
109	رسم بياني 133: التوزيع حسب فئة شكايات زبناء مؤسسات الائتمان التي توصل بها بنك المغرب (%)
110	رسم بياني 134: التوزيع الجهوي لشكايات زبناء مؤسسات الائتمان المستلمة- سنة 2019
110	رسم بياني 135: نسبة تسوية الشكايات التي توصل بها بنك المغرب من زبناء مؤسسات الائتمان، لفائدة المشتكين
111	رسم بياني 136: تطور نوعية الملفات المعروضة على الوساطة البنكية (%)

